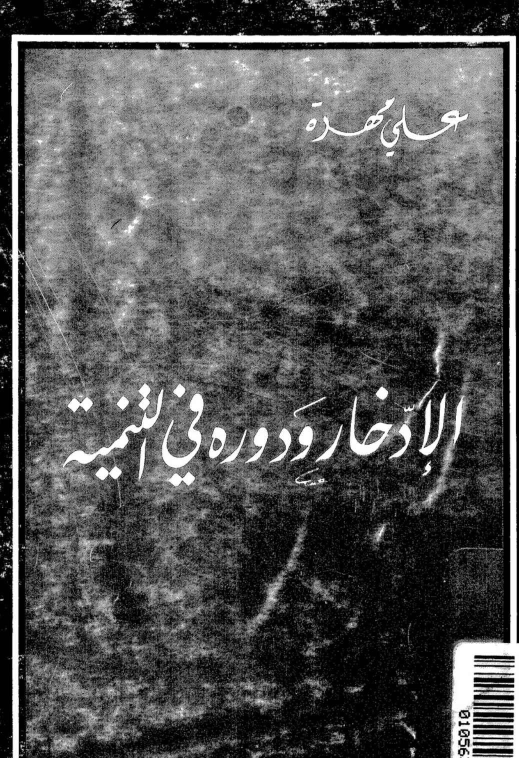


من الفكر الاقتصادي
٢٤

الإشراف الفني زهير الحمو



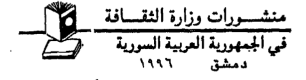
الادخـار ودوره في التنميـة

من الفكر الاقتصادي

« ٢٤ »

علي مهرة

الإدّخار ودوره في التنمية



الإدخار ودوره في التنمية / علي مهرة . ـ دمشق : وزارة الثقافة ؛
١٩٩٦ . ـ ٢٧٠ ص : مص ؛ ٢٤ سم . ـ
(من الفكر الاقتصادي ؛ ٢٤) .

١ ـ ٣٣٩,٤ م هـ ر   ٢ ـ ٣٣٨,٩ م هـ ر
٣ ـ العنوان   ٤ ـ مهرة   ٥ ـ السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع ـ ٦٤١ /٥/١٩٩٦

إهـــــداء

إلى مدرستي الأولى التي علمتني بأن العمل الجدي والدأب عليه بإيمان وصدق هو السبيل إلى النجاح.

(والدي ووالدتي)

إلى الذين كانوا مثالاً في التضحية، وشد الأزر لإكمال هذا النتاج العلمي.

(إخوني وأخواتي)

إلى من علمنا بأن أي عمل جاد ومفيد لا بد أن ينطلق من حب الوطن فمن خلال حب الوطن ينبع الإيمان الحقيقي الصادق.

(الأستاذ الدكتور محمد العمادي)

إلى وطني الحبيب سورية وإلى جميع الشرفاء والمخلصين في هذا الوطن. إليكم جميعاً أهدي باكورة نتاجي العلمي المتواضع، أملاً أن يكون خطوة وطيدة على طريق البحث العلمي وأن يقدم شيئاً جديداً يخدم مكتبتنا العربية ووطننا الغالي

علي مهرة

مقدّمة

من الطبيعي عند دراسة أية ظاهرة ، لابد من التعرف على ماهية هذه الظاهرة أي ماذا تعنيه هذه الظاهرة ، وكيف نشأت وتطورت .

فكلمة ادخار في اللغة مشتقة من كلمة (زخر) ، ومعناها خبأ لوقت الحاجة .

فقد جاء على لسان سيدنا المسيح قوله تعالى :

« وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم »

فانطلاقا من هذا المعنى يعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية قديمة ، عرفت منذ آلاف السنين واعتبر جزءاً من التصرف الطبيعي استخدمه الانسان البدائي للمحافظة على النوع والجنس ، فهو نوع من الادخار الوقائي ضد المخاطر وعدم الضمان .

وقد عرف هذا النوع من الادخار في مناطق عديدة من العالم ، وبالاخص في آسيا وبعض مناطق أوربا ، وبقي سائداً حتى عهد التجاريين ، حيث انقلبت المدخرات الوقائية الى القنوات التجارية تحت تأثير البواعث الدينية والاخلاقية ، اضافة الى الحاجة الى بناء الامبراطوريات .

وفي البداية كان الادخار واجباً وامتيازاً لفئة قليلة ، ثم ما لبثت الطبقة المتوسطة أن أخذت تمارس الادخار بعد أن بدأت عمليات التنمية

في غرب اوربا ، وعقب قيام الثورة الصناعية ، حيث أخذت تظهر منظمات وهيئات مختصة بمسألة الادخار (كبنوك الادخار والتوفير وبنك القرية وصناديق المعاشات والتأمين ... وغيرها) مما مهد الطريق لظهور المدخرات الانتاجية لتأخذ دورها الفعال في قيام وازدهار المؤسسات الانتاجية الحديثة بمعنى أن الادخار بدأ يأخذ دورا هاما واساسيا في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد ازداد الاهتمام بمسألة الادخار في المرحلة المعاصرة ، بسبب الاهتمام المتزايد بمسائل النمو الاقتصادي ، خاصة في البلدان النامية ، فمن المعلوم أن تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، ضرورة حياتية للبلدان النامية ، مهما كان مستوى تطورها . إذ أن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها والغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة .

الا ان معظم البلدان النامية في محاولاتها تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، تصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية ، والعقبة الاكثر خطورة في رأي معظم الاقتصاديين والتي تشكل محور دراستنا ، هي انخفاض حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، فمن المعلوم أن عنصر رأس المال ، يعتبر المتغير الاساسي الذي يعتمد عليه معدل النمو الاقتصادي . الا ان هذا لا يعني أنه بمجرد تحقيق معدل عال من الادخار نكون قد حققنا التنمية المنشودة فليست التنمية مجرد تجميع لرؤوس الاموال ، انما تتوقف على كيفية توجيه وتوزيع الادخارات المتحققة نحو الاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية ، بصورة مخططة ومدروسة ، يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي ، تعود بالخير على الجميع ، وتقضي على العقبات المختلفة التي تعرقل سبيلها .

الا أننا نؤكد في دراستنا هذه على أهمية الادخار من خلال واقع معظم البلدان النامية ، التي تحتم عليها عملية الانطلاق ، تحقيق

معدلات مرتفعة من الادخار ، خاصة في بداية عملية التنمية على اعتبار أن هذه البلاد بحاجة الى استثمارات كبيرة لاقامة القاعدة الاساسية للاقتصاد مثل اقامة (الطرق والجسور والسدود ومحطات المياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات .. وغيرها .) لأن اقامة مثل هذه المشروعات تخدم القطاعات الانتاجية الاساسية وبالتالي تسرع عملية التنمية . حتى أن القطاعات الانتاجية الاساسية (الزراعة والصناعة والتعدين) تحتاج الى استثمارات كبيرة ، لتحديث وتطوير طرق وأساليب الانتاج المتبعة ، باعتبار أن معظم البلدان النامية تعتمد في انشطتها الاساسية على طرق بدائية وتقليدية ، الامر الذي جعلها تتخصص في انتاج وتصدير المواد الاولية ، حيث تستفيد الدول الصناعية المتقدمة من تصنيع هذه المواد ، وتحقق أرباحاً خيالية من ذلك ، ثم يعاد تصدير السلع المصنعة الى البلدان النامية ، وهذا ما يفقد هذه البلدان موارد كبيرة وضخمة كان يمكن الحصول عليها فيما لو صنعت هذه المواد داخل هذه البلدان وبطاقات وموارد محلية .

اذا لابد لأي عملية تنمية طموحة وفي مراحلها الأولى من تحقيق معدلات مرتفعة من الادخارات وهنا تبرز مشكلة ضآلة معدلات الادخار في البلدان النامية ، فالمستوى المنخفض جدا للدخل القومي بالنسبة للفرد من السكان ، لا يسمح بتحقيق معدلات مرتفعة من الادخار ، لأن الدخل الفردي يوجه بمعظمه نحو الاستهلاك ، وبدون الزيادة في معدلات الادخار ، لا يمكن ايجاد الوسائل الكفيلة لتسريع النمو الاقتصادي ، وهذا ما دعى الاقتصاديات في الدول النامية الى الاعتماد على التمويل بالعجز وعلى التمويل الخارجي ، لتمويل عمليات التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية .

وبالطبع فإن الاعتماد على كلا الأسلوبين لتمويل التنمية ، يتطلب اجراء تقتضيه سرعة التنمية في مراحلها الاولى ، ومحاذير استخدامهما كبيرة جدا . فالتضخم المفرط الذي يعصف باقتصاديات معظم البلدان النامية ، وأزمة المديونية التي تعيشها حالياً هذه البلدان ، وما نتج

عنهما من صعوبات واختناقات كلها عوامل تستدعي من هذه البلدان ، أن تهيىء نفسها للمرحلة التي تعتمد فيها اعتمادا أساسيا على مدخراتها القومية ، لتوفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية ، والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات والميزانية الحكومية ، والوفاء بالتزاماتها نحو العالم الخارجي .

وبالطبع فان الاستعداد لهذه المرحلة يتطلب جهودا مستمرة لرفع معدل الادخار القومي الى المستوى الذي يسمح باستمرار النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

واقتصاد القطر العربي السوري ، هو أحد الاقتصاديات النامية، التي تعاني من هذه المشكلة فالادخارات الوطنية المتاحة ، لا تتناسب مع تطلعات القطر نحو تحقيق التنمية الطموحة . ويعتبر رفع معدل الادخار ، الوسيلة الاساسية لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة فلابد لكل فرد أن يتحمل جزءا من المسؤولية في المرحلة الراهنة ، وهذا يتطلب اقتناعاً تاماً بالسلوك الذي يراد منه أن يسلكه ، ووعيا بالفائدة التي تعود عليه شخصيا ، وبالفائدة التي تعود على المجتمع من تجنب جزء من الدخل الذي يحصل عليه بعيدا عن الاستهلاك .

فبالنسبة للافراد يعتبر الادخار مصدر أمان بالنسبة للمستقبل الغامض ، حيث يستطيع الافراد عن طريق الادخار أن يقابلوا زيادة مطالب الحياة في المستقبل ، كما يمكنهم تنفيذ مشروع ما وبالتالي العمل على تحسين مستوى معيشتهم .

أما بالنسبة للاقتصاد القومي فبالاضافة الى دور الادخار الهام والاساسي في تمويل التنمية فان الادخار يقوم بوظيفة معالجة ميزان المدفوعات والميزانية الحكومية من الثغرات التي تواجهما فالدولة عادة تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب والعملات

الاجنبية لتواجه بها التقلبات الدورية والعارضة . أضف الى ذلك أن الادخار يعتبر وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي، حيث انه يخفف من حـدة مصـادر الضغط التضخمي الـذي غالبا ما يصاحب أي تنمية اقتصادية طموحة .

انطلاقا من هذه الاهمية التي يلعبها الادخار ، لتحقيق أي تنميـة اقتصادية طموحة ، ومن أهميـة وضرورة رفـع معدلات الادخـار ، لتسريع معدت النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، ومنها القطرالعربي السوري تم اختيارنا لهذا الموضوع ، ونأمل أن تعطي هذه الدراسـة شيئا جديدا يفيد اقتصادنا ويخدم وطننا الحبيب .

وقد قسم البحث الى فصلين رئيسين ومقدمة وخاتمة .

وسنتعرف في الفصل الأول على الادخار في البلدان النامية ودوره في التنمية . حيث تعرض البحث الاول الى حجم وطبيعة المدخرات في البلدان النامية ، حسب مصادرها المختلفة ، بما فيها المدخراتالاجنبية وقد تناول البحث بيانات عن عدد منتقى من البلدان النامية خـلال سنوات من عقد الثمانينات ، حيث تبين أن معدلات الادخار منخفضة، ولا تكفي لمواجهـة الاستثمارات المطلوبة لعمليـة التنمية . ثم تعرض البحث الى أهم الأسباب المؤدية الى انخفاض معدلات الادخار في هذه البلدان . أما البحث الثاني فتناول وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية ، وسياسات الادخـار الاجباري التي تستخدمها البلـدان النامية لتمويل عملية التنمية ، حيث تناول الضرائب ودورها في تمويل عملية التنمية والسياسات المتبعة لترشيد وضغط الانفاق العـام ، والتضخم باعتباره وسيلة من وسائل الادخار الاجباري ، حيث تعرض البحث الى الحجج المؤيدة والمعارضة لاستخدام التضخم في تمويـل التنميـة .

أما الفصل الثاني ، فتناول الادخــار في القطر العربي الســوري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تناول البحث الأول ، المدخرات الوطنية المتحققة ومدى كفايتها في تمويل التنمية ، وذلك من خلال التعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكـس واقع هذا الاقتصاد ، والصعوبات التي تعترض مسيرته التنموية والتي تؤثر بشكل مباشر على حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، وقد تعرض البحث الى طبيعة المدخرات المتحققة خلال فترة الثمانينات ، حسب مصادرها المختلفة بما فيها المدخرات الاجنبية . أما البحث الثـاني فتناول وســائل تعبئة وتشجيع المدخرات ، وعلى اعتبــار أن وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية متشابهة في معظم البلدان النامية، فقد تنــاول البحث سياسات الادخار الاجباري المتبعة في القطر حيث تناول الضرائب ودورها في تمويل التنمية ، ثم تناول سياسة ترشيد وضغط الانفاق العام التي لجأت اليها الحكومة خلال فترة الثمانينات، وتناول البحث أيضا التضخم في القطر باعتباره وسيلة من وسائل تمويل التنمية ، حيث لجأت الحكومة منذ عهد الاستقلال الى التمويل بالعجز، لتمويل بعض المشاريع الهامة والحيوية اللازمة لعملية التنمية ، وقد بيّن البحث أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومــة في الآونة الأخيرة ، لم تستطع معالجة الضغوط التضخمية ، حيث أصبح التضخم يشكل خطرا حقيقيا يهدد الاستقرار النقدي والاقتصادي للبلاد . أما البحث الثالث والاخير فتناول دراسة تحليلية لأهم الاجهزة التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات في سورية، والمتمركزة في المصارف المتخصصة ومؤسســات التأمينات الاجتماعية ، والضمان ، وفي صندوق توفــير البريد ، وصندوق الدين العــام .

وأخيرا ، نود الاشارة الى حقيقة مهمة ، وهي أنه لا يمكننا الاحاطة بكافة جوانب وأبعــاد أي قضية من قضايا التنمية ، بمعزل عن باقي القضايا الاخرى ، فالحديث عن التنمية وقضاياها وتحدياتها ، حديث واسع يتنــاول الانسان والمــوارد والمؤسسات ، والتفاعل بين هــذه

العوامل ، ومن المتعارف عليه انه ليس هناك وصفة شاملة وجاهزة لأي قضية من قضايا التنمية ، لذلك لا يمكننا الادعاء بأننا قدمنا بحثا متكاملا وشاملا لكافة جوانب وأبعاد موضوع الادخار ودوره في التنمية، فمثل هذا الموضوع الهام والمتشعب يصعب الاحاطة به في بحث واحد. مع ذلك نتمنى أن نكون قد أدينا واجبنا في اعطاء شيء جديد حول موضوع البحث ، يخدم عملية التنمية في البلدان النامية بشكل عام وفي القطر العربي السوري بشكل خاص فان كنا وفقنا في ذلك ، فهذا هدفنا ومنانا ، وان لم نوفق فعزاؤنا بأننا لم ندخر جهدا في سبيل الحصول على أي معلومة أو احصائية تغني موضوع البحث ، وتعطي شيئا جديدا يخدم وطننا الحبيب .

« والله من وراء القصد وأسأله السداد والتوفيق »



الفصـــل الأول

الادخار في البلدان الناميـــة ودوره في التنميـــة

تحتاج البلدان النامية ، مهما كان مستوى تطورها ، في سـبيل تحقيق تنميتها الطموحة الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، الا ان تحقيق هـذا الهدف يصطـدم بمجموعـة من العقبـات الاقتصادية والاجتماعية ، وأهم هذه العقبات في رأي معظم الاقتصاديين هي انخفاض حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، حيث تعاني معظم البلدان الناميـة من مشكلة ضآلة معدلات الادخار وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية. فالدخول منخفضة لغالبيـة السكان ، وتكاد لا تكفي لسـد الحاجات الضرورية ، ولا يبقى منها شـيء يذكر للادخار ، أما طبقـة الاغنياء وأصحاب الامتيازات في هـذه البلدان فتتميز بارتفاع نسب انفاقاتها البذخية والكمالية ، كما تعمل على تهريب جزء كبير من أموالها خارج الحدود لتوظيفها في المصارف الاجنبية وفي شراء العقارات وفي أعمال المضاربة . كما تتميز هذه البلدان بارتفاع نفقاتها الحكومية الجاريـة وخاصة على أعمـال المهرجانات والاحتفالات ، كمـا ترتفـع النفقات المخصصة لاغراض الدفاع والامن في الوقت الذي لم تتمكن فيه هذه البلدان من زيادة حصيلة الضرائب لتغطية النفقات الحكومية المتزايدة.

لهذا فسوف نتعرف في هذا الفصل على حجم وطبيعة المدخرات في البلدان النامية وحسب مصادرها المختلفة بما فيها المدخرات الاجنبية والاسباب التي تقف وراء انخفاض معدلات الادخار ثم نتناول وسـائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية وسياسات الادخار الاجباري التي

تلجأ اليها البلدان النامية لتمويل التنمية اقتصادية والاجتماعية حيث نتناول الضرائب ودورها في تمويــل التنمية متعرفين على الخصائص الاساسية للنظم الضريبية في البلدان النامية والامكانيات الممكنة لزيادة حصيلة الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر ثم نتعرف على السياسات المتبعة لترشيد وضغط الانفاق العام ، وأخيرا نتناول التضخم كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري متعرفين على الحجج المختلفة المؤيــدة لاستخدام التضخم في تمويل عملية التنمية والحجج المعارضة لهــذا الاستخدام موضحين موقفنا من هذا الموضوع .



المبحث الأول

المدخـرات الوطنيـة في البلـدان الناميـة

تمهيـد :

يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من أولى الاهداف التي تسعى الى تحقيقها البلدان النامية ، لأن الزيادة في معدلات النمو وحدهـا التي تمكن هـذه البلدان من تحقيق تنميتهـا الاقتصاديـة والاجتماعية ، تلغي بالتالي الفجوة الضخمة التي تفصل مستوى نمـو وتقدم اقتصاديات هذه البلدان ، عن مستوى نمو وتقدم اقتصاديات البلدان المتقدمـة .

ويرى الكثـير من الاقتصاديين ان التنميـة الاقتصادية بالبلـدان النامية يجب ان تتسم بالطفرة والضخامة حتى تكون فعالة ، اي يجب أن يكون هناك دفعة قوية من الاستثمارات ، حتى يمكن لعمليات النمو ان تشد الاقتصاد الوطني على طريق التقـدم .

فوفقـا للحسابات التي أوردهـا الاقتصادي الفرنسـي[1] (ج. جيليه) : كانت الاستثمارات الاولية اللازمة لاقامة مصنـع جديد في فترة تصنيع فرنسـا وانكلترة تعادل اجور عماله لمدة ستة أشـهر ، وحتى المؤسسـات المنتجـة لوسائل الانتـاج كانت تستوعب وسـطيا عشرين عاملا فقط للمؤسسة . اما الآن فان ظروف المنافسة العالميـة تقتضي من الدول المتخلفة مراعاة الاحجام العصرية عند بناء المؤسسـات الصناعية الحديثـة .

ففي المصانع المنتجة لوسائل الانتاج يعمل وسطيا في الوقت الحاضر ، خمسة اضعاف عدد العمال الذين كانوا يعملون في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، واما في مجال صناعة المعادن فيبلغ هذا المؤشر ٢٤ ضعفا ، والاستثمارات الاولية الضرورية لتشغيل عامل واحد تعادل ٨٥ مرة الاستثمارات التي كانت لازمة في منتصف القرن التاسع عشر وبالتالي فانه لافتتاح مؤسسة جديدة في مجال الصناعة الثقيلة نحتاج في الوقت الحاضر الى رأس مال يزيد وسطياً ٤٢٥ مرة (٨٥ × ٥) ويزيد ٢٠٠٠ مرة (٨٥ × ٢٤) ، بالنسبة لصناعة التعدين ، عما كانت بحاجة اليه عام ١٨٤٥ .

والواقع أن تجارب التنمية في الدول المتقدمة تشهد بتحقيق معدلات مرتفعة من الادخار في بداية عمليات التنمية فيها[٢] .

فوفقا لحسابات الاقتصادي الامريكي (ي. دومار) قدر معدل الادخار الاجمالي في الفترة ما بين ١٨٦٩ و ١٨٩٨ بـ (٢٠ — ٢٢ ٪) من مجموع الدخل القومي للبلاد كما قدر معدل الادخار الصافي بـ (١٥ ٪) . وسطيا . أما في اليابان قدر المعدل الوسطي للتوظيفات في الفترة ما بين ١٨٨٩ و ١٩٣٨ بـ (١٤ر٧ ٪) من الناتج القومي الصافي . وفي الاتحاد السوفياتي ارتفع معدل الادخار خلال فترة التصنيع الى (٢٦ر٩ ٪) عام ١٩٣٢ و (٢٦ر٤ ٪) عام ١٩٣٧ والى (٢٨ر٨ ٪) عام ١٩٤٠ .

اما في البلدان النامية فنجد أن المعدل اقل من ذلك بكثير[٣] ، فقد تراوح معدل الادخار في البرازيل بين (٣٤ر٤ و ٣٨ر٤ ٪) من دخلها القومي خلال الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٩ وفي كوبا بين (٢ر٩٦ ٪ و ٢ر٠٤ ٪) خلال الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٨ .

وعلى الرغم من ان بعض الدول النامية قد حققت معدلات مرتفعة من الادخار الا انها ظلت دون المعدلات المطلوبة لتحقيق تنميتها

الجدول رقم /١/

الاستثمار المحلي الاجمالي والادخار المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

البلـــدان	الاستثمـــار المحلـــي الاجمـــالي				الادخـــار المحلـــي الاجمـــالي			
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اثيوبيا	١٣	١٠	٩	١٤	١٢	٦-	٣	٣
تشاد	١٢	•••	•••	١٨	٦٢	•••	•••	١٢-
بنغلاديش	١١	١٢	١٢	١١	٨	٣	٢	٢
مالاوي	١٤	١٦	١٠	١٠٤	٠.٠	١١	٢	١٢
نيبال	٦	٢١	١٩	٢١	٠.٠	١٢	٩	١١
تنزانيا	١٥	١٣	١٧	١٧	١٦	٤	٢	٦-
بوركنيا فاصو	١٢	٢٠	٢٠	٢٤	٤	٧-	٧-	١
مدغشقر	١٠	١٤	١٤	١٤	٤	٩	١٠	٧
مالي	•••	١٩	٢١	١٦	•••	٥-	٤	٠.٠
بورندي	٦	١٥	١٧	٢٠	٤	٥	٩	٨
نيجر	٨	١٤	١١	٩	٣	٥	٧	٥
الصومال	١١	١٥	١٥	٣٥	٨	٥-٠	٥-	١
الهند	١٨	٢٥	٢٣	٢٤	١٦	٢١	٢١	٢٢
جمهورية افريقيا الوسطى	٢١	١٦	١٦	١٤	١١	٢	٢	٢-
ليستوتو	١١	•••	٣٣	٢٥	٢٦-	•••	٧٨-	٧٣-
السنغال	١٢	١٤	١٤	١٣	٨	١	٦	٦
بوليفيا	٢٢	١٧	٨	٩	١٧	٢-	٥	٢
الجمهورية العربية اليمنية	•••	•••	٢١	١٥	•••	•••	١٥-	١٢-
مصر	١٨	٢٥	١٩	١٩	١٤	١٦	٩	٨
لستوانا	٦	٢١	٢٦	•••	١٣-	٢٧	٢٦	•••
الأردن	•••	٣١	٢٤	٢٦	•••	١٣-	٩-	٣-
سوريا	١٠	٢٤	٢٤	١٩	١٠	١٤	١٤	١٠

المصدر : البنك الدولي – تقرير التنمية عن العالم – ١٩٨٧ – ١٩٨٨ – ١٩٨٩ (مؤشرات التنمية الدولية).

••• : يعني الأرقام غير متوفرة.

الاقتصادية والاجتماعية المنشــودة . على اعتبار أن حجـم المدخرات المتحققة فعلاً لم تستطع تمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، لأننا كما قلنا بأن هذه البلاد بحاجــة الى استثمارات أكبر بكثير من الاستثمارات التي بدأت بها الدول المتقدمة تنميتها ، نتيجة اختــلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة عن الفترة الراهنة .

الادخار المحلي والاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمــالي :

لنتبين من ان المدخرات الوطنية المتحققة في معظم البلدان الناميــة غير كافية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، رغم ارتفــاع معدلها في بعض الدول . ســوف نتعرض في الجــدول التالي . الذي يوضح لنا الاستثمار المحلي الاجمالي والادخار المحلي الاجمالي كنسـبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في عدد من الــدول الناميــة المنتقاة .

المصدر : البنك الدولي ـ تقرير التنمية عن العالم ـ ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ (مؤشرات التنمية الدولية ....) : يعني الارقام غير متوفــرة .

يبين لنا الجدول رقم /١/ أن معدلات الادخار في معظم البلــدان المنتقاة هي معدلات منخفضة ، ولا تكفي لحاجة الاستثمارات المتحققة فعلا . وعلى الرغم من أن هناك اختلاف بين دولة وأخرى ، الا أن جميع البلدان تعاني من ميزان موارد سلبي ، أي أن ادخاراتها المحلية غير كافية لتغطية حاجات الاستثمارات المتحققة ، بل ان بعض البلدان تعاني من معدل ادخار سلبي كما هو في (تشاد ـ اثيوبيا ـ تنزانيا ـ بوركينا فاسو الصومال ـ جمهورية افريقيا الوسطى ـ ليسوتو ـ بوليفيا ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ بتسوانا ـ الاردن) . لذلك فان جميع هذه البلدان لم تستطع مواجهة حاجة الاستثمارات المتحققة فعلا بالاعتماد على

الادخارات المحلية ، فكان لا بد من اللجوء الى الاقتراض الخارجي لمواجهة أعباء التنمية ..

لذلك فان صافي التدفقات الخارجية او المدخرات الاجنبية تمثل نسبة هامة من مكونات الاستثمار في جميع هذه الدول ، حيث تبلغ نسبة صافي التدفقات الخارجية حوالي (٩ر٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٦ على مستوى البلدان النامية بمجملها ، وترتفع هذه النسبة في افريقيا لتصل الى (٢ر٧٪)(٤) . ومن المفيد القول ان مستوى الادخار الاجنبي المتدفق الى البلدان النامية لا يرتبط بالضرورة بمستوى الادخار الاجمالي في هذه البلاد ، فالبلاد التي تحصل على قدر كبير من التدفقات الخارجية كبلدان افريقيا مثلا ، يلاحظ ان مستوى الادخار المحلي فيها منخفض ، كما ان الدول التي تحصل على قدر ضئيل من التدفقات الخارجية كبلدان شرق آسيا ، يلاحظ ان مستوى الادخار المحلي فيها مرتفع نوعا ما عن بقية المناطق الاخرى .

فعندما يكون الادخار المحلي يمثل النسبة الكبرى للعرض الاجمالي للادخار أو الاستثمار فان ارتفاع أو انخفاض مستوى الادخار الاجمالي أو الاستثمار ، انما يرجع أصلا الى ارتفاع أو انخفاض مستوى الادخار المحلي .

وبالطبع فان ضعف الاداء الادخاري في غالبية البلدان النامية ، يرجع الى عوامل شتى اهمها الانخفاض المفرط في دخل الفرد ، خاصة منها الدول الاقل نموا ، وكذلك الضغوط الملحة على زيادة النفقات الجارية ، والافتقار الى المؤسسات والادوات التي تستهدف تعبئة المدخرات الريفية الصغيرة والمبعثرة ، وسياسات أسعار الصرف التي تحفز على هروب رأس المال . يضاف الى ذلك ، الاثار الناجمة عن هبوط الاسعار العالمية وتثاقل الطلب على عديد من صادرات منتجات البلدان النامية ، وكذلك الكوارث الطبيعية وغيرها التي يتكرر حدوثها في عدد من هذه البلدان .

ومن المفيد عند تحليل السلوك الادخاري ان يقسم الاقتصاد الى ثلاث قطاعات : القطاع الحكومي وقطاع الاعمال والقطاع العائلي (الافراد) .

مدخرات القطاع الحكومي :

اثبتت التجارب والوقائع بانه لا يمكن الارتفاع بمدخرات القطاع الحكومي فوق مستوى معين ، فمع زيادة الضرائب وغيرها من الايرادات الجارية ، تميل مصروفات التنمية الحكومية على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) الى الارتفاع ، وكثيرا ما يكون لهذه المصروفات نفس اهمية الاستثمار في الاصول المادية على الاقل بالنسبة لعملية التنمية .

وعلى الرغم من سياسة ترشيد الانفاق العام التي تعمل بها عدد كبير من البلدان المتخلفة ، من الملاحظ ان هذه البلدان لم تستطع ضغط نفقاتها الجارية الى حد كبير ، ونستطيع الاستدلال على ذلك من خلال الجدول رقم /٢/ الذي يظهر لنا الايرادات الجارية والنفقات الحكومية الجارية والاستثمارية والادخارات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لعدد من البلدان النامية خلال الفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٨ .

يلاحظ من الجدول رقم /٢/ ان نسبة الادخارات الحكومية من الناتج المحلي الاجمالي متدنية جدا ، بل ان هذه النسبة سالبة في بعض الدول مثل (مالاوي ـ ميانمار ـ السودان ـ تنزانيا ـ الجمهورية العربية اليمنية). وبالطبع فانه عندما يكون معدل الادخار الحكومي سالب في هذه البلدان فهذا يعني ان النفقات الحكومية الجارية هي أكبر من الايرادات الجارية الحكومية ، وهذا يعني ان الميزانية الحكومية تعاني من عجز في تمويل النفقات الجارية ، وتظهر ضخامة هذا العجز وخطره فيما لو اخذنا الفرق بين الايرادات ومجموع النفقات الجارية

الجدول رقم /٢/

الايرادات والنفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
لعدد من البلدان النامية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

	الايـــــرادات			النـفقات			الفـائض أو العـجز	
	الضريبة (١)	غير الضريبة (٢)	المجموع (٣)	الجارية (٤)	الرأسمالية (٥)	المجموع (٦)	الادخارات٣-٤	الحكومية ٣-٥
بنغلاديش ~								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٩	٧٫٢	١٫٦	٨٫٨	٦٫٨	٨٫٨	١٥٫٦	٢٫٠	-٦٫٨
م/ ١٩٨٥-١٩٨٨	٧٫١	١٫٨	٨٫٩	٧٫٥	٧٫٦	١٥٫١	١٫٤	-٦٫٢
بوركينا فاصو								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٧	١٣٫٤	١٫٦	١٥٫٠	١٤٫٨	١٫٨	١٦٫٦	٠٫٢	-١٫٦
م/ ١٩٨٥-١٩٨٧	١٤٫٣	١٫٨	١٦٫١	١٣٫٨	١٫٦	١٥٫٤	٢٫٣	٠٫٧
جمهورية لاو								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٧	٥٫٠	١٧٫٣	٢٢٫٣	٢٠٫٦	٢٠٫٠	٤٠٫٦	١٫٧	-١٨٫٣
م/ ١٩٨٥-١٩٨٧	٣٫١	٢٥٫٣	٢٨٫٤	٢٥٫٤	٢١٫٣	٤٦٫٧	٣٫٠	-١٨٫٣
مالاوي								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٨	١٦٫٠	٣٫٢	١٩٫٢	٢٠٫٢	١٠٫٢	٣٠٫٤	-١٫٠	-١١٫٢
م/ ١٩٨٥-١٩٨٨	١٦٫٣	٣٫٥	١٩٫٨	٢١٫٦	٢١٫٦	٢٩٫٢	-١٫٨	-٩٫٤
مياغار								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٨	٨٫٩	٥٫٦	١٤٫٥	١٣٫٢	٣٫٨	١٧٫٠	١٫٣	-٢٫٥
م/ ١٩٨٥-١٩٨٨	٨٫٠	٤٫٩	١٢٫٩	١٤٫٠	٣٫٩	١٧٫٩	-١٫١	-٥٫٠
نيبال								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٨	٧٫٣	١٫٦	٨٫٩	٥٫٥	١٢٫٢	١٧٫٧	٣٫٤	-٨٫٨
م/ ١٩٨٥-١٩٨٨	٧٫٦	١٫٩	٩٫٥	٦٫٣	١٢٫٥	١٨٫٨	٣٫٢	-٩٫٣
روانذا								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٧	١٠٫٩	١٫٣	١٢٫٢	١٠٫٩	٨٫٢	١٩٫١	١٫٣	-٦٫٩
م/ ١٩٨٥-١٩٨٧	١١٫٨	١٫٢	١٣٫٠	١١٫٨	٩٫٥	٢١٫٣	١٫٢	-٨٫٣
ساموا								
م/ ١٩٨٣-١٩٨٨	٢٨٫٣	٦٫٢	٣٤٫٥	٢٠٫٧	٢٥٫٥	٤٦٫٢	١٣٫٩	-١١٫٧ *
م/ ١٩٨٥-١٩٨٨	٣٠٫٠	٦٫٩	٣٦٫٩	٢١٫٤	٢٤٫٥	٢٥٫٩	١٥٫٥	-٩٫٠
السودان								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٧	١٠٫٨	٢٫٤	١٣٫٢	١٨٫٦	٤٫٥	٢٣٫١	-٥٫٤	-٩٫٩
م/ ١٩٨٥-١٩٨٨	٨٫٨	٢٫٢	١١٫٠	٢٢٫٥	٣٫٤	٢٥٫٩	-١١٫٥	١٤٫٩
تنزانيا								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٨	١٤٫٦	١٫٥	١٦٫١	١٨٫٤	٧٫٢	٢٥٫٦	-٢٫٣	-٩٫٥
م/ ١٩٨٥-١٩٨٨	١٣٫٦	٠٫٨	١٤٫٤	١٦٫٢	٥٫١	٢١٫٣	-١٫٨	-٦٫٩
اليمن								
م/ ١٩٨٠-١٩٨٧	١٨٫٣	٤٫٨	٢٣٫١	٢٧٫٤	١٤٫٢	٤١٫٦	-٤٫٣	-١٨٫٥
م/ ١٩٨٥-١٩٨٧	١٧٫٩	٥٫٣	٢٣٧٫٢	٢٦٫٧	١١٫٦	٣٨٫٣	-٣٫٥	-١٥٫١

المصدر : الامم المتحدة - الدول الأقل نموا - تقرير عام ١٩٨٩ - نيويورك ١٩٩٠ - ص (١١٣-١١٤) (باللغة الانكليزية)

والراسمالية ، حيث نجد ان جميع الدول المختارة تعاني من عجز كبير في تمويل الاستثمارات الحكومية . خلال عقد الثمانينات . علماً أن العديد من هذه البلدان لجات خلال هذه الفترة الى اجراء تخفيضات على النفقات الجارية الحكومية وحتى على الانفاق الانمائي ، حيث لجات العديد من الحكومات الى التقليل من المشاريع الجديدة والتشديد على انجاز المشاريع القائمة وتشغيلها بكامل طاقتها الانتاجية ، وذلك لمعالجة العجز في الميزانيات الحكومية . اضافة الى ان صندوق النقد الدولي يشترط عند تقديمه اي مساعدة مالية لهذه الدول لمعالجة العجز في الميزانيات الحكومية وتخفيف الاعباء والمشاكل الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول ، تنفيذ سياسات معينة ، تستهدف ضغط الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري . وعلى الرغم من ان التكلفة الاجتماعية لمثل هذه السياسات مرتفعة ، لأن تخفيض النفقات الجارية سيطول في المقام الاول اصحاب الدخول المحدودة . ومع ذلك لم تستطع هذه الدول من معالجة ميزانياتها الحكومية ، على اعتبار ان هذه الدول تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني ، اضافة الى ارتفاع نسبة خدمات الديون . حيث بدات بعض الدول تعاني من اتجاه التحويلات السالبة للموارد خلال فترة الثمانينات .

مدخرات قطاع الاعمال :

والذي يشمل قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص فبالنسبة لقطاع الاعمال العام فان هذا القطاع لا يدخر الا قليلا ويعتبر اسهام شركات القطاع العام في تعبئة المدخرات المحلية محدودا في معظم البلدان النامية ، ولم تنجح مؤسسات القطاع العام على وجه العموم في تعبئة الموارد من أجل نموها ، بل شكلت استنزافا لميزانية الحكومة في معظم البلدان النامية ، فقد كانت معظم الشركات خاسرة وتعتمد في تغطية خسائرها على القروض الحكومية والاعانات ، علاوة على ذلك فقد استأثرت مؤسسات القطاع العام ، بنصيب متزايد من الديون الخارجية في بعض البلدان النامية الاقل نموا .

ففي بنغلاديش مثلا انخفض صافي الربح الى صافي القيمة ، في العشر الكبرى من الشركات العامة من (١١٪) في سنة ١٩٨٣/١٩٨٤ الى رقم سالب في سنة ١٩٨٥ /١٩٨٦ . وفي (ساموا) تكبدت الشركات العامة الخمس الكبرى خسارة مجموعها التراكمي (٦ر٣١) مليون دولار ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ وفي نيبال ، فان مجموع التدفقات المالية بين الحكومة وبين الشركات العامة كان سالبا في الفترة من ١٩٨٠/١٩٨١ الى ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧ وكان مجموع الخسائر المتكبدة من الشركات العامة خلال هذه الفترة مساويا لحوالي (١١٪) من انفاق نيبال الجاري السنوي على الخدمات الاجتماعية(٥) .

وبالطبع فان عدم كفاءة الجهاز الاداري وعدم وجود اهداف محددة بوضوح لمؤسسات القطاع العام ، والتضخم في الجهاز الاداري وعدد الموظفين وانعدام الروح المهنية بين العاملين ، كلها تؤدي الى تدهور اداء مؤسسات القطاع العام ، علاوة على ذلك : يؤثر انعدام الاستقلال في قرارات الادارة في الشعور بالحافز والمساءلة ، كما يؤدي تحديد اسعار اقل مما يجب للسلع والخدمات لاعتبارات اجتماعية الى تقييد ارباح مؤسسات القطاع العام .

أما بالنسبة لشركات القطاع الخاص ، فلا يعرف فيما اذا كان اداء هذه الشركات افضل أم لا ، على اعتبار ان أرباح هذه الشركات غير الموزعة يعاد استثمارها مباشرة في نفس النشاط الذي تزاوله هذه الشركات دون أن يظهر في سوق رأس المال ، فلا توجد ضوابطمعينة يمكن بواسطتها الاستدلال على الادخارات التي يحققها هذا القطاع ، فضلاً عن ذلك فإن أصحاب هذه الشركات كثيراً ما يتهربون من اعطاء الارباح الحقيقية لهده الشركات ، ولا ينظمون سجلات محاسبية دقيقة تهربا من دفع الضرائب المتوجبة عليهم للدولة . الا ان هذا لا يعني أبدا ، بان شركات قطاع الاعمال تفتقر بمجملها الى الخبرة والجدارة الا أن قدرة هذه الشركات على الادخار قد اثبطت في عدد كبير من البلدان النامية وخاصة الدولة المدينة منها . التي تعاني من عجز كبير في القطع

الأجنبي نتيجة الالتزامات الكبيرة عليها ، وهذا ما أدى الى هبوط حاد في سعر الصرف الحقيقي والذي أدى الى اضعاف مقدمة هذه الشركات في توليد المدخرات .

مدخرات القطاع العائلي (قطاع الافراد) :

يعتبر هذا القطاع ذو اهمية حاسمة في كثير من البلدان النامية ، كما هو الحال في البلدان الصناعية . غير أن المدخرات المالية لهذا القطاع في عدد كبير من هذه البلدان مازالت أدنى مما يمكن أن تصل اليه . وذلك بسبب النواقص الهيكلية في المؤسسات المالية والادوات المالية ، واسعار الفائدة ، ورغم أن أسواق رأس المال لاتزال متخلفة في أقل البلدان نموا ، الا أن بعض هذه البلدان بدأت ببذل جهود من أجل انشاء اسواق للاوراق المالية ، فأصدرت حكومة فانوانية سندات قيمتها (٤ر٦) مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وفي نيبال انشيء مركز بورصة للاوراق المالية جمع في سوق الاصدار الاولي حوالي (٥ر١٠) مليون دولار من اسهم وشهادات اصدار اربع شركات خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٨٧/١٩٨٨ .

كما بذلت هذه الدول جهودا لتوسيع الاقتصاد النقدي مثل توسيع شبكة المصارف التجارية وتحسين هيكل اسعار الفائدة وتعزيزالوظائف الودائعية للمؤسسات غير المالية وزاد عدد الفروع المصرفية في بنغلاديش من (٤٣١٧) عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الى (٥٣٢٣) عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ ، وزاد في نيبال من (٣٤٩) عام ١٩٧٩/١٩٨٠ الى (٤١٤) عام ١٩٨٧/١٩٨٨ مع افتتاح مزيد من الفروع في المناطق الريفية(٦) .

وتشجيعا لتعبئة المدخرات المحلية في الاصول المالية ، رفعت معظم البلدان النامية أسعار الفائدة الاسمية على الودائع . لذلك نجد أن المدخرات والودائع الاجلة تحتل المركز الاول في مدخرات القطاع الخاص وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم /٣/ الذي يظهر لنا المدخرات والودائع الاجلة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات .

الجدول رقم / ٣/

الاموال عموما والمدخرات والودائع الاجلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي فيعدد من البلدان النامية خلال سنوات من الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٨)

البلد	الأموال عموما				المدخرات والودائع الاجلة			
	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
بنغلاديش	١٦,٣	...	٢٥,٩	٢٧,٥	٧,٧	...	٢٢,١	٢٣,٥
بوتسوانا	٣١,١	...	٣٦,٩	٣٧,٦	١٥,٤	...	٢٥,٥	٢٥,١
بوركنيا فاصو	٢١,١	...	٢٥,٩	...	٢,٧	...	٧,٤	...
بورندي	١٢,٢	١٧,١	١٧,١	...	٠,٤	٣,٢	٣,٥	...
جمهوريةافريقياالوسطى	١٨,٢	١٧,٦	١٨,٥	...	٢,١	١,٩	٢,٠	...
اثيوبيا	٢٣,٤	٤١,٣	٤٢,٧	...	٧,٥	١١,٠	١٢,٧	...
ليسوتو	...	٥٤,٤	٥٣,٢	...	١٨,١	٣٠,٥	٣١,٧	...
مالاوي	١٩,٨	...	٢٤,٣	٢٢,٠	٧,٩	...	١٣,٤	١٠,٢
ميافار	٢٢,١	٤٠,٧	٣١,٠	...	٢,٣	١٢,٧	١٤,٤	...
نيبال	١٦,٣	...	٣٢,٥	٣٤,٠	٦,٨	...	١٧,٧	١٩,٧
النيجر	١١,٥	١٨,٨	١٧,٦	...	١,٨	٥,٩	٦,٤	...
رواندا	١٣,٠	١٦,٤	١٧,٦	...	٢,٥	٥,٧	٦,٩	...
ساموا	١٨,٧	٣١,٤	٣٨,٢	...	١٠,٣	٢٠,٦	٢٤,٦	...
الصومال	٢٣,٦	...	٢٢,٧	٢١,٧	٤,٠	...	٤,٩	٥,٣
السودان	١٧,٦	٣٥,٥	٣٤,٢	...	٢,٦	٨,٩	٩,٣	...
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٨,٤	٣٣,٧	٣٤,٢	...	٦,٦	٩,٧	٩,٨	...

المصدر : الامم المتحدة - الدول الأقل نمواً - تقرير ١٩٨٩ - نيويورك، ١٩٩٠ - ص (١٢٠ - ١٢٢) باللغة الانكليزية.

... : تعني المعلومات غير متوفرة.

الجدول رقم / ٤/

نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من الادخارات الوطنية في عدد من الدول المنتقاة خلال عام -١٩٧٤-

البلـــد	نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من الادخارات الوطنية	البلـــد	نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من الادخارات الوطنية
ليبيا	٢,٢	النمسا	٣,٩
مورغو	١,٨	الدانمارك	٥,٠
توفو	١١,٢	فنلندة	٦,٦
تونس	٥,٧	فرنسا	١,٠
زامبيا	٤,٥	ألمانيا الغربية	٢,٣
الهند	٨,١	اليونان	٦,٦
العراق	٤,٩	اسيلندا	١٠,٨
الفليبين	٦,٥	لوكسمبورغ	١٠,٠
البرازيل	٢,٦	بريطانيا	١٥,٥
كوستاريكا	٣٥,١	النرويج	١٤,٩
اكوادور	٩,٦	السويد	٣٦,٣
المكسيك	٣,٠	كندا	١٤,٧
بنما	٢١,٨	تركيا	١٠,٥
فنزويلا	٢,٥	الولايات المتحدة	٢٩,٢

المصدر: الأمم المتحدة - الادخارات من أجل التنمية - تقرير الندوة الدولية حول تحركات الادخارات الشخصية في البلدان النامية - نيويورك، ١٩٨١، صفحة ١١٣، (اللغة الانكليزية).

ويبدو ان ثاني البنود أهمية هو ادخارات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التأمين على الحياة والمعاشات والتأمينات الاجتماعية) .

ويبين لنا الجدول رقم /٤/ نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من مجمل الادخارات الوطنية في عدد من الدول النامية مقارنة بعدد من الدول المتقدمة خلال عام ١٩٧٤ .

يلاحظ من الجدول رقم /٤/ أن نسبة ادخارات الضمان الاجتماعي من مجمل الادخارات الوطنية متقاربة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، كما يلاحظ ان أعلى نسب ادخارات ـ الضمان الاجتماعي هي في السويد ، وفي بلدان أمريكا اللاتينية وفي الولايات المتحدة الامريكية

الادخارات الأجنبية (التمويل الخارجي) :

نتيجة لضآلة حجم المدخرات المحلية المتاحة في معظم البلدان النامية وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية ، وما سببته من حدوث فجوة في الموارد المحلية بين الاستثمار والادخار ، والتي قابلها فجوة في التجارة الخارجية بين الواردات والصادرات لجأت معظم البلدان النامية الى التمويل الخارجي لسد النقص في الموارد المحلية ، وفي القطع الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية للتنمية باعتبار أن معظم البلدان النامية لا تنتج السلع الرأسمالية وانما تستوردها ، لذلك فانه لو توفرت الادخارات المحلية بالعملة المحلية ، فهذا ليس كافيا لتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة .

وهناك أشكال مختلفة للتمويل الخارجي ، يختلف تصنيفها حسب صفة المقرضين (جهات عامة ، أم خاصة) وحسب آجال الاستحقاق (قصيرة ، متوسطة ، طويلة الاجل) كما تختلف حسب طبيعة ودرجة التزام المدينين تجاه الدائنين . الا أن التمويل الخارجي بكافة أشكاله وأنواعه غالبا ما يكون مشروطا بشروط معينة ، وغالبا ما تعتبر الدول

المتقدمة الدائنة جميع التدفقات التي تمنحها بمثابة معونة او مساعدة اقتصادية ، مهما كان نوعها الامر الذي يمكن هذه الدول من فرض شروط معينة على البلدان النامية المدينة لحماية مصالحها .

لذلك راينا تقسيم مصادر التمويل الخارجي حسب طبيعة ودرجة التزام الدول المدينة تجاه الدول والمنظمات الدائنة الى الاشكال التالية

١ ـ القروض الخارجية :

تشمل القروض التي تحصل عليها الدولة من مختلف جهات الاقراض الاجنبية وتتميز القروض الخارجية ، في ان ملكية الاصول التي تمولها تصبح وطنية ، مقابل الخدمات المترتبة على هذه القروض ، والمتمثلة بالفوائد واقساط استهلاك القرض .

لذلك فمن المتوجب على البلد الذي يلجأ الى الاقتراض الخارجي. دراسة امكانية الوفاء بالخدمات المترتبة على هذه القروض من جهة ، والتأكد من الخدمات التي يتحملها البلد .

٢ ـ الاستثمارات المباشرة :

تتمثل في استقدام رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة طويلة الاجل للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات داخل الدولة . وهنا فان أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية يمتلكون الاصول الانتاجية لهذه المشروعات، وتترتب لهم حقوق ملكية معينة على هذه الاصول ؛ دون أن يترتب على البلد المستقدم لهذه الاستثمارات أية أعباء يتحملها لقاء هذه الاستثمارات الا ان هناك محاذير عديدة للاستثمارات الاجنبية المباشرة فغالبا ماتتركز هذه الاستثمارات في الانتاج المعد للتصدير ، مما يعزز تخصص البلدان النامية بانتاج المواد الاولية ، ويعمق تبعية هذه البلدان للسوق الدولية وبالتالي فان هذه الاستثمارات تخدم اقتصاديات البلدان التابعة لها ، لا اقتصاديات البلدان النامية ، بما تقدمه لدولها من مواد اولية لازمة

لها اضافة الى العوائد والارباح العالية ، حيث تبلغ نسبة الارباح السنوية المتحققة في بعض البلدان النامية نتيجة استثماراتها للثروات الطبيعية الغنية (البترول مثلا) الى نحو (١٠٠ ٪) من رأسمال الحقيقي المستثمر(٧) . لذلك نجد أن الاقتصاديين الغربيين(٨) يفضلون الاستثمارات المباشرة على القروض بدعوى ان الاستثمارات تستخدم استخداما أكثر انتاجية ، نتيجة خضوعها لحافز الربح الخاص ، وغالبا ما تقترن بتطبيق فنون انتاجية حديثة ، وتخلق فرص عمل وتدريب فني للعمال المحليين . ويحاولون اقناع الدول النامية بان الاستثمارات المباشرة لا تحمل معها أي عبء على ميزان المدفوعات اضافة الى اعادة استثمار جزء من الارباح المستحقة ، وما تدره الضرائب والعوائد التي تفرض على هذه الاستثمارات من ايرادات للدولة ، ويمكن وضعها في خدمة التنمية .

٣ ـ المنح والهبات :

وتتمثل في تدفق الاموال الاجنبية التي لا تترتب عليها أي التزام بالوفاء لاحقا ويعتبر عنصر الهبة مكسبا كاملا للبلدان المتلقية لها ، ولكن نادراً ما تعطى المنح والهبات لدولة ما لم تكن مرتبطة سياسياً واقتصاديا بالدولة المانحة ، أو تقدم لها تسهيلات اخرى مقابل ذلك .

بعد أن تعرفنا على الاشكال المختلفة للتمويل الخارجي ، لابد من الاشارة الى أن الاعتماد على التمويل الخارجي تزايد بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة ابتداء من منتصف السبعينات وذلك عقب التحويل الكبير في رؤوس الاموال من الدول المستوردة للبترول الى الدول المصدرة له وخاصة اعضاء منظمة اوبك نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال أعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ثم في عام ١٩٧٩ . فاتجهت الدول النامية بصورة خاصة الى الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية ، التي تكونت في الاصل من فوائض الاموال لدى دول اوبك ، أو المؤسسات المالية الدولية العامة

الجدول رقم / ٥/

الديون العامة والخاصة الطويلة الاجل والتدفقات المالية للبلدان النامية المدينة (خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨)

بـــلايين الـــدولارات

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨*
الديون المدفـــوعـــة والقائمة	٤٣٣,٦	٤٩٨,٠	٥٦٢,٥	٦٤٤,٩	٦٨٦,٧	٧٩٣,٧	٨٩٣,٩	٩٩٨,٤	٩٩٣,٢
مدفوعات القروض	١٠٥,٩	١٢٤,٣	١١٦,٩	٩٧,٢	٩١,٦	٨٩,٣	٨٧,٧	٨٧,١	٩٢,٣
خدمة الديون	٧٥,٣	٨٩,١	٩٨,٧	٩٢,٦	١٠١,٨	١١٢,٢	١١٦,٤	١٢٥,٥	١٤٢,٤
الأقساط	٤٢,٧	٤٧,٥	٤٩,٧	٤٥,٤	٤٨,٦	٥٦,٤	٦١,٥	٧١,١	٧٥,٤
الفائدة	٣٢,٦	٤١,٧	٤٨,٩	٤٧,٣	٥٣,٢	٥٥,٨	٥٤,٩	٥٤,٤	٦٧,٠
صافي التدفقات	٦٣,٢	٧٦,٨	٦٧,٢	٥١,٨	٤٣,٠	٣٢,٩	٢٦,٢	١٦,٠	١٦,٩
صافي التحويلات	٣٠,٦	٣٥,٢	١٨,٢-	٤,٦	١٠,٢-	٢٢,٩-	٢٨,٧-	٣٨,٣-	٥٠,١-

المصدر : البنك الدولي، التقرير السنوي ١٩٨٩، واشنطن، ص: (٣١-٣٥).

* بيانات أولية.

ملاحظة: يتضمن الجدول بيانات عن / ١١١/ دولة مدينة.

أو الخاصة والتي تجمعت لديها سيولة مالية متزايدة نتيجة تدوير دول اوبك لفوائضها المالية(٩) .

ولكن بدلا من استخدام وتوجيه القروض الخارجية نحو المشاريع الانتاجية التي تؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، استخدمت معظم هذه القروض في تمويل شراء السلع الاستهلاكية ، أو لشراء المعدات العسكرية ، أو حتى في مشاريع انتاجية غير مجدية وهذا ما أوقع معظم البلدان النامية في أزمة مديونية خطيرة منذ نهاية السبعينات وحتى الان . ويمكننا الاستدلال على مدى أزمة المديونية الخارجية التي تعيشها البلدان النامية من خلال الجدول التالي :

نلاحظ من خلال الجدول رقم /٥/ تطور حجم الديون بشكل كبير ، فقد قدرت مجموع ديون الدول النامية بما فيها الديون قصيرة الاجل عام ١٩٨٨ بحوالي تريليون دولار ، وهو مبلغ يعادل (٥٠ ٪) من اجمالي الناتج القومي المجمع لكل البلدان النامية في نهاية عام ١٩٨٨ .

ويلاحظ ان هذه الدول بدأت تعاني من اتجاه التحويلات السالبة للموارد منذ عام ١٩٨٤ ، فنجد انه في عام ١٩٨٨ بلغت مدفوعات القروض التي حصلت عليها هذه البلدان حوالي (٩٢) بليون دولار الا انه تجاوزت مدفوعات خدمة الديون /١٤٢/ بليون دولار ، ما حصلت عليه تلك الدول مما أسفر عن صافي تحويلات سالب بلغت قيمتها حوالي /٥٠/ بليون دولار .

بالاضافة الى تزايد حجم المديونية الخارجية للدول النامية ، فانه يمكن الاستدلال على ظهور أزمة المديونية من خلال مؤشر (معدل خدمة الديون) الذي تعكس نسبة خدمة الدين من الناتج القومي الاجمالي أو من حصيلة الصادرات . على الشكل التالي :

$$\text{معدل خدمة الديون} = \frac{\text{مجموع الفوائد} + \text{مجموع أقساط الديون}}{\text{الناتج القومي الاجمالي أو حصيلة الصادرات}} \times 100$$

فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني وازداد خطر عدم امكانية التسديد في المستقبل الا بمزيد من القروض الجديدة ترهق الاقتصاد القومي . فقد بلغت نسبة خدمة الدين من الناتج القومي الاجمالي للبلدان النامية عام ١٩٧٠ حوالي (٥ر١ ٪) ارتفعت في عام ١٩٨٥ الى (٣ر٤ ٪) وفي عام ١٩٨٦ الى (٤ر٤ ٪) كما بلغت نسبة خدمة الدين من حصيلة الصادرات لنفس الاعوام على الترتيب (٢ر١١ ٪ ، ٧ر١٩ ٪ ، ٠ر٢٠ ٪)(١٠) . ومن المفيد الاشارة الى ان حجم الديون الخارجية للبلدان النامية وصلت عام ١٩٩٠ الى نحو (١٢٦٥) مليار دولار ، ويعود حوالي (٥٠ ٪) من هذه الديون الى بلدان أمريكا اللاتينية وأهمها البرازيل (١٢٠) مليار ، المكسيك (١٠٨) مليار ، الارجنتين (٦٠) مليار . وقد بلغت حجم الديون العربية حوالي (٢٠٠) مليار دولار(١١) .

بعد أن تعرفنا على أهم مؤشرات التمويل الخارجي والتي تعكس لنا تفاقم أزمة المديونية عالميا لا بد من القول ان هناك أسبابا عديدة تقف وراء تفاقم هذه المشكلة ، ولسنا هنا بصدد التطرق اليها ، الا أن أهم هذه الاسباب برأينا يقع على عاتق البلدان النامية . فمسؤولية البلدان النامية ، أساسية في تفاقم مشكلة الديون الخارجية ، حيث نظرت معظم البلدان النامية الى التمويل الخارجي على انه يمكن أن يكون بديلا لرفع معدل الادخار المحلي وتعبئة الفائض الممكن ، مما أدى الى عدم اهتمام هذه البلدان برفع حجم مدخراتها المحلية . حيث لم تعط لقضية زيادة معدل الادخار المحلي ما تستحقه من عناية خاصة في غمار عملية التنمية أضف الى ذلك انه وبنتيجة نمو النقل العكسي للموارد ، بمعنى تزايد المدفوعات المحولة للخارج لخدمة أعباء رأسمال الاجنبي أدت الى استنزاف جانب لابأس به من الفائض الاقتصادي ، مما أثر على قدرتها في تكوين الادخار المحلي والتراكم الذاتي . من جهة ثانيةوبنتيجة الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي ، والعجز عن تعبئة الفائض الاقتصادي في البلدان النامية اتسعت الفجوة في مواردها المحلية وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار المحلي وهي

الفجوة التي يناظرها في اية فترة مضت فجوة بين الواردات والصادرات. كما ان اتساع فجوة الموارد المحلية وبالذات في العقد السابع يرجع الى نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي بسبب زيادة السكان والدخول النقدية ، وشيوع انماط استهلاكية غير رشيدة والاسراف في الانفاق العام في اوجه غير انتاجية وضرورية ، والاستخدام غير الرشيد للديون الخارجية ، وغياب التخطيط السليم للاستهلاك والانتاج والتجارة الخارجية وانماط الاستثمار(١٢) .

لذلك ورغم اعتماد معظم البلدان النامية على التمويل الخارجي بمختلف انواعه خلال ربع القرن الماضي فان هذه الدول لم تصل الى مرحلة الانطلاق ، ولم تستطع تسريع عمليات التنمية المنشودة بل على العكس من ذلك ، تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية ، مع ما اسفرت عنه من عقبات صعبة التذليل على طريق تنمية هذه البلدان خلال حقبة السبعينات والثمانينات . فقد سبب الافراط في الاعتماد على التمويل الخارجي الى سوء توزيع الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، واضعفت قدرة هذه البلدان على الادخار ، تفاقم الفجوة في موازين المدفوعات واستنزفت الاحتياطيات الرسمية ، واستشرى التضخم في معظم البلدان النامية حتى ان المهمة الاساسية لهذه الموارد الاجنبية والمتمثلة برفع معدلات الاستثمار لم تنجح ، فلقد سبب الافراط في الاعتماد على القروض الخارجية الى اضعاف القدرة على الاستثمار .

فقد هبطت معدلات الاستثمار هبوطا شديدا في معظم البلدان النامية التي تعاني مشكلة الديون سواء بالمقارنة بالمقاييس التاريخية ، أو بالقياس الى البلدان الاخرى ، فقد هبط متوسط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون هبوطا شديدا من (٢٤٪) في (١٩٧١ — ١٩٨١) الى (١٨٪) في (١٩٨٢ — ١٩٨٧) . حيث ارتبط هبوط الاستثمار بانخفاض القدرة على خدمة الديون (١٣) .

وفي دراسة قام بها خبراء من صندوق النقد الدولي على الفليبين خلال الفترة من ١٩٥١ ولغاية ١٩٨٩ ، تبين أن أعباء الديون الخارجية أثرت بصورة عكسية على معدل الاستثمار الخاص بعد عام ١٩٨٢ ، علاوة على الآثار التي تولدها الديون الخارجية على أسعار الفائدة المحلية والربحية التجارية (١٤) .

اذا ان زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل التنمية الاقتصادية ، وسوء استخدام هذه القروض في زيادة الاستهلاك المحلي الى مستويات غير مقبولة ، وفي شراءالاسلحة وفي القيام باستثمارات غير مجدية (أي استثمارات تولد معدل عائد لها يكفي لخدمة الدين) ادت الى تفاقم المصاعب والمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية ، واصبحت الحاجة الى الاقتراض الخارجي اكبر ، الا أن أصبح رأس المال الاجنبي غير متاح ، وقد ترتب على ذلك انخفاض الاستثمار والنمو .

ولعل أخطر قضية واجهت البلدان النامية في هذا الصدد ، تكمن في اعتماد هذه البلدان على تمويل مدفوعات خدمة الدين ، باللجوء الى التمويل بالعجز ، عن طريق زيادة عرض النقود ، بدلا من العمل على رفع معدل الادخار المحلي ، واللجوء الى سياسات الادخار الاجباري ، بزيادة سعر الضرائب على من هم أقدر على تحمل عبء أكبر .

اسباب انخفاض معدلات الادخار في البلدان النامية :

بعد أن القينا صورة عامة عن المدخرات القومية في البلدان النامية ، تبين لنا أن معدلات الادخار في هذه البلدان منخفضة وغير كافية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة ، لذلك لا بد لنا ان نتعرف على الاسباب المختلفة التي تكمن وراء انخفاض معدلات الادخار في البلدان النامية . لان التعرف على تلك الاسباب يساعدنا في ايجاد الحلول الملائمة لمشكلة انخفاض حجم المدخرات .

والحقيقة ان مشكلة انخفاض حجم المدخرات القومية في البلدان النامية شغلت جزءا هاما من الكتابات الاقتصادية باعتبارها أحد أهم الاسباب المؤدية الى تخلف البلدان النامية .

لذلك فهناك اختلافات في وجهات النظر بين الاقتصاديين حول الاسباب المؤدية الى انخفاض حجم المدخرات في هذه البلدان . ومن المفيد استعراض فكرة « الدائرة المفرغة للفقر » التي اوردها الاستاذ (ر . بيركسه) وجوهرها « ان نقص راسمال لا يسمح للبلدان ضعيفة التطور باستخدام التكنيك الحديث وتشغيل جميع السكان . ومن هنا تنشأ انتاجية العمل المنخفضة للعاملين المشتغلين وارتفاع عدد المعالين وهو ما يؤدي الى انخفاض اكبر في مستوى الدخل بالنسبة للفرد من السكان ، ولكن المستوى المنخفض لهذا الدخل يعيق ارتفاع التراكم ، ويزيد في نقص الأموال من أجل تجهيز الانتاج بالتكنيك وتحصل « الدائرة المسدودة » التي تعيش في نطاقها الاقتصاديات المتخلفة ، حيث يؤدي تفاعل هذه القوى على مر الزمن ، الى زيادة فقر هذه الاقتصاديات . على اعتبار أن كل عامل سلبي فيها سبب ونتيجة لعوامل سلبية اخرى ومن ثم فان استمرار عمل هذه العوامل ، يعني زيادة القوى التراكمية التي تهبط بمستوى الادخار في هذه البلاد(١٥) .

ومن أجل مواجهة هذه المشكلة عمدت معظم البلدان النامية من أجل تمويل تنميتها الى الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل برؤوس الاموال الاجنبية على اختلاف انواعها طيلة ربع القرن الماضي ، وهذا ما أدى الى تفاقم مشكلة ديونها الخارجية الى ايجاد عقبات صعبة التذليل على طريق تنميتها في عقدي السبعينات والثمانينات ورغم تزايد اعتماد الدول المتخلفة على رأس المال الاجنبي ، ورغم ارتفاع معدلات الاستثمار التي حققتها خلال العقد الاول والثاني للتنمية ، فان هذه الدول لم تصل بعد الى مرحلة الانطلاق ، ولا الى مرحلة النمو الذاتي المعتمد على النفس ، بل ما زالت تفصلها عن هذه المرحلة فترة طويلة من الزمن .

الجدول رقم / ٦/

البلد	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار أمريكي) ١٩٨٧	متوسط النمو السنوي / نسبة مئوية / للفترة ١٩٦٥-١٩٨٧
اثيوبيا	١٣٠١	٠,١
مالاوي	١٦٠	١,٤
زامبيا	٢٥٠	٢,١
نيجر	٢٦٠	-٢,٢
الهند	٣٠٠	١,٨
كينيا	٣٣٠	١,٩
الصين	٣٩٠	-١,٦
ليبريا	٤٥٠	-١,٦
السنغال	٥٢٠	-٠,٦
جمهورية مصر العربية	٦٨٠	٣,٥
نيجريا	٨٣٠	-٢,٥
فواتيمالا	٩٥٠	١,٢
تونس	١١٨٠	٣,٦
الجمهورية العربية السورية	١٦٤٠	٣,٣
المكسيك	١٨٣٠	٢,٥
الأرجنتين	٢٣٩٠	٠,١
ليبيا	٥٤٦٠	-٢,٣
اسبانيا	٦٠١٠	٢,٣
ايطاليا	١٠٣٥٠	٢,٧
فرنسا	١٢٧٩٠	٢,٧
الدانمرك	١٤٩٣٠	١,٩
الولايات المتحدة	١٨٥٣٠	١,٥
سويسرا	٢١٣٣٠	١,٤

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية الدولي، ١٩٨٩، ص (١٦٤-١٦٥)

وهذا ما يوضح لنا أنه على الرغم من نظرية الدائرة المفرغة للفقرة التي تعتبر احد الاسباب الهامة لانخفاض حجم المدخرات القومية بالبلاد المتخلفة ، الا أن هناك اسباب اخرى مهمة تقف وراء انخفاض حجم المدخرات القومية في البلدان النامية . وأهم هذه الاسباب ما يلي :

١ ــ انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد :

يرجع انخفاض الدخل القومي في البلدان النامية الى العديد من العوامل الداخلية والخارجية ، فانتاجية العمل منخفضة ، وطرائق الانتاج المستخدمة بدائية وغير مجهزة بالتكنيك الحديث ، وارتفاع نسب الهدر في استخدام المواد الاولية ومستلزمات الانتاج ، وضعف أداء القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة ... الخ .

ويرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض الدخل القومي وبالتالي حجم الفائض الاقتصادي الفعلي يرجع الى استنزاف جزء هام من من الفائض الاقتصادي المتولد في البلدان النامية كدخول الاستثمارات الاجنبية في قطاع التصدير التي عادت الى الدول الاجنبية التي اتت منها الاستثمارات .

وبالطبع فان انخفاض الدخل القومي يؤدي الى انخفاض حجم الادخار ، وعندما يترافق هذا الانخفاض في الدخل بارتفاع معدل النمو السكاني في معظم البلدان النامية وبارتفاع عدد المعالين ، فان ذلك سوف ينعكس على متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته وهذا ما يؤدي الى انخفاض الجزء المخصص من هذا الدخل للادخار ، على اعتبار أن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد يكاد لا يكفي لسد الحاجات الاساسية ، فلا يبقى شيء يذكر للادخار .

ويظهر لنا الجدول رقم ٦ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي خلال عام ١٩٨٧ في عدد من الدول المختارة ، ومتوسط النمو السنوي للفترة من (١٩٦٥ ــ ١٩٨٧) .

من خلال الجدول السابق يتبين لنا الفارق الكبير في متوسط دخل الفرد بين البلدان المتخلفة والبلدان الصناعية المتقدمة ، ونرى بأن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يقل عن / ٢٠٠ / دولار في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض . وتشير احصاءات البنك الدولي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية لعام ١٩٨٧ بلغ / ٧٠٠ / دولار ، بينما متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في البلدان الصناعية المتقدمة يبلغ حوالي / ١٤٦٧٠ / دولار . وبالطبع فإن انخفاض متوسط دخل الفرد ، لا يؤدي الى انخفاض حجم الادخار العائلي ، بل يؤدي أيضاً الى ضآلة حجم الادخار الحكومي حيث تنخفض الطاقة الضريبية للمجتمع .

٢ ـ عدم التناسب في توزيع الدخول :

تشهد البلدان المتخلفة تفاوتاً حاداً في توزيع الدخول يزيد عنه في الدول الرأسمالية المتقدمة .

فحسب الاحصاءات التي أجراها الاقتصادي الأمريكي (س. كوزنتس) يتقاضى (٢٠ ٪) من السكان ذوي الدخل المرتفع أكثر من (٥٠ ٪) من الدخل القومي في البلدان المتخلفة في الهند (٥٥ ٪) ، في سيلان (٥٠ ٪) ، وفي بورتوريكو (٥٦ ٪) في حين أنهم يحصلون على (٤٤ ٪) من الدخل القومي في انكلترة ، و (٤٥ ٪) في أمريكا ، بينما يحصل (٦٠ ٪) من السكان ذوي الدخل المتدني على (٣٤ ٪) من الدخل القومي في انكلترة ، (٣٦ ٪) في أمريكا ، في حين أن مثل هذه النسبة من سكان العالم الثالث تحصل على نسبة من الدخل القومي اقل بكثير (١٦) .

وبالطبع فإن هذا التفاوت في توزيع الدخول يعتبر أحد مؤشرات التخلف ، لما ينعكس على الادخار في هذه البلدان بشكل سلبي ، علماً بأن معظم الاقتصاديين يؤكدون على أن الطبقات والفئات ذوات الدخول

العليا ، هي التي تحقق الادخار بشكل رئيسي ، بينما الطبقات الفقيرة غير قادرة على تحقيق الادخار باعتبار أن دخلها لا يكفي لسد الحاجات المعاشية الضرورية .

والواقع أن هذا صحيح في وضع الدول الرأسمالية المتقدمة في بداية مرحلة نموها إلا أنه لا ينطبق على حالة البلدان النامية .

فحسب تقديرات الأمم المتحدة ، يذهب أكثر من (٦٠ ٪) من مداخيل أصحاب الامتيازات في البلدان النامية الى الاستهلاك الشخصي، فهذه الطبقة بدلاً من تحقق معدلاً مرتفعاً من الادخار ، وتنفق دخولها في أغراض استثمارية منتجة ، تبدد جزءاً هاماً من دخولها في شراء السلع الكمالية التي تتناقض مع مستوى الاستهلاك العام في البلد ومع الحاجات الفعلية والامكانيات الحقيقية للاقتصاد الوطني .

أضف الى ذلك أن هذه الفئة تعمل على تهريب جزء كبير من أموالها خارج الحدود لتوظيفها في المصارف وفي شراء العقارات وفي أعمال المضاربة(١٧) .

لذلك نجد أن الاقتصادي ارثر لويس يقول « ان تلك الدول التي يستحوذ (١٠ ٪) من سكانها ذوي الدخول العليا على (٤٠ ٪) من دخلها الوطني ، كربوع مختلفة فيعيشون في حياة البذخ والفخفخة ، ويبددون هذا الجزء الهائل من الدخل لا يستحق مطلقاً الادعاء بفقرها لتبرير ضآلة معدل ادخارها المحلي .

إن الاستثمار الانتاجي ضئيل في هذه الدول ليس لأنها لا تمتلك فائضاً اقتصادياً ، وإنما لأن هذا الفائض يذهب هدراً بدلاً من أن يستخدم لتكوين الرأسمال الانتاجي »(١٨) .

إذاً فإن اللامساواة الشديدة في توزيع الدخل القومي في البلدان النامية تقف عقبة أمام رفع معدل الادخار في هذه البلدان وليس العكس.

من ناحية ثانية فإن هذه اللامساواة تؤدي الى توجيه الاستثمارات في طريق متعارض مع استراتيجية التنمية المنشودة. ذلك أن الاستثمارات في البلدان النامية لا تندفع وراء الطلب الفعلي ، ولا تخلق الحاجات كما هو الحال بصورة عامة في البلدان المتقدمة . ففي البلدان المتقدمة نجد أن الاستثمارات تخلق حاجات جديدة ، بينما في البلدان النامية نجد العكس ، نتيجة أثر المشاهدة أو التقليد فنجد أن السلع المستوردة هي التي تسبق دائماً الحاجات الجديدة وتخلقها فاتحة الطريق للاستثمارات في الصناعات المنتجة للسلع البديلة عن السلع المستوردة .

وتحت تأثير (عامل التقليد أو المشاهدة) تأثرت البلدان النامية أيضاً بمستويات الاستهلاك في البلدان المتقدمة ، وهذا ما أدى الى زيادة استهلاكها بمقادير كبيرة ، لا تتناسب مع مستويات الدخول القومية بها ، رغم حاجتها الكبيرة الى تكوين المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

فوفقاً للحسابات التي أجراها الاقتصادي السوفياتي (ف. كولونتاي) زاد الاستهلاك الشخصي في الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٣ ، في فنزويلا بنسبة (٧٩ ٪) أما الناتج القومي فقد ازداد بنسبة (٦٣ ٪) فقط ، وفي قبرص كان هذا المؤشران على التوالي (٨٢ و ٧١ ٪) ، وفي ماليزيا (٢٩ و ٢٨٪) ، وفي تايلاند (٩٨ و ٩٩٪) وفي تركيا (٢٣٢ و ٢٢٥٪). ومن خلال تجربة البلدان الصناعية المتقدمة لم يلاحظ مثل هذا الوضع في بداية مرحلة التصنيع فيها . فقد أشار كينز الى أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية الرأسمالية كان دائماً يترافق بانخفاض الاستهلاك الشخصي(١٩) .

إذاً فإن اللامساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية لعبت دوراً شديد الخطورة على التنمية من خلال اشاعة نموذج المجتمع الاستهلاكي، والذي انعكس بدوره على حجم وبنية الاستيراد ، وأدى الى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وهذا ما أدى الى ندرة القطع الأجنبي الضروري

لتمويل استيراد الآلات ووسائل الانتاج الأخرى اللازمة لعملية التنمية . لذلك يمكننا التأكيد بأن هذا النمط السائد من عدم التكافؤ في توزيع الدخل في الدول النامية ليس هو ذلك النمط الذي يساعد على زيادة معدل الادخار .

٣ ـ الانفاق البذخي في الادارة الحكومية وعلى أغراض التسليح :

تعاني معظم البلدان النامية من ارتفاع نفقاتها الحكومية ، ومن ارتفاع النفقات المخصصة لأغراض الدفاع والأمن وإن كان لهذه الأخيرة أهمية من حيث الأمن القومي لهذه البلدان ، على اعتبار ان معظمها قد حصلت على استقلالها حديثاً وتريد أن تعزز من استقلالها ، إلا أن النفقات المخصصة لأغراض التسلح مرتفعة جداً .

ويعتبر تخفيض النفقات العسكرية والادارية المتضخمة في بلدان العالم الثالث احتياطاً كبيراً للادخارات الانتاجية . فقد بلغت نفقات الدفاع في موازنة كمبوديا في منتصف الستينات أكثر من ثلاثة أضعاف الاستثمارات في الاقتصاد ، وفي موازنة بورما أكثر من ضعفين وفي موازنات كل من الهند والباكستان وايران واندونيسيا والفليبين تتعادل نفقات الدفاع أو تزيد عن المبالغ المخصصة لتطوير الاقتصاد الوطني ، وأما في باقي أقطار افريقيا الاستوائية فتبلغ نفقات الجهاز الاداري أكثر من ثلثي موارد الخزينة(٢٠) .

أما في الوطن العربي فإن الانفاقات الجارية تزيد عن (٥٠ ٪) من مجمل النفقات العامة خلال عام ١٩٨٢ وعلى الرغم من السياسات التي اتبعتها معظم أقطار الوطن العربي بشأن ضغط وترشيد الانفاقات العامة فمن الملاحظ أن ضغط النفقات العامة كان على حساب الانفاق الانمائي ، بينما النفقات الجارية شهدت تزايداً مستمراً خلال فترة الثمانينات ، إذ بلغت نسبتها في عام ١٩٨٨ حوالي (٦٣ ٪) من مجمل الانفاق العام أما نفقات الأمن والدفاع فقد بلغت حوالي (٣٠ ٪) من الانفاق الجاري

في الوطن العربي وتزداد هذه النسبة كثيراً في بعض الدول العربية التي تشكل خط مواجهة مع العـدو الصهيوني مثل سوريا والاردن . فهي بالاردن تزيد عن (٤٠ ٪) وفي سوريا حوالي (٥٥ ٪)(٢١) .

وبالطبع لكي يتم استقلال الموارد المتاحة للبلدان النامية بشكل يخدم عملية التنمية الاقتصادية الطموحة يجب القضاء على الاستهلاك الحكومي الذي يتسم بالاسراف والتبذير ، أي يجب تحسين الكفاية الانتاجية في الجهاز الحكومي ، اضافة الى ضرورة خفض النفقـات العسكرية الى أدنى حد ممكن ، وبالطبـع يتطلب ذلك تحسين الظـروف السياسية والمناخ السياسي في هذه الدول ، ولن يتم ذلك إلا من خـلال تحسين المناخ السياسي الدولي بشكل عام ، والعمل على نزع السلاح النووي والكيميائي الذي أخذ يهدد العالم في هذه الأيام ، اضافـة الى حـل النزاعات الاقليمية في المنطقة .

٤ ـ ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية :

تعاني معظم البلدان النامية من قلة المؤسسات التي تقوم بتجميع المدخرات القومية وحتى عند توفر مثل هذه المؤسسات ، فإنها لا تقوم بوظيفتها بالشكل المطلوب وبالطبع فإن ندرة هذه المؤسسات يؤدي الى انخفاض معدل الادخار القومي في هذه البلدان ، لأنه عند عدم توفر مثل هذه المؤسسات في معظم المناطق المختلفة داخل البلد يعني فقدان الصلة بين المدخرين وبين المستثمرين وهذا ما يسبب تحول هذه الأموال الى مكنزات عاطلة غير منتجة ، حيث تتجه هذه الأموال نحو شراء الذهب والفضة والأحجار الكريمة والعملات الأجنبية .. الخ ...

وحتى الأموال التي تتجه نحو الاستثمار فكثيراً ما نجدها تستثمر في شراء الأراضي الزراعية وفي شـراء وبناء المنازل والعمارات السكنية وأعمال المضاربة الأخرى .

ذلك ان الاستثمار الزراعي والعقــاري في ظل الاطـار الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية هو أفضل أنواع الاستثمارات ، وأضمنها في حفظ الثروات وجني الأرباح .

إذاً فإن غياب وضعف أداء المؤسسات الادخارية يؤدي الى زيادة حجم المكتنزات وانخفاض حجم المدخرات من جهة ، ومن جهة أخرى يؤدي الى سوء توجيه المدخرات الى نواحي الاستثمار غير الانتاجية .

إن استعراضنا للأسباب التي تؤدي الى انخفاض حجم المدخرات في البلدان النامية لا يعني أننا أتينا على ذكر كل الأسباب ، بل إن هــذه الأسباب التي ذكرناها تشكل أهم الأسباب التي تؤثر بشكل مباشر على انخفاض معدل الادخارات في البلدان النامية .



المبحث الثاني

وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات

تمهيد :

بعد تعرفنا على طبيعة وحجم المدخرات القومية في البلدان النامية ، تبين لنا انخفاض معدلات الادخار القومي فيها ، وعدم كفايتها لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . وبعد أن تعرضنا الى الأسباب المختلفة التي تقف وراء ضآلة هذه المعدلات . وقلنا بأن جميع هذه الاسباب ، اضافة الى ضآلة معدلات الادخار في البلدان النامية كلها أسباب ونتائج لحالة التخلف التي تعيشها البلدان النامية .

ولكن ما من شك من أن ضآلة حجم المدخرات في البلدان النامية ، وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية ، تعتبر من أهم العقبات التي تعترض سير عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان .

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الادخار في عقد السبعينات والثمانينات من هذا القرن ، الا أن حجم المدخرات القومية في البلدان النامية لم يصل بعد الى المستويات المطلوبة التي تتناسب مع احتياجات التنمية .

ويعود السبب في ذلك أن هذه الزيادة في معدلات الادخار ، تكاد لا تكفي لمواجهة أعباء الزيادة المضطردة في السكان الذين ينمو عددهم بمعدل كبير حيث تعجز بعض الدول عن مواجهة فترة الثمانينات نتيجة

نمو النقل العكسي للموارد ، أي تزايد المدفوعات المحولة للخارج لخدمة اعباء الديون والاستثمارات ، وذلك نتيجة لجوء معظم البلدان النامية الى التمويل الخارجي واعتباره البديل الأفضل للادخار المحلي .

لذلك لا مناص من أن تعمل هذه الدول بكافة الطرق المتاحة لها على الارتفاع بمعدل الادخار الوطني بها الى المستويات التي تتناسب مع احتياجات التنمية .

وبالطبع فلن يكون ذلك سهلا ، فالأمر يتطلب مزيدا من التضحية لدى الأفراد والحكومات بضبط وترشيد الاستهلاك الى أدنى حد ممكن اضافة الى مزيد من الجهد والعمل لرفع الانتاجية وزيادة الدخول ليتمكن الأفراد من زيادة مدخراتهم واذا لم تتوفر لدى الأفراد مثل هذه الرغبة في التضحية ، فلا بد أن يجبروا على هذه التضحية اجبارا ويمكن اللجوء الى الوسيلتين معا . فالدولة تستطيع أن ترفع حجم مدخراتها القومية من طريقين :

أولا : تشجيع الادخار الاختياري بين الأفراد .

ثانيا : اللجوء الى سياسات الادخار الاجباري .

أولا : وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية :

من المعلوم أن مصادر الادخار الاختياري هي القطاع العائلي (الأفراد) وقطاع الأعمال وقد أشرنا سابقا الى انخفاض معدلات الادخار بشكل عام (الخام منها والعام) . ولمعالجة ضآلة معدلات الادخار لا بد من ايجاد الوسائل والطرق التي يمكن بواسطتها زيادة المدخرات وتعبئتها بشكل يخدم عملية التنمية المنشودة ، واهمها :

١ — تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين ، بكافة الوسائل المتاحة ، عن طريق اشاعة الثقة والطمأنينة والأمان ، وخلق بنية سياسية

مناسبة بضمان وتهيئة جو مستقر والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتجنب مخاطر التضخم ، واذكاء الباعث الوطني وتوعيته بأهدافها ومستلزماتها .

٢ ـ اعادة توزيع الدخل بين المواطنين بشكل يجعل القسم الأكبر منهم قادرين على تحقق الادخار لأنه كما لاحظنا بأن أصحاب المداخيل العليا في البلدان النامية ينفقون معظم مداخيلهم في الاستهلاك البذخي والكمالي ، بدلا من استثمارها في المجالات التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية .

٣ ـ ربط الادخار بتقديم خدمات تعود على السكان ، كما في الجمعيات السكنية ; والائتمان التعاوني ، التي تربط الادخار بتوفير المنازل للمدخرين بأسعار اقتصادية ، أو تزويد الأعضاء باحتياجاتهم من الائتمان ، أو بتقديم خدمة دفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف ... الخ .

٤ ـ التوسع في صور الادخار التعاقدي والالزامي ، بتشجيع ونشر خدمة التأمين وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية على أسس اجبارية لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين ولا بد من الاشارة الى أن المدخرات التعاقدية ، لها طابع اختياري وطابع اجباري كما ان لها صفة الثبات . فالطابع الاختياري يرجع الى ان المدخر يلجأ الى هذا النوع من العقود بمحض ارادته واختياره ، أما الصفة الاجبارية فترجع الا أنه بمجرد توقيع العقد يترتب على المدخر دفع الأقساط المترتبة عليه بشكل دوري ، وبمجرد امتناعه عن دفع القسط يترتب عليه خسارة التأمين ، أما في نظم التأمينات الجماعية (كنظام التأمنيات الاجتماعية) فلها صفة الاجبار .

ومن المفيد القول بأن تعبئة وتشجيع المدخرات عن طريق نشر خدمة التأمين تعتبر من أكفأ الوسائل المتبعة في العصر الحديث ، وتتمتع بميزة

هامة ، وهي أن المبـالغ المحصلة لقاء خدمة التأمين ، ستبقى ارباحـاً لصالح مؤسسـات التأمين اذا لم يتم استخدامها خلال الفترة المحددة بعقد التأمين ، هذا باستثناء نظم التأمين والمعاشات فلها وضع آخر .

٥ ـ انتهاج سياسة مرنة لاسعار الفائدة تجعل الأصول المالية أكثر اغراء من الأصول العينية ، كمـا تجعل السندات الحكوميـة وشهادات الاستثمار أقدر على منافسة غيرهـا من الاوراق المالية من حيث العائد والاستحقاق والسيولة ويهيىء سعر الفائدة التصاعدي تبعا لطول فترة الايداع حافزا للمدخرات المنتظمة بحيث تكون مساوية على الأقل لمجموع معدل التضخم المتوقع مع حساب معدل المنفعة عبر الزمن .(٢٢)

٦ ـ اعتماد سياسـة ضريبيـة تمايزية تحفز المـدخرين على توجيـه استثماراتهم نحو المشاريـع الانتاجية اللازمـة لعملية التنميـة الاقتصاديـة .

فمثلا : اللجوء الى زيادة معدل الضرائب على الدخول المتأتية من أعمال المضاربة وتخفيضها على الدخول المتولدة في المجـالات الانتاجيـة .

كما يمكن تقرير اعفـاءات ضريبية محـددة للمدخرات التي تستثمر في أنواع معينة من الأصول المالية طويلة الأجل ، كاعفاء قيمـة الاكتتاب في السنوات الحكوميـة وشـهادات الاستثمار ، وأقساط التأمين على الحياة ، والتأمينات الاجتماعية والمعاشـات واعفائها جزئياً أو كلياً من ضرائب الدخل في حوود نسبة معينة من دخل المكلف ، مع اتخاذ التدابير الكفيلة بالتخلي عن هذا الاعفـاء واسترداد الضريبـة عنـد التصرف في المدخرات المعفاة خـلال مـدة معينـة .

٧ ــ بغية توجيه الاستثمارات نحو النشاطات التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية يجب اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة تجاه الاستثمارات ، والعمل على مراقبة نشاط المؤسسات المصرفية التي تقوم بتعبئة المدخرات القومية ، لتأمين وضعها في خدمة التنمية ، وضمان سيولة وأمان المدخرات لديها لتأكيد الثقة فيها .

٨ ــ تشجيع الشركات على الادخار :(٢٢) يعتبر من بين الوسائل المهمة لزيادة الادخار ، حث الشركات، ومشروعات الأعمال على عدم توزيع جزء من ارباحها بوضع كاحتياطيات تستخدم في تمويل مشروعات جديدة ، أو لتوسيع الطاقة الانتاجية للمشاريع القائمة .

ويمكن زيادة هذه المدخرات ، عن طريق اعفاء الجزء غير الموزع من الأرباح أو المشروعات التي تمول بـه ، من كل أو بعض الضرائب لمدة محـددة .

وعلى الرغم من بعض الانتقادات الموجهة الى هذا النوع مـن المدخرات ، على اعتبار انها لاتعرض في سوق راس المال ، ذلك ان استثمارها يتم اليا في نفس الميدان الانتاجي الذي تولدت عن نشاطه ، في حين توجد ميادين استثمارية هامة تحتاج الى هذه المدخرات ، لكنها لا تستطيع الحصول عليها طالما انها لاتعرض في سوق رأس المال ، لان هذه المدخرات تسيل في مسالك معينة لاتتعداها . الا ان الاحصاءات اثبتت ان هذا النوع من المدخرات ، على جانب كبير من الاهمية في تمويل مشروعات انتاجية في القطاع الخاص .

وتدل التجارب ان معظم رؤوس الاموال التي ساهمت في بناء وتدعيم التنمية الاقتصادية في دول اوربة الغربية ولولايات المتحدة ، أتت عن طريق اعادة استثمار الارباح المحتجزة . ولذلك يرى خبراء التنمية ضرورة تشجيع الشركات بالتوسع في زيادة مدخراتها لانهـا تشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلية . اما في مشاريـع

ومؤسسات القطاع العام فالامر يختلف ، لان ارباح المشروعات العامة تحول الى الميزانية ، وتعتبر جزءا من الايرادات الحكومية الجارية ، وبالتالي يتم توزيعها الى ميادين الاستثمار التي تكون بحاجة الى هذه المدخرات ، وذلك حسب الخطة الموضوعة اما ارباح المشروعات العامة التي لا تحول الى الحكومة ، وانما تبقى في تلك المشروعات على شكل احتياطات مختلفة ، او يعاد استثمارها ، فتعامل عادة كمدخرات للمشروعات العامة أو للقطاع العام .

وبالطبع فلكي تحقق مؤسسات القطاع العام وشركاتها ارباحا ، وتساهم في زيادة المدخرات لابد ان تراعي مبدأ الحساب الاقتصادي ، أي أن يضمن كل مشروع تغطية نفقاته على حساب ايراداته ، وتحقيق قدر معين من الربح ، وهذا ما يتطلب التقليل من الهدر ما امكن ، ورفع الكفاية الانتاجية ، اضافة الى تطبيق سياسة مناسبة لاسعار السلع المنتجة من قبل هذه المشاريع .

٩ ــ تطوير المؤسسات المالية العامة والخاصة التي تتوافر على تجميع المدخرات ووضعها في خدمة الانتاج .

ويمكننا في هذا الصدد ، الاشارة الى شكلين من أشكال المؤسسات التي تعمل في هــذا المجال ، والقادرة على تعبئة المدخرات ، وخاصة مدخرات صغار المدخرين ، وهي بنك القرية وتسمى احيانا بنـوك الادخار المحلية ، وصناديق التوفير والادخار .

بنوك الادخار المحلية :

لاشك ان التوسع المستمر في استخدام النقود ، بل وجودمنشآت مصرفية في المناطق الريفية ، يعد أنه من العوامل الايجابية المؤدية الى تكوين المدخرات الريفية وتعبئتها في خدمة لتنمية . ومن المفيد القول بأن بنوك الادخار المحلية تعمل على استثمار المدخرات المتحققة داخل

البيئة ذاتها وتعمل هذه البنوك عادة في عملها على اربعة مبادىء اساسية هي :(٢٤)

١ ـ الثقة وضمان ودائع الادخار

٢ ـ خدمة الصالح العام

٣ ـ الرعايا الاجتماعية للطبقات المتوسطة

٤ ـ الارتباط بالمناطق المحلية

ولكن لايكفي وجود مثل هذه الاجهزة والمؤسسات في المناطق الريفية فلا بد من اللجوء الى بعض التدابير الملائمة لتنشيط اجهزة تعبئة المدخرات في المناطق الريفية وأهم هذه التدابير :(٢٥)

آ ـ اصلاح نظام حيازة الاراضي ، واقامة البيئة الاساسية الملائمة في المناطق الريفية .

ب ـ العمل على زيادة المحاصيل النقدية في قطاع المزارع الصغيرة ، دون النزول بانتاج المحاصيل الاخرى الى اقل من الحد الادنى اللازم لاحتياجات صغار المزارعين .

جـ ـ توفير المستلزمات الزراعية بالوقت المناسب وبالشروط الملائمة .

هـ ـ انشاء قنوات فعالة لتسويق المنتجات الزراعية .

و ـ توفير خدمات الارشاد المجانية لصغار المزارعين .

ز ـ توجيه اهتمام خاص لحملات التوعية ، وبرامج التدريب الرامية الى تشجيع عقلية المخاطرة والاقدام في المجتمعات الريفية .

وبالطبع فان جميع هذه التدابير لابد ان تستكمل بالعمل على المستويات الأخرى لا سيما في مجال السياسات المالية والضريبية التي تؤثر في تكوين المدخرات الاسرية في مجموعها .

والغرض الاساسي هو خلق مناخ سياسي واقتصادي مناسب لتشجيع المدخرات الشخصية كما تهدف الى ازالة عقبات اجتماعية واقتصادية ونفسية وفنية تعرقل زيادة دخل المزارعين في المجتمع الريفي للبلدان النامية ولا بد من التأكيد على أن المؤسسات المالية التي تقوم بجميع المدخرات الريفية يجب أن تكون هي بذاتها المؤسسات التي تقدم تسهيلات الاقراض لصغار المزارعين .

تشير الدراسات الى نجاح تجربة بنك القرية في اندونيسيا في تعبئة المدخرات في القطاع الزراعي ، اذ استطاع بنك القرية اغراء صغار المزارعين ومتوسطيهم في ايداع مدخراتهم فيه مقابل سعر فائدة معين .

١٠ ــ انشاء مؤسسات مالية متخصصة (مثلا بنك للاستثمار والتنمية) او بنوك متخصصة في النشاطات الاساسية كالزراعة والصناعة والتجارة والبناء والتشييد وغيرها ، تضطلع اساسا بعمليات تمويل مشروعات التنمية لفترات طويلة على أن يكون لهذه المؤسسات سلطة توجيه ورقابة المشروعات التي تساهم في تأسيسها او تمويلها بالاموال .

١١ ــ التوسع في انشاء الشركات المساهمة ، وتوجيهها نحو صغار المدخرين عبر اصدار اسهم بقيم مختلفة .

١٢ ــ تشجيع إنشاء بنوك اسلامية للتنمية ، باعتبار أن معظم سكان البلدان النامية تدين بالاسلام وتعتقد ان فكرة انشاء الشركات المساهمة وانشاء بنوك اسلامية للتنمية تلائم اوضاع معظم البلدان النامية ، باعتبار أن العديد من الناس في هذه الدول يمتنع عن التعامل مع المصارف لتحريمهم الربا أو التعامل بالفائدة ، وكثيرا

مايقعون فريسة بعض المستثمرين النصابين ، لذلك فان فكـرة انشاء الشركات المساهمة والتوسع بها وانشاء بنـوك اسلامية ستأتي بدلا ومكملا للمنشآت والمؤسسات لمصرفية الاخرى التي تقوم بتعبئة وتشجيع المدخرات .

ثانياً ــ سياسات الادخار الاجباري :

يرتبط مفهوم الادخار الاجباري بالادخار الحكومي .

فالادخار الاجباري : هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الافراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة الزامية ، اي دون أن يقبلوا عليهطواعية من تلقاء انفسهم ويختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول دور الادخـار الاجباري في تمويل التنمية .

فبينما يرى البعض انه وبنتيجة الصعوبات والمشاكل التي تعترض سبيل رفع معدل الادخار الاختياري في البلدان النامية ، كضعف الاداء لدى المؤسسات والاجهزة المصرفية والانخفاض في دخول الافـراد ، والتفاوت الشديد في توزيع الدخول ، لخ ..

لا بد من اللجوء الى المدخرات الاجبارية كوسيلة فعالة في تمويل التنمية الاقتصاديـة .

بينما يرى البعض الآخر : ان زيادة الموارد الماليـة بيد الدولـة ، سيؤدي الى زيادة النفقات الحكومية على حســاب الزيادة في الاستثمار المنتج ، اذ ان قسما هاما وكبيرا من الانفاق الحكومي الذي يمكن اعتباره انفاق انمائي ، يفقد هذا الطابع في البلدان النامية . اذا لم يكن موجها بدقة لتلبية حاجات الاقتصاد الوطني . وبالتالي فلن تحويل الفوائض الاقتصادية من الأفراد وقطاع الأعمال الى الدولة يعني تقليص الادخارات الفعلية الموجهة للاستثمار فالادخار الاجباري الذي يتم عن طريق زيادة

معدل الضرائب او عن طريق التمويل بالعجز سوف يؤثر على حجم الادخار الاختياري .

الواقع أن تجميع الادخارات بيد الدوله ضرورة تقتضيها ظروف البلدان النامية بسبب حاجتها الى اقامة مشاريع تنموية كبيرة ، مثل الاستثمار في القاعدة الهيكلية والاشغال العامة التي تعتبر شرطا ضروريا للتنمية . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن تعبئة الموارد بيد الدولة يسمح لها بفرض سيطرتها على الموارد الاقتصادية النادرة (كالنفط والفوسفات والمعادن .. الخ ..) ومراعاة الاولويات في الاستثمار .

ومن الطبيعي أن تنعكس سياسات الادخار الاجباري على حجم المدخرات الاختيارية المتحققة خصوصا عن طريق زيادة الضرائب أو التمويل بالعجز لأنه عندما تفرض الضرائب على الدخول مثلا فهذا يعني انخفاض الدخل وهذا يعني بدوره انخفاضا في الاستهلاك وفي الادخار حسب ما اوضحنا سابقا في دالة الاستهلاك والادخار .

ولكن يمكننا أن نوجه سياسات الادخار الاجباري نحو الضياعات الكثيرة في الموارد والتبديد الشديد في الفائض الاقتصادي ، فهناك انفاقات بذخية كثير في البلدان النامية ، كما أن هناك هدر كبير في استخدام المواد ومستلزمات الانتاج . فإذا ما اتجهت سياسات ـ الادخار الاجباري نحو القضاء على هذا التبديد والضياع في المعدات يمكننا بواسطة ذلك أن نستفيد من سياسات الادخار الاجباري في تمويل التنمية الاقتصادية بشكل فعال ودون أن ينعكس سلبيا على حجم المدخرات الاختيارية .

ومن المفيد الاشارة الى قول (بول باران) الذي يرى :(٢٦)

(ان مشكلة تمويل التنمية بالبلاد المتخلفة لا تعود الى نقص الفائض الاقتصادي فيها ، وانما الى تبديد هذا الفائض في وجوه متعددة من الضياعات التي تربض في مختلف جوانب الاقتصاد المتخلف) .

ولذلك كانت تفرقته الاستراتيجية بين مفهوم الفائض الفعلي ومفهوم الفائض الممكن . فالفائض الاقتصادي الفعل ضئيل وهذا واضح ، أما حجم الفائض الممكن فهو يفوق بكثير حجم الأول ، وقد أشار باران في ذلك الى الضياعات الكثيرة للموارد ، وللتبديد الشديد الذي يحدث في الفائض الاقتصـــادي .

وخلص في النهاية الى تقرير نتيجة هامة ، وهي أن جوهر مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة تنحصر في تحويل الادخار الممكن الى ادخار فعلي . وذلك عن طريق احداث التغيرات الجذرية المطلوبة لتعبئة الفائض الممكن ولن يتم ذلك الا عن طريق الاعتماد على الادخار الاجباري .

ومن المفهوم أن الادخار الحكومي يتمثل في فائض الايرادات الجارية على النفقات الجارية . وتشمل الايرادات الجاريـة : الضرائب والموارد الادارية كالرسوم والأتاوة والرخص والغرامات أما المصروفات الجاريـة فهي التي تتكرر بانتظام وتتصف بالدورية كمصاريف الادارة الحكوميـة وتكاليف المرافق العامة وفوائد الدين العام .

وعلى اعتبار أننا ربطنا بـين الادخار الاجباري والادخار الحكومي فسـوف نقصد بالادخـار الحكومي الفرق بـين الضرائب والمصروفات الجارية(٢٧) ، اي أننا سنستبعد الايرادات الادارية (كالرسوم والاتاوة والرخص والغرامات) حيث يتسم تحصيل بعضها بطابع الاختيـار ، كما أنها بصفة عامة قرينة الشبه بالخدمات ذات الطابع التجـاري ، ذلك أن الدولة تحصل هذه الايرادات نظير قيامها بأداء خدمات معينة ادارية ، وهي في ذلك تختلف عن الضرائب التي يدفعها الافراد بصفة الزامية في مقابل المنافع العامة التي تعود عليهم نتيجة قيام الدولة بأداء خدماتها العامة التي لا تقبل التقسيم لتحديد نصيب كل فرد منها . ومن ناحية أخرى ، تتميز هذه الايرادات بأن هناك تناسبا بينها وبـين تكاليف القيام بهذه الخدمات فالدولة عند قيامها بتأدية هذه الخدمات

العامة ، تبغي من وراء ذلك خدمة الصالح العام . ومن هنا فان ايرادات هذه الخدمات تغطي نفقات القيام بها ، فلا يبقى بعد ذلك فائض صاف يذكر .

إذاً فالادخار الحكومي يمكن زيادته بطريقتين : اما بتخفيض حجم المصروفات الجارية او بزيادة حجم الضرائب أو بالطريقتين معا .

١ ـ الضرائب ودورها في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية :

تعتبر الضرائب ادارة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول والثروات جبرا من الافراد والمؤسسات والهيئات الى الحكومة .

ومن المفيد القول ان الضرائب في هذا العصر تعتبر من أهم مصادر الايراد العام على الاطلاق ، فالضرائب يمكن أن تساهم في تمويل التنمية لأنها يمكن أن تحقق ادخارا اجباريا عاما يعوض الادخار الاختياري المفتقد ، بتأجيل أو بتخفيض الاستهلاك وتحويل الموارد من الاستهلاك الى الاستثمار ، وباستقطاع الفوائض الاقتصادية وتحويلها من القطاعات المختلفة الى القطاع العام لتيسير الاستثمار العام ، ولاصلاح نمط الاستثمار بما يوائم مقررات وأهداف التنمية . كما انها تقلل من التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات السائدة في البلدان النامية لخدمة التنمية ، وتعمل على مواجهة الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية التنمية ، وتزكي البواعث على الادخار والاستثمار .

وعلى اعتبار أن معظم البلدان النامية تعاني من انخفاض حجم مدخراتها الوطنية ، فلابد اذا من أن تعطى اهمية كبيرة للضرائب ، على اعتبار أن هذه البلدان تقع عليها مسؤوليات تنمية الاقتصاد الوطني اضافة الى المسؤوليات التقليدية في مجال الخدمات .

الجدول رقم / ٧ /

نسبة الضرائب إلى الدخل القومي في عدد من الدول المختارة التي تتفاوت فيما بينها من حيث متوسط دخل الفرد السنوي لسنة (١٩٨٧)

دول يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٤٨٠ دولار	نسبة الضرائب إلى الدخل القومي	دول يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي بين ٤٨٠ و ٦٠٠٠ دولار	نسبة الضرائب إلى الدخل القومي	دول يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٦٠٠٠ دولار	نسبة الضرائب إلى الدخل القومي
تشاد	٥,٠	عمان	١٠,٣	الولايات المتحدة الامريكية	١٨,٣
نيجيريا	٦,٨	الفليبين	١٠,٧	استرائيا	٢٤,٥
نبال	٧,١	سوريا	١٢,٨	اسبانيا	٢٧,٢
بنغلاديش	٧,٩	الكاميرون	١٣,٩	المانيا الغربية	٢٧,٤
الهند	١١,٦	تايلاند	١٤,٦	النمسا	٣١,٧
الباكستان	١٢,٩	تركيا	١٦,١	المملكة المتحدة	٣٣,٦
بوركنيا فاصو	١٣,٦	البرازيل	١٦,٩	ايطاليا	٣٥,٢
تنزانيا	١٥,٤	ماليزيا	١٨,٠	فرنسا	٣٩,٠
ليبريا	١٦,٢	اكوادور	١٨,٤	النرويج	٤٠,٣
أندونيسيا	١٧,٥	فنزويلا	١٨,٥	ايرلنده	٤٣,٣
سري لانكا	١٧,٩	الأردن	١٩,٠		
كينيا	١٨,٥	الأرجنتين	١٩,٥		
زامبيا	٢٣,٦	مصر	٢٤,٥		
		نيكاراكوا	٣٣,٥		
		بولندا	٣٦,٣		

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ص (١٦٤ + ١٨٦) باللغة الانكليزية .

ولكي نتعرف على حجم الضرائب وطبيعتها في البلدان النامية ، ودورها في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لا بد لنا من التطرق الى الخصائص الاساسية للنظم الضريبية في هذه البلدان.

الخصائص الأساسية للنظم الضريبية في البلدان النامية :

مهما كان الاختلاف في النظم الضريبية ، ومدى حصيلة الضرائب في البلدان النامية إلا أنها تتفق جميعاً بالخصائص والصفات التالية :

أولاً ــ ضآلة نسب الضرائب الى الدخل القومي :

ان مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، تظهر بوضوح انخفاض نسبة الضرائب الى الدخل القومي في البلدان النامية عن مثيلها بالبلدان المتقدمة ، باعتبار أن الطاقة الضريبية للمجتمع والتي عرفها البعض بأنها(٢٨) (أقصى قدر من الايرادات يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه ، وذلك دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية والنفسية والسياسية للممولين) تتبع الى حد بعيد الدخل القومي ، فان انخفاض حجم الدخل القومي يؤدي بالتالي الى انخفاض هذه الطاقة وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم /٧/ الذي يظهر لنا نسبة الضرائب الى الدخل القومي في عدد من الدول المختارة التي تتفاوت فيما بينها من حيث مرحلة النماء الاقتصادي ، ومتوسط دخل الفرد ، ومن حيث الفلسفة الاقتصادية التي تعتنقها .

نلاحظ من خلال الجدول رقم /٧/ أنه في الدول المتخلفة والتي يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن /٤٨٠/ دولار ، فقد بلغت نسبة الضرائب الى الدخل القومي وسطيا حوالي (١٣ر٣ ٪) ، وفي الدول التي قطعت شوطا لابأس به من النمو الاقتصادي ، والتي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي بين (٤٨٠ ــ ٦٠٠٠) دولار فقد بلغت هذه النسبة (١٨ر٨ ٪) من الدخل القومي ، أما في الدول

المتقدمة اقتصاديا والتي يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن /٠٠٠/ دولار ، فقد بلغت هذه النسبة (٣٢٫٠ ٪) من الدخل القومي.

اذا هناك علاقة واضحة بين متوسط الدخل ونسبة الضرائب ، فكلما ارتفع الدخل زادت نسبة الضرائب والعكس ، ومن المفيد الاشارة الى أن التفاوت في حجم الضرائب بين الدول المتقدمة والبلدان النامية هو أكبر من ذلك بكثير ، لأن نسبة (١٠ ٪) مثلا من الضرائب الى الدخل متقدم كالولايات المتحدة الامريكية هو أكبر بكثير من نسبة (١٠ ٪) في بلد كالهند مثلا نتيجة اختلاف حجم الدخل القومي بين البلدين .

ولكن هذا لا يعني أن حجم الضرائب يتوقف فقط على مستوى الدخل ، بل ان هناك عوامل عديدة تؤثر على حجم الضرائب ، كما أن نسبة الضرائب الى الدخل تتأثر بالفلسفة الاقتصادية التي تعتنقها الدولة . ففي بعض الدول التي يسود فيها نظام السوق تقل فيها هذه النسبة عن مثيلتها في بعض الدول المتخلفة التي يسود فيها نظام التخطيط الاقتصادي فمثلا نلاحظ من الجدول رقم /٧/ السابق أن نسبة الضرائب الى الدخل في عمان (١٠٫٣ ٪) بينما بلغت هذه النسبة في زامبيا (٢٣٫٦ ٪) . علما أن متوسط دخل الفرد في عمان يزيد ثلاث وعشرون مرة عن نظيرة في زامبيا . حيث يبلغ في عمان (٥٨١٠) دولار ، بينما لا يزيد متوسط دخل الفرد في زامبيا عن /٢٥٠/ دولار فقط .

اضافة الى انخفاض مستوى الدخل والذي يؤثر في انخفاض نسبة الضرائب ، فهناك العديد من العوامل التي تقف وراء ضآلة نسبة الضرائب الى الدخل القومي ، والناتجة عن تخلف البنيان الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية والتي من أهمها :

١ ـ اعتماد الدول النامية بشكل أساسي على القطاع الزراعي :

فعلى الرغم من أن الزراعة تشكل القطاع الاساسي في اقتصاديات معظم البلدان النامية ، حيث أن غالبية السكان تشتغل في هذا القطاع، وتوزع للزراعة جهود انمائية كبيرة ، الا أن هذا القطاع لا يتحمل النصيب اللازم من الاعباء المالية ، وذلك بسبب مردوديته الانتاجية الطفيفة ، ومن جهة ثانية تتسع في هذا القطاع العمليات العينية بسبب تخلف النظم النقدية والمصرفية في هذه البلدان وهذا ما يؤدي الى انخفاض حجم السوق والمعاملات النقدية وبالتالي يؤثر في هروب قسم كبير من جراء هذه العمليات العينية من التكليف الضريبي اللازم ، فضلاعن الاعفاءات الضريبية التي يتمتع بها هذا القطاع في سبيل تشجيع الانتاج الزراعي .

٢ ـ اعتماد النشاط الاقتصادي على المشروعات الصغيرة وعلى النشاط الحرفي . وهذا ما يسبب عدم مسك حسابات نظامية في هذه المشروعات ، مما لا يهيىء البيئة الضريبية الصالحة لفرض ضرائب بنسب تصاعدية وحصيلة مرتفعة .

٣ ـ كثرة الاعفاءات الضريبية التي تقضي بها نظم الامتيازات الاجنبية بالبلدان النامية .

٤ ـ انخفاض مستوى الوعي الضريبي .

لا يتمتع المكلف بوعي ضريبي في الدول النامية لذلك يحاول التهرب من الضريبة بشتى الوسائل والاساليب ، ويساعده في ذلك عدم دقة اجراءات الجباية .

٥ ـ عدم كفاية الاجهزة الادارية والفنية للتحصيل .

فمن المعلوم أن مستوى الكفاءة التي يتمتع بها الجهاز الضريبي يؤثر على الطاقة الضريبية للمجتمع ، والبلدان النامية في مجموعها

الجدول رقم /٨/

النصيب النسبي للضرائب المباشرة من جملة الايرادات الجارية الحكومية في عدد من الدول التي تتفاوت فيما بينها من حيث متوسط دخل الفرد السنوي لسنة (١٩٨٧)

دول يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن / ٤٨٠ / دولار	نسبة الضرائب المباشرة الى الايراد الجاري الحكومي	دول يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي من ٤٨٠ - ٦٠٠٠ دولار	نسبة الضرائب المباشرة الى الايرادات الجارية الحكومية	دول يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن ٦٠٠٠ دولار	نسبة الضرائب المباشرة الى اجمالي الايراد الجاري الحكومي
زائير	٣٦,٤	اكوادور	٦٧,٠	الولايات المتحدة الامريكية	٨٦,٠
مالي	٣٥,١	البرازيل	٥٣,٨	المانيا الغربية	٧١,٤
تشاد	٣٣,٥	الأرجنتين	٥٠,٦	المملكة المتحدة	٦٩,٥
تنزانيا	٢٨,٩	بركواي	٤٧,٤	نيوزلندة	٦٨,١
زامبيا	٢٤,٠	تركيا	٤٦,٧	كندا	٦٥,٧
هايتي	٢٢,١	كولمبيا	٤١,٨	فرنسا	٦٤,٣
سري لانكا	١٥,٤	الكاميرون	٤٠,٧	استراليا	٦٢,١
نيبال	١٤,٢	جمهورية مصر العربية	٣٧,٧	اسبانيا	٦٢,١
الهند	١٤,١	الجمهورية العربية السورية	٣٦,٩	ايرلندة	٥٠,٥
بنغلاديش	١٢,٥	نيغاركوا	٣٥,٥	الدانمرك	٤٦,٣
الباكستان	١١,٠	الاردن	٢٠,٩	النرويج	٤٣,٠
المتوسط	٢٢,٤	المتوسط	٤٣,٥	المتوسط	٦٢,٦

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٦ .

بحاجة الى تحسين أجهزتها الضريبية ، وارى أن اصلاح الاجهزة في البلدان النامية اكثر أهمية في فرض ضرائب جديدة ، أو رفع أسعار أو نسب الضرائب القائمة في هذه البلدان .

ثانياً ـ انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية :

تتميز النظم الضريبية في البلدان النامية أيضا بانخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الايرادات الجارية الحكومية .

ويوضح لنا الجدول رقم /٨/ النصيب النسبي للضرائب المباشرة من جملة الايرادات الجارية الحكومية ، في عدد من الدول المختارة التي تتفاوت فيما بينها في مرحلة النمو الاقتصادي .

يتبين لنا من الجدول رقم /٨/ أنه في الدول المتخلفة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن /٤٨٠/ دولار ، بلغت نسبة الضرائب المباشرة الى الايرادات الجارية الحكومية وسطيا حوالي (٢٢ر٤ ٪) أما في الدول التي يتراوح فيها متوسط دخل الفردالسنوي بين (٤٨٠ و ٦٠٠٠) دولار ، بلغت هذه النسبة (٤٣ر٥ ٪) ، بينما بلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة اقتصادية والتي يرتفع فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن /٦٠٠٠/ دولار امريكي (٦٢ر٦ ٪).

بالمقابل فان النظم الضريبية في البلدان النامية تتميز بارتفاع النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة ، وخاصة الضرائب على الاستهلاك والتجارة الخارجية من جملة الموارد الحكومية الجارية عنها في الدول المتقدمة اقتصادية .

ويعود أسباب انخفاض الضرائب المباشرة ، والاعتماد على الضرائب غير المباشرة بالبلدان النامية الى :

١ ـ ضآلة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي في البلدان النامية :

ان الضرائب المباشرة تشمل عددا كبيرا من الضرائب على الدخل والثروة ، ويرى الكثير من الاقتصاديين أنه من الصعوبة بمكان التوسع في الضرائب المباشرة في البلدان النامية ، خصوصا في بداية عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك بسبب ضآلة حجم النشاط الاقتصادي ، وانخفاض الدخول ، وضعف الجهاز الضريبي .

٢ ـ سهولة جباية الضرائب غير المباشرة عن جباية الضرائب المباشرة تجعل الحكومات في هذه البلدان تعتمد على حصيلة الضرائب غير المباشرة :

تتشكل الضرائب غير المباشرة من عدد كبير من الضرائب ، التي تفرض على التداول والاستهلاك لبعض السلع والخدمات ، لذلك نجد أن البلدان النامية تعتمد وبشكل كبير في ايراداتها على الضرائب غير المباشرة ، وخاصة الضرائب على التجارة الخارجية وتعود أهمية قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات البلدان النامية ، كما أن الضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية تتميز بسهولة الجباية والتحصيل . فقد بلغت نسبة الضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية في عام ١٩٨٧(٢٩) في تشاد (٢ر٤٦ ٪) من جملة الموارد الحكومية الجارية ، وفي بنغلاديش (٦ر٤٢ ٪) في أوغندة (٣ر٧٥ ٪) ، في الصين (٥ر٤٢ ٪) ، وجميعها بلدان يقل متوسط دخل الفرد فيها عن /٤٨٠/ دولار . أما في البلدان التي يتراوح متوسط دخل الفرد السنوي بين ٤٨٠ و ٦٠٠٠ دولار فقد بلغت هذه النسبة في مصر ٤ر١٣ ٪ ، الكاميرون (٧ر١٨ ٪) ، البيرو (٦ر٢٢ ٪) ، الاردن (٨ر٢٧ ٪) ، سوريا (٢ر٧ ٪) ، ماليزيا (٦ر١٧ ٪) من جملة الموارد الحكومية الجارية ، أما في الدول المتقدمة التي يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن /٦٠٠٠/ دولار فنلاحظ أن هذه

النسبة هي أقل من ذلك بكثير . فقد بلغت هذه النسبة في اسبانيا (٢ر٧ ٪) ، في المملكة المتحدة (١ر٠ ٪) ، في استراليا (٤ر٦ ٪) ، النمسا (١ر٥ ٪) ، كندا (٤ر٢ ٪) ، النرويج (٠ر٥ ٪) ، الولايات المتحدة (١ر٧ ٪) .

٣ ــ ان الضرائب غير المباشرة هي في الغالب من الضرائب العينية الحقيقية ، مما يمكن فرضها بغض النظر عن متوسط الدخل الفردي، لذلك فهي ذات حصيلة وافرة نسبيا ، لأن نطاق فرضها واسع ، ويشمل كثيرا من المعاملات ، كما أن عدد الخاضعين لها يجاوز بكثير عدد الخاضعين للضرائب المباشرة .

٤ ــ ان الضرائب غير المباشرة لا تعتبر عائقا بوجه توظيف وتثمير رؤوس الاموال كما أن أصولها العملية سهلة في تحققها وجبايتها .

فيرى الكثير من الاقتصاديين انه بواسطة الضرائب غير المباشرة يمكن اعفاء السلع الرأسمالية من الضرائب لتشجيع الاستثمار .

٥ ــ يمكن للضرائب غير المباشرة أن تلعب دورا مهما على الصعيد الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية . على اعتبار أن زيادة معدلاتها ، يحد من استيراد السلع الخارجية ، واستهلاك السلع بصورة عامة .

فبواسطتها يمكن ترشيد الاستهلاك ، وذلك بفرض ضرائب عالية على السلع غير الضرورية كالتبغ والخمور مثلا ، كما يمكن فرض ضرائب عالية على السلع الكمالية التي تستهلك من قبل أصحاب الدخول المرتفعة .

٦ ــ ان تطبيق الضرائب غير المباشرة في الدول النامية أسهل من الضرائب المباشرة ويتناسب مع كفاءة الادارة الضريبية المنخفضة .

٧ ـ يتمتع أصحاب الدخول والثروات المرتفعة في الدول النامية بنفوذ سياسي كبير ، فيعارضون فرض ضرائب تصاعدية مباشرة على راس المال والدخل ، بسبب ما يصيبهم من جراء ذلك .

بعد أن استعرضنا أهم الخصائص التي تميز النظم الضريبية في البلدان النامية ، والتي تعتبر الاسباب التي تقف وراء انخفاض حصيلة الضرائب في هذه البلدان ، وبالتالي ضآلة مستوى الادخار القومي .

سوف نتطرق الى الامكانيات الممكن اتخاذها لرفع معدل الادخار الحكومي .

امكانيات زيادة الضرائب لرفع معدل الادخار الحكومي :

على الرغم من ارتفاع النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة بالنسبة للايرادات الجارية الحكومية ، فان هناك امكانيات حقيقية لزيادة حصيلة الضرائب في البلدان النامية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة .

أولا ـ امكانية زيادة الضرائب المباشرة :

لاحظنا من خلال خصائص وسمات الضرائب في البلدان النامية انخفاض وضآلة نسب الضرائب المباشرة من جملة الايرادات الجارية الحكومية ، وتعرفنا على الاسباب المختلفة التي تقف وراء انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة ومن هذه الاسباب يتبين لنا أن هناك امكانية حقيقية لزيادة حجم الضرائب المباشرة بصورة تتفق ومقتضيات التنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن عددا كبير من الاقتصاديين الماليين يرون انه من الصعوبة بمكان في بداية عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية التوسع في الضرائب المباشرة بسبب انخفاض الدخول ، وضعف الجهاز الضريبي .

الا ان بعض الكتاب يرون أن على البلدان النامية التي تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية ، أن تزيد من ضرائبها المباشرة بدرجة أكبر مما فعلت البلدان المتقدمة اقتصادياً خلال فترة انطلاقها(٣٠) ، فاختلاف الظروف التي تمت فيها التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة عن الظروف المعاصرة للتنمية في البلدان النامية ، تقتضي تعبئة جميع الموارد الممكنة تعبئة حاسمة ورشيدة وتخصيصها للاغراض الاستثمارية ، ومن ثم فان التوسع في فرض الضرائب المباشرة في الحدود الممكنةيعتبر وسيلة فعالة في تعبئة قدر لابأس به من الموارد الكامنة بهذه البلدان .

فالطاقة الايرادية للضرائب المباشرة لم تصل بعد الى حدها الاقصى في كثير من البلاد المتخلفة ، فضرائب الدخل لم تستخدم حتى الآن الاستخدام الكافي كما أن الضرائب على الثروة لم تستخدم نهائيا فيكثير من هذه البلدان ، ومن ثم فانه من الممكن زيادتها للاستفادة منها في تمويل التنمية الاقتصادية .

آ ــ ضرائب الدخل :

تشمل ضرائب الدخل تلك الناتجة عن العمل والناتجة عن الملكية فضرائب الدخل الناتجة عن العمل تكاد تنحصر في البلدان النامية بضرائب الرواتب والأجور التي تأتي محصلة منخفضة ، ويصعب التوسع في هذه الضرائب في بداية عملية التنمية نظرا لانخفاض مستويات الاجور في معظم البلدان النامية .

أما بالنسبة لدخول أصحاب المهن الحرة فتكاد تكون شبه معدومة ، نظرا لتهرب هؤلاء من اعطاء رقم أعمالهم ، وصعوبة حصر موارد هؤلاء العمال وأصحاب المهن بسبب ضعف أداء الجهاز الضريبي كما تحدثنا .

أما ضرائب الدخل الناتجة عن الملكية ، فنجدها لا تتناول سوى نسبة ضئيلة من الدخل المحقق في البلدان النامية ، ويرجع السبب في ذلك الى عدم خضوع بعض فروع الدخل الى الضريبة مثل الارباح

المحققة عن أعمال المضاربة بالعقارات والمباني ، والتي تنتشر بشــكل كبير في البلدان النامية ، وتحقق ارباحا خيالية ، أضف الى ذلك أرباح الاستثمار الزراعي حيث تجـد حكومات هــذه البلدان ، بـان اعفـاء الاستثمارات الزراعية من الضرائب سوف يشجع الاستثمار الزراعي ، كذلك نجد انخفاض معدلات الضرائب المفروضة على الاستثمار الصناعي والتجاري ، بسبب ضيق السوق المحلية ، وانخفاض حجـم رؤوس الاموال المستثمرة في هذين القطاعين ، وتخشى كثير من الدول النامية رفع معدلات الضرائب على هذه الانشطة وخاصة في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية ، خوفا من أن يؤدي التوسع في زيادة هذه الضرائب الـى نتائج عكسية تؤثر على الحوافز الادخارية والاستثمارية ، والى احجام أصحاب رؤوس الاموال عن استثمار مدخراتهم في هذا المجال .

الا أن كثيرا من الاقتصاديين يرون أن كثرة الاعفاءات الضريبية بدافع تشجيع الادخار ، يضيع على حكومات البلدان النامية قسم كبير مـن ايراداتها دون أن يقابل ذلك زيادة مناسبة في حجم الادخار والاستثمار الخــاص .

لذلك يرون أنه من الافضل لهذه البلدان لزيادة حجـم ايرادات ضرائب الدخل لديها العمل على توسيع عدد المكلفين لتشــمل سائـر الدخول ، والعمل على خفض حد الاعفاء نسبيا ، ورفع أسعار الضرائب وزياداتها بنسب تصاعدية ملائمة .

ب ـ الضرائب على الزراعة :

تتسم الضرائب على الزراعة بضآلة الحصيلة على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية .

فكثير مانجد أن الضرائب علـى الزراعة تنحصر علـى الصادرات الاساسية من منتجات هذا القطاع ناهيك عن انخفاض معدلات هــذه

الضريبة في كثير من البلدان بسبب النفوذ السياسي الذي تتمتع بـه طبقة الملاك ، كما أن حصيلة هذه الضرائب تخضـع لتقلبات عنيفة ، نتيجة الاحوال الجوية التي تؤثر بشكل كبير على الانتاج وما يخصص من المحاصيل للتصدير كما أن التخصص في انتاج محصول واحد ، أو عدد محدد من المحاصيل القابلة للتصدير يجعل هذه الاقتصاديات مرتبطة بظروف التجارة الدولية ، وباتجاهات معدل التبادل الدولي ، وتشير الدراسات والاحصاءات ، أن معدل التبادل الدولي ، يتجه في المـدى الطويل ضد مصلحة البلاد المنتجة للمواد الاولية ، على حين تتجـه في صالح الدول الصناعية . وبالفعل تواجه الدول النامية حاليا من تقلبات شديدة في حصيلة صادراتها من المواد الاولية ، وخاصة الزراعية منها مما أدى الى تعريض مستوى الدخول القومية بها لتقلبات عنيفة .

كما أن بعض البلدان النامية تقوم بفرض الضريبة على حجم الناتج السنوي للارض ، مثل الهند واندونيسيا وايران والباكستان ، والبعض على أساس القيمة الرأسمالية للارض مثل بوليفيا وسلفادوروكوستاريكا وكولومبيا كما تلجأ بعض الدول الى فرض هذه الضريبة علـى أساس الجمع بين المعيارين السابقين(٣١) .

ولزيادة حصيلة الضريبة يجب أن تفرض على أساس الناتج الممكن بدلا من الناتج الفعلي للارض الامر الذي يشجع على زيادة الناتج الزراعي ويؤدي الى وفرة الحصيلة ، وذلك حينما توجد مساحات من الاراضي التي يملكها كبار الملاك في هذه البلاد ، ويتركونها بـورا ولا يستغلونها الاستغلال الامثل .

أما بالنسبة للضرائب على الصادرات الزراعية ، وبغية تجنـب التقلبات العنيفة التي تحدث في أسعار المواد الزراعية الاولية ، والتي سوف تؤاثر على المزارعين المصدرين وعلى الحكومة أيضا . فمن الافضل حصر تصدير هذه المواد من قبل الحكومة وذلك بتحديد اسعار مناسبة للمزارعين ، وبهذه الطريقة تتمكن الحكومة في فترات الرواج بتحقيق

عوائد مالية من تصدير هذه المواد تستخدمها في شراء السلع الرأسمالية الضرورية لعملية التنمية ، وفي فترات الكساد وعندما تتعرض حصيلة الضرورية لعملية التنمية ، وفي فترات الكساد وعندما تتعرض حصيلة من الاحتياطي المحقق في سنوات الرواج ويمكن للدول النامية أن تزيد من نسبة الضرائب المفروضة على الاراضي الزراعية بصورة تتناسب مع مقدرة القطاع الزراعي على هذه الزيادة ، كالزيادة في الدخول الناتجة عن عمليات التنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة مثل قيام الدولة بتحسينات في الري والصرف وغير ذلك .

ج ـ الضرائب على الثروة :

يمكننا القول بان الضرائب على الثروة تعتبر من أهم الضرائب التي يمكنها تعبئة الموارد القومية بالبلدان النامية لتمويل التنمية ، وذلك حسب التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات بين الافراد . ومع هذا فان هذه الضرائب لا تستخدم بشكل مناسب وكافي .

فهناك امكانية حقيقية لزيادة الضرائب على كثير من مطارح هذه الضريبة وأهمها :

١ ـ الضرائب العقارية :

من المعلوم أن الارباح الخيالية التي حققها بعض الافراد من خلال الارتفاع ـ الهائل في قيمة الارض أو المباني لانجد مثلا لها في أكثر الدول تقدما . وذلك بسبب الخلل في الهيكل الانتاجي في هذه البلاد ، وقد تعود أسباب الارتفاع في هذه العقارات في بعض الاحيان ، الى تحسينات تجري في مواقع هذه العقارات بسبب اقامة القاعدة الهيكلية من قبل الحكومة ، عبر مشروعات التنمية الاساسية ، كالطرق والجسور وغيرها.

ولذلك يجب تحويل قسم كبير من هذه الزيادة التي تطرأ على القيمة العقارية أو المباني أو المنقولات الى الدولة عن طريق فرض ضرائب

تصاعدية ، تتناسب مع الارباح الخيالية التي حققها أصحاب هـذه العقارات أو المقاولين والسماسرة نتيجة المتاجرة بهذه العقارات .

٢ ـ الضرائب على التركات والهبات :

ان فرض ضريبة عالية علـى التركات يساهم في تقليـل التفاوت الاقتصادي بين الأفراد ، ويمنع تركز الثروات والدخول ، كما تسهم في تشجيع الافراد أصحاب هذه الثروات على زيادة مدخراتهم طـوال فترة حياتهم لضمان قدر معقول من الثروة لابنائهم بعد وفاتهم ، بسبب الشعور بان الضريبة ستقطع جزءا كبيرا من ثروتهم بعد مماتهم ، علمابان البعض يرى بان هذه الضريبة من شأنها ان تثبط من عزيمة المدخر على الادخار والاستثمار لشعوره بان الضريبة ستقطع جزءا من ثروته ، ولن تؤدى له بأكملها لابنائه فيعمل على زيادة انفاعه بدلا من زيادة مدخراته .

مهما كان الجدل حول هذه الضريبة فلابد من القول بضرورة توسع البلدان النامية بفرض هذه الضريبة ، نظرا لما تدره من ايرادات ماليـة كبيرة ، لاغراض التنمية .

٣ ـ ومن المفيد القول بان فرض ضرائب على صافي ثروة المكلـف سواء كانت هذه الثروة منتجة أم غير منتجة ، اضافة الى الضرائب على الدخل ، تساهم في اجبار اصحاب الثروات العاطلة في اسـتخدام منتجا وذلك لتغطية الضرائب المفروضة على الثروة باكملها .

ثانيا ـ امكانية زيادة الضرائب غير المباشرة :

على الرغم من ان معظم البلدان النامية تعتمد في حصيلة ضرائبهـا على الضرائب غير المباشرة اي تلك الضرائب المفروضة على التـداول والاستهلاك لبعض السلع والخدمات وخاصة الضرائب على التجـارة الخارجيـة .

فهناك امكانية لزيادة هذا النوع من الضرائب ، وخاصة اذا ماعرفنا ان هناك طبقة غنية جدا في البلدان النامية ، تتصف بخاصية الانفاق البذخي وما تتطلبه من استيراد للسلع الكمالية الفاخرة ، وهذا ما يوجب فرض ضرائب عالية على هذه السلع ، كما يمكن فرض ضرائب عالية على بعض السلع غير الضرورية والتي يمكن استخدامها من قبل عدد كبير من السكان كالتبغ والخمور وما شابه ذلك .

وهنا يرى البعض ضرورة فرض ضرائب على كافة انواع السلع الاستهلاكية (الكمالية والضرورية التي يستهلكها اصحاب الدخول المنخفضة) وذلك حتى تكون حصيلة الضرائب مرتفعة ، فلو اقتصرت الضرائب على السلع الكمالية ، فلن تكون الحصيلة مرتفعة .

الا أن فرض الضرائب على السلع الشعبية أمر صعب نظرا لحالة أصحاب الدخول المنخفضة ، وكذلك فان أي تخفيض أو اعفاء أو اعاقة الى هؤلاء ، فلابد ان يستفيد منها الاغنياء وأصحاب الدخول المرتفعة(٣٢) لذلك يفضل في هذه الحالة ، العمل على منح أصحاب الدخول المحدودة علاوة معينة كنوع من (غلاء المعيشة) أو بطاقات معينة تؤهلهم تأمين المواد الغذائية الاساسية بأسعار مخفضة ، مقابل رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية الشعبية ، لانه يستفيد منه جميع طبقات الشعب . وبالطبع فان مثل هذا الاجراء يتطلب دراسة دقيقة ومخططة لحصر أصحاب الدخول المحدودة ، باعتبار ان البعض منهم لا يعمل في جهات رسمية حكومية أو خاصة .

ويجب الاشارة الى أن فرض ضرائب عالية على السلع الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية سوف يساهم اضافة الى زيادة حصيلة الضرائب في تقييد أو منع استهلاك هذه الانواع من السلع وتحول الموارد التي تستخدم في انتاجها أو استيرادها ، لاغراض أكثر ضرورة لعملية التنمية

بعد تعرضنا لامكانية زيادة الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة لابد من القول بأن اي سياسة ضريبية في البلدان النامية ، ولكي تقوم بدورها بشكل فعال تتطلب وجود هياكل ضريبية تتمتع بمعرفة كافية بحيث تستجيب لحاجات التغير الاقتصادي ، وما تتطلبه عملية التنمية من موارد كبيرة ، فاذا ظهرت مصادر جديدة لاكتساب الدخل فيجب على الهيكل الضريبي القائم أن يكون قادرا على فرض الضرائب الملائمة لهذه المصادر الجديدة ؛ وهذا ما يقتضي وجود جهاز ضريبي على مستوى عالي من الكفاءة الادارية والفنية .

٢ ـ ترشيد وضغط الانفاق العام :

بات معروفا اليوم ان اللجوء الى سياسة ترشيد وضغط الانفاق العام ، ضرورة تقتضيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلدان النامية .

فالموارد المالية المتوفرة لم تعد تكفي لمواجهة متطلبات التنمية الطموحة .

فالزيادة في الايرادات الجارية لدى كثير من البلدان النامية ، أصبحت عاجزة عن مواجهة الاستهلاك الحومي المتزايد ، والذي يعود الى عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مثل الانفجار السكاني ، واتساع المدن بشكل كبير بسبب الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، وما تتطلبه من خدمات ، وظاهرة تضخم الجهاز الاداري الحكومي ، وانتشار الروتين في الاجهزة الحكومية ، وما تتطلبه من نفقات متزايدة ، وارتفاع نسبة الهدر في منشآت الاعمال الحكومية .

وفي كثير من البلدان النامية ترتفع النفقات الحكومية على أعمال الاحتفالات والمهرجانات وما الى ذلك من نفقات تتصف بالبذخ والفخفخة، ولم تمت بصلة مباشرة أو غير مباشرة الى الاستثمارات المنتجة التي تتطلبها عملية التنمية الرشيدة .

اضف الى ذلك نفقات الدفاع والامن ، والتي ترتفع لدى كثير من البلدان النامية ، بسبب حداثة الاستقلال ، والحاجة الى بناء جيش قوي يعزز هذا الاستقلال من جهة ومن جهة ثانية بسبب اضطراب الأوضاع السياسية لدى بعض الدول الأخرى وانتشار الانقلابات العسكرية والتي تسبب خسائر كبيرة جدا مهما كان الهدف من وراء هذه الانقلابات .

وبالطبع فان عملية ترشيد وضغط الانفاق العام ليست بهذه السهولة وتحتاج الى تضحيات كبيرة جدا ، لأن أي معالجة لارتفاع النفقات الحكومية الجارية لا بد لها من العودة الى الاسباب التي أدت الى ارتفاع هذه النفقات ، والتي هي كما نعلم من الاسباب المؤدية الى تخلف البلدان النامية بشكل عام . وان معالجة مثل هذه الاسباب تحتاج الى وقت طويل وتضحية كبيرة ومستوى ثقافي مرتفع الا أن هذا لا يعني أبدا ، بأنه يجب الانتظار لحين حل جميع المشاكل مع بعضها البعض .

فهناك امكانية حقيقية أمام الحكومات في تخفيض بل والقضاء نهائيا على بعض النفقات العامة الحكومية كتلك التي تقام على أعمال الاحتفالات والمهرجانات والتي لا تخدم عملية التنمية لا من قريب ولا من بعيد ، حتى النفقات الحكومية الجارية يمكن العمل على ضغطها الى أقصى الحدود الممكنة دون أن يؤثر ذلك على مستوى الخدمات العامة وعلى مستوى استهلاك الجماهير الشعبية .

ان حل بعض القضايا الاجتماعية يمكن أن يهيىء للبلدان النامية مصادر هامة لتمويل التنمية ، فمثلا ان تحسين الظروف الصحية والخدمات الصحية للمواطنين يمكن أن يوفر على الدول كثيرا من المبالغ التي كان من الممكن أن تنفق في سبيل معالجة الامراض والاوبئة التي تنتشر هنا وهناك .

ومن المفيد القول ان سياسة ترشيد وضغط الانفاق العام أضحت من السياسات التي تطالب بها كثير من المنظمات الدولية ، ومن ضمن السياسات التي تبناهـا صندوق النقـد الدولي في اطار البرامج التصحيحية المقترحة للبلدان النامية (خاصة المثقلة بالديون) في سبيل معالجة أزمة ديونها الخارجية .

وبالفعل بدأت معظم البلدان النامية ، وخاصة البلدان الأقل نمواً تتخذ بعض التدابير والاجراءات في سبيل ضغط الانفاق الجاري الحكومي وان كانت هذه الاجراءات تطول في كثير من الاحيان الاستثمار العام ، وكذلك تخفيض استهلاك الجماهير الشعبية الفقيرة ومن هذه الاجراءات على سبيل المثال :(٣٢)

ـ تخفيضات في الموظفين والاجور بالقطاع العام : فمثلا في (بنن) توقف التعيين في مكاتب الحكومـة ، واستحدث التقاعد الاجباري بالنسبة لموظفي الحكومة الذين خدموا أكثر من /٢٥/ عاما أو تجاوزوا سن الخمسين بدءا من منتصف عام ١٩٨١ . وفي تشاد انخفض عدد الموظفين في هيئة تسويق القطن مـن /٢٥٠٠/ موظف في ١٩٨٥ الى /١٢٠٠/ في أوائل ١٩٨٨ .

وفي غينيا الاستوائية اعلن عن اتخاذ قرار في ١٩٨٧ بتخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية البالغ /٤٠٠٠/ الى النصف .

ـ تخفيضات في الاستثمار العام : فقد تم تخفيض (١٠٪) من اعتمادات جميع الوزارات عام ١٩٨٦ (في بنغلاديش ، بوروندي ، تشاد ، جيبوتي) كذلك تم تخفيض (١٠٪) عام ١٩٨٧ في (رواندا ، سان تومي وبرنسيبي ، غينيا بيساو ، موريتانيا ، النيجر) . كما خفض برنامج الاستثمارات العامة لسنة ١٩٨٧ بما يزيد على النصف /١٩/ مليون دولار مقابل /٤٢/ مليون دولار في الخطة في أوغندة وجمهورية تنزانيا المتحـدة .

ــ خفض الاعانات الحكومية :لجأت بعض الدول الى خفض الاعانات الحكومية بغية تخفيف الانفاق العام ، فمثلا في الباكستان ، خفضت الاعانات على البترول وزيت الديزل وفي بنغلاديش على الاسمدة ، وفي بنن الفيت بدلات الاسكان الممنوحة الى موظفي الحكومة والتي تمثل (١٠٪) من المرتبات الحكومية وذلك منذ بداية عقد الثمانينات .

ــ تقييد مشتريات الادارات الحكومية من السلع والخدمات : ففي بنن خفضت بدلات السفر واستبعدت سياسات الخدمة ، وفي تشاد قيدت المكالمات الهاتفية ، وفي مالي وسان تومي وبرنسيبي ، خفضت مهام السفر الحكومية بواقع النصف ، وفي اوغنده منع الانفاق الحكومي دون اذن ، وذلك منذ بداية عقد الثمانينات .

ــ تحسين كفاءة الشركات العامة ، وتصفية الشركات الخاسرة منها، أو تحويلها الى القطاع الخاص .

وقد لجأت الى هذه السياسة كل من بنغلاديش ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، غامبيا ، هايتي ، مالاوي ومالي وغيرها في سبيل تخفيف الاستهلاك الحكومي المتزايد .

ولكن على الرغم من هذه التدابير والاجراءات المتخذة ، فمن الملاحظ أن انفاق الحكومة المركزية يشهد ارتفاعا ملحوظا في البلدان النامية ، حيث ارتفع متوسط اجمالي الانفاق للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط(٢٤) ، من (١٨٪) من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٢ الى (٥ر٢٤٪) عام ١٩٨٧ .

ففي بنغلاديش ارتفعت هذه النسبة من (٤ر٩٪) عام ١٩٧٢ الى (٢ر١٢٪) عام ١٩٨٧ ، وفي ملاوي ارتفعت من (١ر٢٢٪) الى (١ر٣٥٪) ، في نيبال من (٥ر٨٪) الى (٣ر١٨٪) ، وفي سوريا من (٨ر٢٨٪) الى (١ر٣٧٪) ، وفي البرازيل من (٤ر١٧٪) الى (١ر٢٦٪) .

وقد استطاعت الدول العربية(٣٥) ، تخفيض نفقاتها العامـة من / ١٨٨٤٩٤ / مليون دولار امريكي عام ١٩٨٢ ، أي ما نسبته (٧ر٤٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي الى /١٥٤٠١١/ مليون دولار أمريكي تقريبا عام ١٩٨٨ ، أي ما نسبته (٨ر٤٢٪) ، الا انه لو استعرضنا هيكل النفقات العامة في الدول العربية لوجدنا ان الانفاق الجاري لم ينخفض، بل شهد ارتفاعاً ملحوظاً ، فبينما كانت نسبته من مجمل الانفاق العام (٧ر٥٠٪) عام ١٩٨٢ ، ارتفع ليصل الى (١ر٦٣٪) عام ١٩٨٨ ، وهذا يعني ان الانخفاض بالنفقات العامة كان على حساب الانفـاق ، الانمائي ، حيث انخفضت نسبة الانفاق الانمائي من (٧ر٣٨٪) عام ١٩٨٢ الى (٣ر٣٠٪) .

وتجدر الاشارة الى ان مطالب ومقترحات صندوق النقـد الدولي في اطار البرامج التصحيحية المقترحة لمجموعة من البلدان النامية وخاصة تلك المثقلة بالديون ، لا تعبر بالضرورة عـن مصلحة هذه البلدان ، ولا تأتي كحل لمشاكل وقضايا التنميـة في هذه البلدان إلا أنها تعبر عن مصلحة الصندوق والدول الدائنة في سبيل تمكين هذه الدول من ايفاء أقساط وفوائد القروض للصندوق والدول الدائنة ، أي ان العلاج الذي يضعه الصندوق لهذه البلدان هو في سبيل تمكين هذه الدول من تسديد الديون المترتبة عليها ، دون الاخذ بعين الاعتبار مصلحة هذه البلدان في تحقيق تنميتها والمستوى المعيشي للجماهير الشعبية .

لذلك فالمطلوب ضغط النفقات الجارية التي لا تمت بصلة مباشرة الى عملية الانتاج ، ولا الى مستوى حياة الجماهير الشعبية ، وتجنب الاسراف والهدر في اسـتخدام المواد والموارد ، وتلافي النفقـات غير الضرورية ، والقضاء على النفقات البذخية .

من جهة ثانية فان تحسين المناخ السياسي الدولي والقضـاء على المشاكل والنزاعات الاقليمية والمحلية سوف يساهم دون أدنى شك في خفض النفقات العسكرية الضخمة التي تعاني منها معظم البلدان النامية،

والتي من الممكن توجيهها نحو المجالات الاستثمارية المنتجة التى تخدم عملية التنمية الرشيدة .

٣ ـ فائض الميزانية المخطط : (٣٦)

بالطبع ليس كل ما تجبيه الدولة يعتبر ادخاراً ، فالدولة تحتاج في تسيير امورها الى نفقات جارية ، وهـذه النفقات على الرغم مـن ضرورتها ، الا انها لا تسهم كثيرا في عملية التنمية .

والمقصود بفائض الميزانية العامة كجزء من الادار تلك المبالغ التي تزيد عـن احتياطيات الدولة لتغطية نفقاتهـا الجارية ، والتي يمكن توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة .

لذا فمن أجل زيادة الادخار العام ينبغي ترشيد الانفاق العاموضغط النفقات الحكومية الى الحد الادنى الضروري من جهة ، ومن جهة ثانية زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة حصيلة الضرائب والرسوم .

ولا بد من الاشارة الى أنه من الأدوات السياسية الأكثر مباشرة ، والتي يمكن للحكومة أن تستخدمها لتعبئة المدخرات الوطنية ما يسمى بفائض الميزانية المخطط وملخص الفكرة بأن الحكومة تقوم بتحديدمجموع ايراداتها الضريبية ومجموع مصروفاتها (الجارية والرأسمالية) عند مستوى تحقيق فائض اجمالي ، والذي يمكن تقديمه للمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي ، ولمنشآت القطاع الخاص على أساس تنافسي وغير ميسر .

وقد نجحت هذه السياسة في اليابان عقب الحرب العالمية الثانية .

ان فكرة الفائض المخطط تمكن الحكومة اضافة الى زيادة مستوى المدخرات تشجيع روح المبادرة والتخصص الكفء للاستثمار الخاص ، واجتذاب الموارد الاجنبية مما يؤثر على نوعية الاستثمار فضلا عن كمه .

كما انه يكشف عن درجة مرتفعة من الالتزام والانضباط الاقتصاديين من جانب الحكومة ، وهذا ما يؤدي الى زيادة ثقة القطاع الخاص ، وهذه الثقة بدورها تثبت أو تزيد اجمالي الطلب ، ومن ثم تحافظ على حجم القاعدة الضريبية ، تضفي شرعية على جباية الضرائب التي كانت اصلا هي السبب في تحقيق الفائض .

لقد أوضحت الاستقصاءات التي أجريت في كثير من البلدان النامية، بما لا يدع مجالا للشك ، ان عجز كثير من المنشآت والافراد عن الحصول على الائتمان عقبة خطيرة أمام التنمية ، وقد تؤدي الحوافز الضريبية الى تسهيل تنمية المنشآت القائمة بالفعل ، بزيادة سيولتها ، لكنها عادة لا تقدم عونا كبيرا للمنشآت والافراد المحتملين الذين لا يستطيعون تعبئة الاموال للاستثمار الثابت الاولي . في حين ان الائتمان الذي يقدمه الادخار الحكومي عن طريق فائض الميزانية المخطط ، سيساعد كلا من المستثمرين الفعليين والجدد .

ان تحقيق فائض عام حكومي لا يعني أن تكف الدولة عن استثماراتها الخاصة وتضع الاموال المتحققة في خدمة سوق رأسمال الخاص ، بل المقصود استخدام هذا الفائض في الاستثمارات الاكثر فعالية .

لأن ثمة خصائص لأسواق رأس المال في البلدان النامية ، تجعل المدخرات قليلة اذ تتخذ نسبة كبيرة منها شكل أرصدة لا يمكن أن تفرض أو تستخدم لشراء أصول أو خلق رأسمال جديد ، فكثيرا ما يحتفظ بالثروة في البلدان النامية في شكل سلع استهلاكية معمرة مثل المجوهرات أو في شكل أراضي ومساكن وأرصدة مالية في أسواق غير رسمية . وهذا ما يجعل السياسات الحكومية التقليدية وبوجه خاص الحوافز الضريبية غير صالحة لتعبئة المدخرات المحلية ، فضلا عن ان مثل هذه السياسات تخلق تشوهات ومشاكل في الميزانية وفي الاقتصاد ككل .

وبالتالي فان تحقيق فائض عام مخطط ضمن ادارة رشيدة للاقتصاد الوطني سوف يقضي على مثل هذه التشوهات ، ويوفر الاموال القابلة

للاقراض لمستثمري القطاع الخاص ، وسيعوض هذا قيود سوق رأس المال الذي لا يستطيع القطاع الخاص بمفرده التغلب عليها .

وتجدر الاشارة الى ان فكرة فائض الميزانية المخطط كأداة يمكن أن تستخدمها الحكومة لتعبئة المدخرات الوطنية تجمع بين الفكرتين السابقتين وهما ترشيد وضغط الانفاق العام والحكومي من جهة وزيادة موارد الدولة عن طريق الضرائب من جهة ثانية .

٤ ـ التضخم كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري :

يتم التمويل بالتضخم في الدول النامية عن طريق استحداث عجز في الميزانية ، أي احداث فجوة بين الايرادات والمصروفات ، وهو ما يحدث عندما تلجأ الحكومة الى زيادة الاصدار النقدي أو الى سحب الاموال من البنك المركزي على المكشوفات عندما لا تكفي موارد الخزينة والقروض الحكومية لتغطية النفقات الحكومية وتمويل المشاريع الاستثمارية .

وعن طريق التمويل بالعجز فان الحكومة يتوافر لديها الوسائل التي تمكنها من المنافسة في الحصول على الموارد النادرة ، فالتمويل بالعجز يعني زيادة القوة الشرائية للحكومة وهذا يعني زيادة قدرتها في تحويل الموارد الى الاستخدامات التي تريدها عن طريق دفع مكافآت أعلى لها .

فاذا بقيت حجم الموارد على ما هو عليه ولكن زاد حجم النقود في النظام الاقتصادي فان ارتفاع المستوى العام للاسعار يمثل بالتأكيد نتيجة حتمية ، وهذا هو السبب في اطلاق اسم الادخار الاجباري على التمويل بالعجز .

يعتبر التمويل بالتضخم من المسائل التي أثارت جدً كبيراً في الفكر الاقتصادي بين مؤيد ومعارض .

الحجج المؤيدة للتمويل بالتضخم :

يعتقد انصار التمويل بالتضخم أنه بسبب الحاجة المتزايدة للأموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية(٣٧) ، وعدم تمكن الجهاز الضريبي من تعبئة الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات ، وبسبب انخفاض مستوى الادخار الاختياري ، فضلاً عن عدم كفاية الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات ، وجمود الجهاز المالي ، بما يترتب عليه من صعوبة تعبئة المدخرات والقروض المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وعدم كفاية انسياب رؤوس الاموال الاجنبية ، أو عدم اللجوء اليها لاعتبارات عديدة(٣٨) ، نوهنا اليها سابقا ، فلابد اذن من اللجوء الى التمويل بالتضخم لسد الفجوة بين المصادر المتاحة للتمويل وبين حجم الاستثمارات المطلوبة ، ويستندون في تأييد رأيهم بالحجج التالية :

١ ـ مساهمة التضخم في خلق الادخار الاجباري ، أي الاعتماد على ارتفاع الاسعار في خفض الاستهلاك ، بما يترتب على ذلك تحرير موارد اضافية للاستثمار ، وتحدث العملية التضخيمية هذه في أحداث زيادة في الطلب النقدي الكلي عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات عدمستوى الاسعار السائد والتضخم اذا نجح يعتبر طريقة من طرق الادخار الاجباري ، ذلك ان الارتفاع في الاسعار ، وهو الصورة العامة للتضخم يؤدي الى تخفيض الاستهلاك بالنسبة لعدد كبير من الافراد ، وبالتالي يقتطع جزءا من دخولهم يحول الى قطاع الاعمال في صورة أرباح ، فاذا ما أعاد قطاع الاعمال استثمار هذه الارباح فان التضخم على هذا النحو يكون قد نجح في زيادة حجم المدخرات الحقيقية في المجتمع عن طريق المدخرات الاجبارية التي تولدت عن التضخم ، بمعنى اخر فان التضخم يعمل على اعادة توزيع الدخل القومي من قطاعات الاقتصاد القومي التي يكون فيها الميل الحدي للادخار منخفضا الى القطاعات التي يكون فيها الميل الحدي للادخار مرتفعا .

٢ ـ تلجأ الدول النامية الى التضخم باعتباره يكفل الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية ، فكما هو معلوم توجد بالدول النامية كثير من الموارد العاطلة الانتاجية وعلى الأخص ، الأيدي العاملـة العاطلة التي تنتشر بكثرة في قطاع الريف(٣٩) ، ومهمة التنمية الريفية هي تشغيـل تلك الموارد . ويعتقد انصار هذا الاتجاهان زيادة الائتمان المصرفي وأوراق البنكنوت المتداولة سيؤدي الى زيادة حجم الطلب على هذه الموارد ، وتوظيفها دون أن تطرأ على مستويات الاسعار زيادة محسوسة استنادا الى الحقيقة القائلة بان التضخم لا يظهر خطره الا بعد الوصول الى مرحلة التوظف الكامل(٤٠) .

٣ ـ التضخم يعمل على تسهيل استيراد رأس المال مـن الخـارج مستندين في ذلك الى ما يعرف في النظرية الكلاسيكية بالتحركاتالدولية لراس المال ، فهذه النظرية تقرر انه لكي ينتقل رأس المال من بلد لاخر يلزم ان يكون في البلد المقترض قدر معين من التضخم النسبي ومـن ارتفاع في الاسعار يزيد عنه في بقية دول العالم ، ومعنى ذلك طبقاللتفكير الكلاسيكي حدوث عجز في ميزان المدفوعات الجارية للبلد المقترض نتيجة لتدهور معدلات التبادل الخارجي(٤١) ، ومن هنا فان التضخم يجعل من الممكن للبلد المتخلف ان يستورد رأس المال من الخارج ليتمكن مـن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

٤ ـ الاعتماد على ظاهرة الوهم النقدي التي تنتشر بين الطبقـات العمالية والتي تنطوي على اهتمام العمال بالأجر النقدي اكثر مما يهتمون بالأجر الحقيقي ويتبلور مضمون هذا الاتجاه في أن الدولة يمكنها زيادة النقود الورقية أو المصرفية وتستخدمها في شراء عوامل الانتاج وتوظيفها في بناء رأس المال وسائر عمليات التنمية ، مما يؤدي الى زيادة الدخول وزيادة أسعار السلع الاستهلاكية حيث لا يصاحب هذه الزيادة في النقود زيادة مماثلة في السلع ، ومن شأن زيادة كمية النقود أن توهم الأفراد بأن مستوى المعيشة أخذ في الارتفاع نتيجـة زيادة الدخول النقدية ، وبعد مرور فترة من الوقت وقبل أن يدرك العمال والأفراد بأن الأسعار

ترتفع بنسبة أكبر من ارتفاع الدخول تكون الدولة قد تمكنت من بناء قدر كبير من رؤوس الأموال والمشروعات الانتاجية حيث تبدأ في الانتاج، وتعمل على زيادة عرض السلع في الاقتصاد وتتجه الأسعار مرة أخرى للانخفـاض .

٥ ــ يرى البعض بأنه نظراً الى أن الأفراد في البلدان النامية يتسمون بميلهم الى الاكتناز فإن الحكومات في هذه الدول يمكنها أن تصدر نقود جديدة تعـادل الامـوال المكتنزة وبذلك لا تظهـر ضغوط تضخميـة في الاقتصاد .

٦ ــ الحجة السادسة تستند الى أن الارتفـاع الوئيد في مستوى الأسعار تشجع رجال الأعمال على الاستثمار ويقول (نيكولا كالدور)(٤٢)، أن الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمـو الاقتصادي ، وتتركز وجهة نظره في أنه عندما يرى المنظمون أن الأسعار قد ارتفعت فإنهم يقبلون على الاستثمار ، وهذا من شأنه زيادة معدل النمو .

هذه هي أهم الحجج التي صاغها مؤيدو التمويل عن طريق التضخم، ولكنهم يرون أنه لا بد لاستخدام التمويل بالتضخم من ايجاد حجم أمثل للتضخم وضمن حدود وشروط معينة يجب مراعاتها :

ــ الحجم الأمثل للتضخم :

يرى أنصار التمويل التضخمي أن مشكلة البلدان النامية لا تكمن أساساً في الاختيار بين الاستقرار النقـدي والتضخم ، وإنمـا تتركز مشكلتها الفعلية في تقدير الحجم الأمثل للتمويل التضخمي ، ويرون أنه كلما كانت الزيادة في الأجور أقـل من الزيادة في الأسعار فإن الدخـل القومي سيعاد توزيعه لصالح طبقة المنظمين ، أما إذا كانت الزيادة في الأجـور بنفس نسبة الزيادة في الأسعار ، فإن الادخـار الاجباري لن يتحقق مهما كانت درجة ارتفاع الأسعار .

إذاً فإن نجاح التمويل بالتضخم يتوقف على درجـة تغير الأجور بالنسبة لتغير الأسعار حسب أنصار التمويل بالتضخم .

ولقد جرت عدة محاولات لتقدير الحجم الأمثل للتضخم ، منهـا ما يكتفي بوضع الشروط اللازمة ومنها ما يشير الى درجة علاقة الأجور بالأسعار ومنها ما يحاول تحديد القدر اللازم كمياً .

ويوضح (وليم آرثولويس)(٤٣) مجموعة من الأسئلة يتوقف نجاح التضخم على الاجابة علبها باعتبار أن الدول المتخلفة ، تختلف بعضها عن بعض في الاجابة عليها ، تبعاً لظروف كل منها كما أن بعض الحكومات يمكنها الاستجابة للتضخم دون غيرها .

فيقول لويس من المهم أن نعرف : من هم الذين يحصلون على الأرباح التضخمية ، وماذا سيفعلون بها هـل ستنفق على أغراض الاستهلاك والمضاربة أم ستستخدم في خلق رؤوس أموال جديدة . وهل بالامكان زيادة انتاج السلع الاستهلاكية ، وهل ستكون الفترة الأولى للتضخم طويلة ، هل يمكن السيطرة بسهولة على أسعار السلع الأساسية ، دون ظهور الأسواق السوداء بشكل كبير ، وهل هناك حركات قوية للنقابات العمالية التي تحول تضخم الطلب الى تضخم نفقة وهل هناك معدلات من الضرائب يمكنها أن تمتص نسبة عالية من الدخل النقـدي بنفس السرعة التي يخلقه التضخم بها ؟..

يرى لويس أن الاجابة على هـذه الأسئلة ، يحـدد درجة نجـاح التضخم ، والى أي حد يمكن الاعتماد عليه كوسيلة من وسائل الادخار الاجباري في الدول المتخلفة .

الاتجاهات المعارضة للتمويل التضخمي :

إن الكثير من الاقتصاديين يعارضون الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل في الدول المتخلفـة ويرون أن تحقيق التنمية الاقتصاديـة مع ضمان

الاستقرار النقدي ، يجب أن يكون هدف كل سياسة اقتصادية سليمة وهادفة ، حتى تسير التنمية في الاتجاه الصحيح دون أن تتعرض لمشاكل التضخم ، التي تؤدي الى فشل خطط التنمية في هذه البلاد . ذلك أن الدول المتخلفة إذا لجأت الى التضخم ، فهذا يعني أنها تنفق أكثر مما تنتج وهذا ما يجعلها فريسة لزيادة كبيرة في الأسعار تزعزع النظام النقدي وتعرقل النمو الاقتصادي .

ويرى أنصار هذا الاتجاه ، أن الحجج التي يستند اليها أنصار التمويل بالتضخم كلها حجج مردود عليها ، ولا يمكن قبولها .

ذلك أن الاقتصاديات المتخلفة ذات طبيعة بنيانية خاصة ، ولا يمكن أن تحتمل حقنها بجرعات من التضخم ، فضلاً عما ينجم عنه من التكاليف الاجتماعية القاسية التي تتحملها الطبقات الفقيرة المحدودة الدخل ، والتي تسعى التنمية نفسها الى زيادة دخلها(٤٤) . بالاضافة الى الآثار التضخمية الضارة بهذه الاقتصاديات ويقدم أنصار الاتجاه المعارض للتضخم أوجهاً عديدة من النقد الحجج التي أوردها أنصار الاتجاه التضخمي .

فبالنسبة للحجة الأولى : التي يستند اليها أنصار التمويل التضخمي المتعلقة بالادخار الاجباري فالنقد لها يشمل عدة أمور : فبالنسبة للطريقة التي يعمل بها التضخم في اعادة توزيع الدخول فكما رأينا أنه لكي يكون التضخم ناجحاً في تكوين الادخار الاجباري في المجتمع فعليه أن يعمل في توزيع واعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للادخار ، وهي طبقة المنظمين على حساب الطبقات الذين يكون الميل الحدي للادخار عندهم منخفضاً وهم طبقة العمال وجميع أصحاب الدخول الثابتة وهذا يعني أن تكون تكاليف التضخم الاجتماعية فضلاً عن تكاليفه الاقتصادية مرتفعة وباهظة . فمن الناحية الاقتصادية ، فإن اعادة توزيع الدخول التي تترتب على التضخم لا تؤدي — بالضرورة الى الاستثمار . إذ تبين لنا التجارب التاريخية أن استخدام التضخم في

هذا المجال لم يكن فعالاً : فالتضخم الذي أدى الى زيادة أرباح المنتجين والمزارعين في البلاد المتخلفة ، لم يؤد الى العمل على توجيه الأرباح الكبيرة المحققة في الاستثمار في المشروعات الانتاجية ، بل على العكس ، اتجهت هذه الزيادة الى الاستهلاك البذخي والكمالي .

ومن الناحية الاجتماعية فعلى ما يبدو أن هذا الاتجاه متأثر بالفكر التقليدي الذي يؤمن بقوة الطبقة الفنية كمحرك للنمو ، كما أنه يتخذ من التفاوت في توزيع الدخول لصالحها سبيلاً للتنمية ، وما من شك في أن الوقت الراهن لم يسمح بتقبل مثل هذه الأفكار التقليدية التي بدت تتراجع أمام الثورات التحررية وانتشار المبادىء الديمقراطية ، فالتنمية المقصود منها رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، ورفع مستوى الدخل الحقيقي ، لذلك فإن التكاليف الاجتماعية التي تنجم عن التضخم هي في الواقع تكاليف باهظة ، ولا يمكن القول انها تعتبر ثمناً بسيطاً لتحقيق التقدم .

أما فيما يتعلق بالحجة الثانية : والتي تعتبر التضخم وسيلة فعالة لتشغيل الموارد ــ العاطلة التي توجد في الدول المتخلفة ، وعلى الأخص الأيدي العاملة العاطلة في القطاع الزراعي . فعلى ما يبدو أن هذا الرأى يستند الى بعض الاعتبارات التاريخية التي تتخذ من تجربة البلاد المتقدمة خلال فترة الكساد مثالاً لتمويل المشروعات الاستثمارية في البلاد المتخلفة عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي أو الاصدار الجديد وزيادة التشغيل لمواجهة الزيادة في الطلب الفعال . ولكنه لا يمكن تطبيق هذه القاعدة على الدول المتخلفة ، فهناك فارق كبير بين شكل البطالة التي تحدث عنها كينز والموجودة في النظام الرأسمالي ، والبطالة البنيانية الموجودة في البلاد المتخلفة حيث يشتغل جانب كبير من الأيدي العاملة بأعمال منخفضة الانتاجية كالميدان الزراعي . إذ يرجع شيوع مثل هذا النوع من البطالة الى عجز المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي(٤٥) . ويرجع ذلك الى أن الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة يتسم بعدة خصائص لا توجد في الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة ، فالاقتصاديات

المتقدمة تتميز عموماً بارتفاع درجة مرونة عرض عوامل انتاجها ، كما أن الصناعة تسود اقتصادياتها القومية وبالتالي فإن البطالة التي تتعرض لها بطالة صناعية اجبارية وتميل الى الكساد الدوري ، كما أن اقتصاديات السوق تكون أكبر حجماً من الاقتصاديات المتخلفة . وذلك بخلاف الحالة في الدول لمتخلفة حيث يتسم هيكلها الاقتصادي بضآلة مرونة العرض الكلي للانتاج على وجه العموم ، مع الأهمية النسبية للزراعة والندرة الكبيرة في رؤوس الأموال ، والبطالة المقنعة تتركز في القطاع الزراعي ، كما أنها تتسم أيضا بنسبة هامة من السلع لا تدخل السوق ، فضلاً عن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك(٤٦) .

وفي ضوء العوامل السابقة للدول المتخلفة ، فإن الآثار المتوقعة من زيادة الاستثمار العام والمحولة بنقود جديدة ستكون مختلفة عن نظيرتها في الدول المتقدمة فالزيادة ـ الأولية في الانفاق الاستثماري ستؤدي الى خلق دخول جديدة ، وهذه الدخول ستميل الى احداث ضغط صعودي في الطلب على السلع والخدمات ونظراً الى أن معظمها يكون منتجات زراعية فإن عرضها يكون غير مرن على الأقل في الفترة القصيرة ، وعليه فلا يتوقع أن يستجيب عرض الانتاج الى الزيادة المطلوبة فتميل الأسعار الى الارتفاع ، ويظهر ضغط تضخمي حتى ولو لم يصل الاقتصاد الى نقطة التشغيل الكامل ، وعليه فإن افتراض أنصار التمويل بالتضخم غير صحيح ، ذلك أن افتراض وجود طاقات انتاجية معطلة في الزراعة والصناعة وأن هذه الطاقات تكون صالحة للتشغيل فوراً بمجرد زيادة حجم الطلب الفعلي عن طريق الزيادة في حجم وسائل الدفع هو افتراض لا يمكن قبوله في البلاد المتخلفة .

والحجة الثالثة : التي تقول بالأخذ بالتضخم لتسهيل استيراد رأس المال ، فيرى أنصار الاتجاهات المعارضة للتضخم أنه من الغريب أن يلجأ أنصار التمويل التضخمي الى التضخم لترتفع الأسعار المحلية لجلب رؤوس الأموال ، لأن الواقع الاقتصادي عكس ما افترضته هذه الحجة ،

ذلك ان التضخم يعتبر أداة لعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لتآكل قيمتها على مر الزمن .

أما الحجة الرابعة : والمتعلقة بظاهرة الوهم النقدي فانها تتعرض للنقد من أكثر من ناحية فليس هنـاك ما يضمن خضوع بعض الافراد في المجتمع لظاهرة الوهم النقـدي لفترة طويلـة . لا سيما اذا كانت الاستثمارات الجديدة تتطلب فتـرة انشائية طويلة ، اذ قـد تتمادى الاسعار في الارتفاع بحيث يترتب عليها انخفاض ملحوظ في مستويات الاجر الحقيقي ، الامر الذي يدفع العمال الى المطالبة بزيادة الاجور ، واذا ما نجحوا في ذلك ، وارتفعت الاجور النقدية دون ان ترتفع الانتاجية بنفس النسبة فان ارتفاعا في الاسعار لا بد منه ، وهـذا ما يجر الى مسلسل من الارتفاعات في الاسعار والاجور ، وهـذا ما يسبب ابلـغ الضرر بالاقتصاد القومي .

وبالنسبة للحجة الخامسة : التي تقول ان الـدول المتخلفة يمكن ان تصدر نقود جديدة تعادل الاموال المكتنزة ، نظرا لتفشي عادة الاكتناز بهذه الدول ، فانه لا يمكن معرفة مقدار الاموال المكتنزة ، ومن جهـة اخرى فماذا يكون الموقف ، اذا قام بعض الافراد لاسباب مختلفة بزيادة معدل الانفاق من اموالهم المكتنزة .

وفيما يتعلق بالحجة السادسة : التي تقول ان التضخم يؤدي الى حفز الاستثمار .

يتساءل المعارضون : ما لذي يضمن عدم تحول الارباح الناتجة عن التضخم الى المضاربة بدلا من الاستثمار المنتج ، كما ان الدول لا تستطيع السيطرة على توجيه الاستثمارات بكفاءة نظرا الى الطبيعة البنياتيـة لهذه الاقتصاديات المختلفة ، ولا سيما ضعف اسواقها النقدية والمالية مما يترتب عليه ضعف الادوات التي تكـون في متناولها للسيطرة على اوجه الاستثمار .

وبعد ان استعرضنا اهم الاراء المؤيدة والمعارضة للتمويل التضخمي يمكننا التساؤل هل بالامكان الاعتماد على التمويل التضخمي في البلدان النامية ؟ ..

وقبل الاجابة على هذا السؤال لا بد من استعراض الاطار العام لاقتصاديات البلدان النامية ، ومن ثم الاثار المترتبة على زيادة الاستثمار الحكومي الممولة بالعجز في اقتصاديات فبالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية تتميز بالسمات التالية :

١ ـ وجود مشكلة سكانية تعاني منها البلدان النامية .

٢ ـ انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي اي ضالة مرونة عرض المنتجات .

٣ ـ عدم وجود طاقات عاطلة في صناعات السلع الاستهلاكية ناشئة عن انخفاض مستوى الطلب النقدي .

٤ ـ عدم وجود البطالة اللا ارادية بالمعنى الشائع في الدول المتقدمة ، اي ان البطالة الموجودة في البلدان النامية ناشئة عن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الذي يرجع بدوره الى انخفاض مستوى الطلب الفعلي .

٥ ـ ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك .

٦ ـ سيادة القطاع الزراعي في هذه الدول التي تتميز بسيادة الوحدات الانتاجية الصغيرة .

٧ ـ جمود الجهاز المالي للحكومة في هذه البلدان وعدم كفايتها وضيق اسوقها النقدية والمالية .

في مثل هذه الظروف التي تتسم بها اقتصاديات البلدان النامية فان استخدام التمويل التضخمي سوف يؤدي الى زيادة مستوى العمالة، ومن ثم زيادة الدخول النقدية المتاحة للاستهلاك ، بينما لا يستطيع القطاع الزراعي الذي يسود اقتصاديات هذه الدول تلبية هذه الزيادات.

كذلك فانه ليس بالضروري أن يؤدي التضخم عن طريق اعادته لتوزيع الدخل القومي الى زيادة الادخار والاستثمار ، فاصحاب الدخول الثابتة ، سوف تنخفض دخولهم الحقيقة ، اما الجانب الاخر وهي فئة المنظمين التي اعيد توزيع الدخل لصالحهم ، فيتوقف الادخار في هذه الحالة على سلوكهم .

وقد اثبتت التجارب في الدول المتخلفة ان هؤلاء وجهوا مدخراتهم لاستثمار في فروع النشاط الاقتصادي الاقل انتاجية على مستوى الاقتصاد القومي مثل شراء العقارات ، وبناء العمارات الفاخرة ، والمتاجرة بها وفي مجال استيراد السلع الكمالية والاستهلاكية .. الخ . كما ان ارتفاع الاسعار لمدة طويلة ، قد يفقد الناس الثقة بالنقود فتتجه المدخرات الى أشكال غير منتجة من الاستثمارات .

فاستنادا الى هذه الاعتبارات التي اتينا على ذكرها ، بصدد آثار التضخم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحجج التي ساقها انصار التمويل بالتضخم ، فان معظم الاقتصاديين يجمعون على نبذ التضخم كأداة لتمويل التنمية ، على حين لا يؤيده سوى قلة يحيطونه بشروط يكاد يكون توافرها امراً مستحيلا على النحو الذي أوردناه سابقا .

لذا ينصح معظم الاقتصاديين الدول النامية ، بأن تتم التنمية الاقتصادية الرشيدة في ظل الاستقرار النقدي حتى لا يتسبب التضخم في ضياع ثمار التنمية .

ونحن نتفق في الرأي مع هؤلاء الاقتصاديين في عدم اللجوء الى هذا النوع من التمويل خصوصا وأن التجارب لم تثبت نجاح مثل هذا الأسلوب في أي من البلدان النامية ، رغم أن سياسة التمويل بالتضخم طبقت في عدد من الدول (كاليابان ، وروسيا ، والمكسيك ، ومصر ، والهند) .

ففي الهند مثلا :(٤٧) استخدمت سياسة التمويل بالتضخم ، خلال الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة بدرجات متفاوتة ، وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة خلال الخطة الخمسية الأولى ، نتيجة احاطتها بظروف مواتية ، إلا أن سياسة التمويل بالتضخم لم تنجح خلال الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة .

فخلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٥ ـ ١٩٥٦) والتي هدفت الى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها (١٢٪) حيث أعطي للتمويل بالتضخم نسبة (١٤٪) لتمويل استثمارات الخطة ، وعند التنفيذ ارتفعت هذه النسبة الى (٢٦٪) ، وفعلا ارتفع الدخل القومي في نهاية الخطة الى (٥ر١٧٪) بدلا من (١٣٪) . دون تعرض الاقتصاد الوطني الى ضغوط تضخمية ، الا أن نجاح هذه التجربة يرجع الى الأسباب التالية :

١ ـ زيادة الانتاج الزراعي في عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ بسبب تحسن الظروف الجوية وهذا ما أدى الى تدهور أسعار السلع الزراعية .

٢ ـ اتساع حجم الاقتصاد النقدي الأمر الذي استلزم زيادة عرض النقود .

٣ ـ تدهور اسعار كثير من السلع الصناعية ، نتيجة لحدوث الانكماش الذي أعقب الحرب الكورية عام ١٩٥٢ .

٤ ـ الزيادة الملحوظة في الدخل القومي ، مما استلزم زيادة الطلب على النقود .

اذا فالظروف الخاصة التي عاصرت تجربة تنفيذ هذه الخطة أدت الى امكان تلاشي آثار التمويل بالتضخم وأن هذه الظروف لم تعد تتكرر، ونادرا ما تتوفر مثل تلك الظروف لكي تنجح عملية التمويل بالتضخم .

ومع اعتقادنا بعدم اللجوء الى التمويل بالتضخم لتمويل التنمية في البلدان النامية من المفيد الاشارة الى أن التضخم أصبح حقيقة واقعة في معظم البلدان النامية ، وأخذ يهدد كيان واستقرار اقتصاديات هذه الدول .



الفصل الثاني

الادخار في القطر العربي السوري ودوره في

تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعرفنا في الأبحاث السابقة من هذه الدراسة على مسألة الادخار من جوانبها المختلفة اذ تعرفنا على مفهوم الادخار وبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به ، والعوامل التي تتحكم في تحديد حجم المدخرات ، كما تناولنا الادخار في البلدان النامية ودوره في تمويل التنمية فتعرفنا على حجم وطبيعة المدخرات في هذه البلدان ، والأسباب التي تقف وراء انخفاض حجم المدخرات ، وما هي الوسائل والطرق المتاحة والتي يمكن استخدامها لتقوم بتعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية .

وفي هذا الفصل سوف نتناول الادخار في القطر العربي السوري ودوره في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن اقتصاد القطر العربي السوري ، هو أحد الاقتصاديات النامية التي تعاني من مشكلة ضآلة معدلات الادخار ، وعدم كفاية المدخرات الوطنية المتاحة ، لتمويل عملية التنمية المنشودة ، ويرى في رفع معدل الادخار الوسيلة الاساسية لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة .

ولهذا فان هذا الفصل سوف يتناول دراسة لدور الادخار في تمويل التنمية في القطر حيث نتعرف في البحث الأول على حجم وطبيعة المدخرات

الوطنية المتاحة ومدى كفايتها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حجم المدخرات المتحققة . ثم نتناول في البحث الثاني أهم الوسائل والطرق المتبعة في تعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية ، وفي البحث الثالث والأخير سوف نقوم باجراء دراسة تحليلية لاجهزة تجميع وتعبئة المدخرات في القطر العربي السوري .



المبحث الأول

المدخرات الوطنية ومدى كفايتها في تمويل

التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة

ان اقتصاد القطر العربي السوري . يشبه الى حد كبير اقتصاديات معظم البلدان النامية غير النفطية ، وان دراسة لواقع هذا الاقتصاد يمثل نموذجا لاقتصاديات البلدان النامية . فالاقتصاد السوري اقتصاد نامي. وتتجلى هـذه الصفة في كل مظهر من مظاهره ولكي نتعرف على حجم وطبيعة المدخرات الوطنية المتاحة ، ومدى كفايتها لتمويل عملية التنمية من المفيد التعرف على اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس لنا واقـع هذا الاقتصاد ، والصعوبات التي تعترض مسيرته التنموية . والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، ومدى كفايتها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اتجاهات نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي

ومتوسط نصيب الفرد

ان اي دراسة لتطور الناتج المحلي الاجمالي ، لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني ، لأن اي دراسة لهذا المؤشر دون أخـذ معدل النمو السكاني بعين الاعتبار ، لا تعكس لنا الزيادة الحقيقيـة في متوسط دخل الفرد وبالتالي قدرته على الادخار . وبالتالي فان أي زيادة في متوسط نصيب الفرد لا بد وأن تكون نتيجة زيادة في معدل الناتج المحلي

الاجمالي اكبر من معدل الزيادة في النمو السكاني ويوضع لنا الجدول رقم /٩/ اتجاهات نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد خلال فترة الثمانينات .

من الجدول رقم /٩/ يتبين لنا أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع من (٥١٢٧٠) مليون ليرة سورية في سنة ١٩٨٠ الى (٢٠٣٢٢٧) مليون ليرة سورية في سنة ١٩٨٩ . اي بزيادة قدرها (٢٩٦٪) عن مستواه في بداية الفترة أي أن متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال عقد الثمانينات تبلغ (٢٩٫٦٪) .

كما يوضح لنا الجدول ان عدد السكان في القطر قد ارتفع من (٨٧٠٤) مليون نسمة في سنة ١٩٨٠ الى (١١٧١٩) مليون نسمة في سنة ١٩٨٩ . أي ان السكان كانوا يتزايدون بمعدل متوسط قدره (٣٫٥٪) سنويا .

وهذا يعني ان الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة يتزايد بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان ، وهذا ما ادى الى زيادة متوسط نصيب الفرد الاسمي من (٥٨٩٠) ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (١٧٣٤٢) ليرة سورية في عام ١٩٨٩ .

اي أن متوسط الفرد الاسمي حقق زيادة ملموسة خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل النمو السنوي وسطيا (١٩٫٤٪) ولكن على الرغم من ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اعلى من معدل نمو السكان بشكل كبير ، الا أن هذا الفرق لايعكس تحسن وارتفاع مستوى معيشة السكان خلال هذه الفترة . فلا بد لنا من التعرف على مستوى الاسعار السائدة ، واثرها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، نتيجة لظروف التضخم التي سادت القطر خلال هذه الفترة .

---

* الرقام مبدئية .

الجدول رقم / ٩/

اتجاهات نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد خلال الثمانينات

السنوات	عدد السكان بالالاف	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون / ل.س	الناتج المحلي بأسعار ١٩٨٥ مليون / ل.س	متوسط نصيب الفرد الاسمي ليرة سورية	متوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة ليرة سورية
١٩٨٠	٨٧٠٤	٥١٢٧٠	٧٢٠٧٨	٥٨٩٠	٨٠٢٤
١٩٨١	٨٩٩٦	٦٥٧٧٧	٧٨٩٣١	٧٣١٢	٨٤٩٦
١٩٨٢	٩٢٩٨	٦٨٧٨٨	٨٠٦٠٦	٧٣٩٨	٨٣٨٦
١٩٨٣	٩٦١١	٧٣٢٩١	٨١٧٥٨	٧٦٢٦	٨٢٢٣
١٩٨٤	٩٩٣٤	٧٥٣٤٢	٧٨٤٢٩	٧٥٨٤	٧٦٢٠
١٩٨٥	١٠٢٦٧	٨٣٢٢٥	٨٣٢٢٥	٨١٠٦	٧٨٤٠
١٩٨٦	١٠٦١٢	٩٩٩٣٣	٧٩١٠٩	٩٤١٧	٧١٨٧
١٩٨٧	١٠٩٦٩	١٢٧٨٤٧	٨٠٨٠٣	١١٦٥٥	٧١٣٢
١٩٨٨	١١٣٣٨	١٨٤٧٢٤	٩٠٥٥١	١٦٢٩٢	٧٧١٤
١٩٨٩ (*)	١١٧١٩	٢٠٣٢٢٧	٨٧٤٠٢	١٧٣٤٢	٧١٨٨

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ .

لذلك لابد لنا من اجراء مقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ومقارنته بمعدل النمو السكاني . فلو عبرنا عن الناتج المحلي الاجمالي باسعار سنة ١٩٨٥ لوجدنا ان هذا الناتج قد ارتفع من (٨٢٠٧٨) مليون ليرة سورية سنة ١٩٨٠ الى (٨٧٤٠٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٨٩ . أي ان الناتج المحلي الاجمالي قد زاد خلال هذه الفترة بنسبة لاتتعدى (٢ر٢١٪) ، عن مستواه في بداية الفترة أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (١ر٢٪) .

وبالطبع فان هذه النسبة اقل من نسبة الزيادة في معدل النمو السكاني وان الفرق بين المعدلين (١ر٢٪ ـ ٥ر٣٪ = ٤ر١٪) يمكن ان يعكس لنا تدهور الدخل بالاسعار الثابتة للفرد خلال الفترة المذكورة .

ونلاحظ من خلال الارقام ان متوسط نصيب الفرد بالاسعار الثابتة قد انخفض بشكل كبير خلال هذه الفترة ، فبينما كان متوسط نصيب الفرد خلا عام ١٩٨٠ حوالي (٨٠٢٤) ليرة سورية انخفض هذا المتوسط الى (٧١٨٨) ليرة سورية عام ١٩٨٩ .

وبالطبع فان انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، يعني انخفاض مستوى معيشة العديد من السكان اصحاب الدخول المحدودة ، مما يضعف من قدرتهم على الادخار .

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق :

بعد ان تعرفنا على تطور الناتج المحلي الاجمالي ، مقارنة بمعدل النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج ، من المفيد والمهم ان نتعرف على توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب عناصر انفاقه ، لنتمكن من معرفة مدى كفاية الناتج المحلي الاجمالي لتغطية الاستهلاك النهائي والاستثمار اللازم لتمويل عملية التنمية المنشودة .

الجدول رقم / ١٠/

الناتج المحلي حسب الانفاق خلال الثمانينات وبالاسعار الثابتة لعام / ١٩٨٥/

(بملايين الليرات السورية)

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩*
١ - الاستهلاك	٦٦٨٨٠	٧١٩١٩	٦٩٧٢٨	٦٩٢٧٣	٦٥٩١١	٧٣٩٤٠	٦٦١٥٤	٧٧١٠٢	٨٦٤٧٥	٥٩٧٧٠
خاص	٥٠٠٠٠	٥٤٢٢١	٥١٠٢١	٤٩٥٦٨	٤٤٥٢٦	٥٤١٥٥	٤٨٣٦٦	٦٣٣٤٠	٧٣٥٦٦	٤٤٥٥١
عام	١٦٨٨٠	١٧٦٩٨	١٨٧٠٧	١٩٧٠٥	٢١٣٨٥	١٩٧٨٥	١٧٧٨٨	١٣٧٦٢	١٢٩٠٩	١٥١١٩
٢ - الاستثمار	١٦٦٤٨	١٧٠٤٥	١٧٥٤٩	١٨٦١٥	١٨٨٥١	١٩٧٨٤	١٧٦٠٦	١١٨٥٨	١١٤٣٧	١٠٩٩٤
خاص	٥٩٧٦	٦٣٥٢	٦٧٥٤	٦٣٧٥	٦٦٤٧	٦٥١٩	٦٦٥٢	٥٢٠٤	٣٣٦٦	٣٣٠٠
عام	١٠٦٧٢	١٠٦٩٣	١٠٧٩٥	١٢٢٤٠	١٢٢٠٤	١٣٢٦٥	١٠٩٥٤	٦٦٥٤	٨٠٧١	٧٦٩٤
٣- صافي التعامل الخارجي	-١١٤٥٠	-١٠٠٣٣	-٦٦٧١	-٦١٣٠	-٦٣٣٣	-١٠٤٩٩	-٤٦٥١	-٨١٥٧	-٧٣٦١	١٦٦٣٨
صادرات	٨٧١٤	٨٤٨٧	٨٩٣٤	٩٢٦٣	٨٨٧٥	١٠٢٤٥	١٢٣٠٢	١٥٠٤٧	٢٠٥٨٩	٥١٣٤٤
واردات	٢٠١٦٤	١٨٥٢٠	١٥٦٠٥	١٥٣٩٣	١٥٢٠٨	٢٠٧٤٤	١٦٩٥٣	٢٣٢٠٤	٢٧٩٥٠	٣٤٧٠٦
٤ - الناتج المحلي (١ + ٢ + ٣)	٧٢٠٧٨	٧٨٩٣١	٨٠٦٠٦	٨١٧٥٨	٧٨٤٢٩	٨٣٢٢٥	٧٩١٠٩	٨٠٨٠٣	٩٠٥٥١	٨٧٤٠٢
٥ - المدخرات المحلية (٤ - ١)	٥١٩٨	٧٠١٢	١٠٨٧٨	١٢٤٨٥	١٢٥١٨	٩٢٨٥	١٢٩٥٥	٣٧٠١	٤٠٧٦	٢٧٦٣٢

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ .

* : أرقام مبدئية .

ويمثل الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق مجموع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية ، واجمالي تكوين راسمال (الاستثمار) وصافي التعامل الخارجي . ويبين لنا الجدول رقم /١٠/ اجمالي الانفاق المحلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ .

آ ـ الاستهلاك المحلي :

من خلال الجدول رقم /١٠/ يتبين لنا ان تطور الاستهلاك يتبع تطور الناتج المحلي الاجمالي بين التوسع والانكماش . فقد بلغ اجمالي الاستهلاك (العام والخاص) عام ١٩٨٠ (٦٦٨٨٠) مليون ليرة سورية، تراجع الى (٥٩٧٧٠) مليون ليرةسوريةعام ١٩٨٩ أي بنسبة (٦ر١٠ ٪). فقد بلغ متوسط نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة الدراسة حوالي (٨٧٪) .

ب ـ الاستثمار :

تراوحت المصروفات على تكوين رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة حوالي / ١٦ / مليار ليرة سورية سنويا . وبالرغم من التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة فان متوسط نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت حوالي (٢٠ /) تقريباً وان حوالي (٦٥ ٪) من هذه الاستثمارات تتم عن طريق القطاع العام .

ومن الملاحظ ان حجم الانفاق الاستثماري قد تقلص في السنوات الثلاث الاخيرة من عقد الثمانينات ، حيث وصلت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي الى (٥ر١٢٪) في عام ١٩٨٩ .

ويعزى الانخفاض في حجم الانفاق الاستثماري الى رغبة الحكومة في تخفيض الانفاق في حدود الامكانيات المتاحة . في سبيل تصحيح الاوضاع الاقتصادية ، اذ اقتصر الانفاق الاستثماريعلى الاستثمارات الضرورية واللازمة للنشاط الانتاجي .

ج ـ صافي التعامل الخارجي :

يمثل صافي التعامل الخارجي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويطلق عليه احيانا (فجوة الموارد المحلية) .

يشير صافي التعامل الخارجي الى عجز في الميزان التجاري خلال فترة الثمانينات حيث بلغت نسبته باستثناء عام ١٩٨٩ حوالي (٨ر٩٪٠) من الناتج المحلي الاجمالي اما خلال عام ١٩٨٩ فقد حقق صافي التعامل الخارجي فائضا قدره (١٦٦٣٨) مليون ليرة سورية ، اي مايشكل نسبة (١٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

ونود الاشارة هنا ، ان الفائض في الميزان التجاري المتحقق خلال عام ١٩٨٩ جاء نتيجة الى :

١ ـ سياسة ترشيد وضغط الاستيراد التي اتبعتها الحكومة في الاونة الاخيرة .

٢ ـ اتفاق المدفوعات المنظم مع الاتحاد السوفياتي ، حيث ان معظم صادرات القطر خلال هذا العام كانت الى الاتحاد السوفياتي اىفاء لمديونية القطر .

ويظهر لنا الشكل رقم /١/ تطور نسبة كل من الصادرات والمستوردات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات .

د ـ المدخرات المحليـة :

كما هو الحال بالنسبة لتطور الاستهلاك ، كذلك فان تطور الادخار يتبع تطور الناتج المحلي الاجمالي فكلاهما دالة في الدخل . ومن المعلوم لدينا انه عندما ترتفع نسة الاستهلاك فان نسبة الادخار لا بد أن تنخفض

الشكل رقم / ١ /
نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي



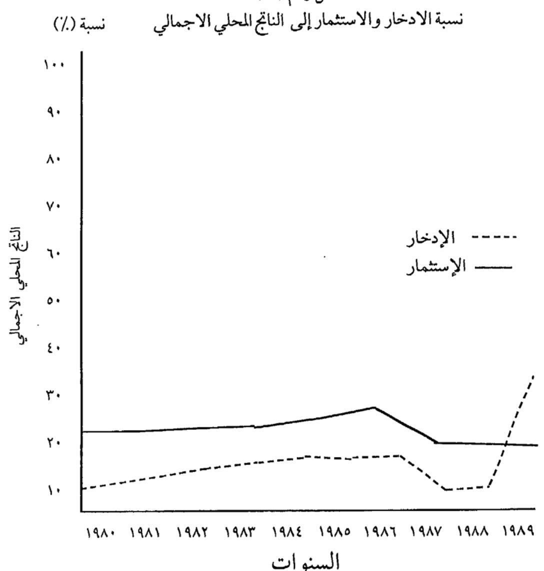
والعكس صحيح . فحجم المدخرات هي عامل متبقي من الناتج المحلي بعد طرح حجم الاستهلاك . لذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم /١٠/ انه عندما يرتفع حجم الاستهلاك بنسبة أعلى من حجم الناتج المحلي الاجمالي فان حجم الادخار ينخفض . لذلك فان تطور حجم الادخارات

المحلية لم يأخذ منحى ثابت خلال فترة الدراسة فقد بلغت نسبة المدخرات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات حوالي (١٣٪) . واستطاعت هذه المدخرات تمويل حوالي (٧٠٪) من الاستثمارات المنفذة خلال هذه الفترة .

ويظهر لنا الشكل رقم /٢/ تطور نسبة كل من الادخار والاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الثمانينات .

الشكل رقم /٢/

نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي



نلاحظ من الشكل رقم / ٢ / أن حجم المدخرات الوطنيــة المتحققة خـلال فترة الثمانينات ، لم تأخـذ منحى ثابت ولم تتمكن مـن تمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية خـلال هذه الفترة ، رغم أن حجم الانفاق الاستثماري قد قلص خلال هذه الفترة ، وخاصة خلال السنوات الثلاثة الاخيرة من فترة الثمانينات .

ولكي نتعرف على طبيعة المدخرات الوطنية ، لا بد لنا من التعرف على مصادر الادخار القطاعية والتي تقسم عادة الى مدخرات الافراد ، ومدخرات قطاع الاعمال ، ومدخرات القطاع الحكومي ، ونظرا لعدم وجود احصائيات تتناسب مع هذا التقسيم ، رأينا تقسيم مصادر الادخـار القطاعية الى مدخرات القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام .

مدخرات القطاع الخاص :

تشمل مدخرات القطاع الخاص (مدخرات الأفراد ومدخرات قطاع الأعمـال الخاص) ونظرا للصعوبات التي صادفتنـا في الحصـول على مدخرات هذين القطاعين بشكل مستقل ، باعتبار أن قطاع الأعمال الخاص في القطر ، يتميز بغلبة المنشآت والمحلات الصغيرة ، والتي لا تمسك دفاتر محاسبية ، وبالتالي لا يمكن التعرف على حجم نشاطها الاقتصادي ، ولا على أرباحها الحقيقيـة ومدخراتها المتحققـة ، حتى ان المنشـآت الكبيرة ، غالبا ما تخفي حجم نشاطهـا الحقيقي وأرباحها المتحققـة ، ونتيجة لذلك لم نتمكن من معرفـة حجم المدخرات المتحققة لدى هـذا القطاع ، باعتبار أن أرباح هذا القطاع يعاد استثمارها مباشرة في نفس النشاط الذي تزاوله ، دون أن تظهر في سوق رأس المال ، لذلك قمنا بتجميع حصيلة الودائع والمدخرات لدى المصارف المتخصصة مجتمعـة حسب طبيعتها (ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل) وحسب القطاع (عـام ، خاص) خلال فترة الثمانينات .

ويظهر لنا الجدول رقم / ١١ / تطور حجم ودائع ومدخرات القطاع الخاص لدى المصارف المتخصصة خلال فترة الثمانينات .

الجدول رقم / ١١/ *

تطور حجم ودائع ومدخرات القطاع الخاص لدى المصارف المتخصصة

(بملايين الليرات السورية)

السنوات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ودائع ومدخرات القطاع الخاص	٥٤٨٠	٦٩٧٢	٨٨٢٠	١١٤٦٩	١٤٧٩٤	١٧٣١٦	١٩٩٢٤	٢٢٧٤١	٢٤٦٩٤	٢٩٧٤٢

يلاحظ من خلال الجدول رقم /١/ ان هناك تطورا ملحوظا في حجم ودائع ومدخرات القطاع الخاص ، حيث ارتفع حجم الودائع من (٥٤٨٠) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٢٩٧٤٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي بزيادة قدرها (٥٤٢ ٪) . الا انه لابد من الاشارة الى أن القسم الاكبر من هذه الودائع يشمل ودائع تحت الطلب ، وهذا النوع من الودائع لا يمكن اعتباره ادخارا ، باعتبار ان هذه الودائع واجبة الدفع في أية لحظة ، وبالتالي فإن المصارف المتخصصة لا تملك حرية توظيف وتثمير هذه الودائع الا في حدودمعقولة وسوف نتطرق الى طبيعة الودائع وتوزعها بين القطاعين العام والخاص بشيء من التفصيل في البحث الثالث لدى دراسة أجهزة تعبئة وتشجيع المدخرات في القطر .

مدخرات القطاع العام :

وتشمل مدخرات قطاع الاعمال العام (والتي تمثل في القطر مؤسسات وشركات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي) ومدخرات الحكومة .

فبالنسبة لمدخرات المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، لم نتمكن من الحصول على حجم مدخراتها الفعلية من واقع الميزانيات الحقيقية ، لذلك حصلنا على حجم الفوائض الاقتصادية لهذه المؤسسات المقرر تحويلها الى صندوق الدين العام ، وذلك من واقع الموازنات التقديرية السنوية الصادرة عن وزارة المالية ــ حيث تقسم هذه الفوائض الى قسمين :

١ ــ فائض الموازنة :

ويتألف من الارباح والاحتياطيات ، والتي تعتبر بمثابة ايراد نهائي للصندوق ولا حق الجهة الموردة لهذا الفائض أن تطالب به .

٢ ــ فائض السيولة :

ويتألف من الاستهلاكات السنوية وللمؤونات السنوية ، وتؤخذ المبالغ الموردة الى الصندوق على شكل اكتتاب بتسهيلات اسمية باسناد الدين العام .

علما بان الاحتياطيات الاجبارية الخاصة لدى المصارف تدخل في فائض السيولة ، ويجري توريدها على شكل اكتتاب باسناد الدين العام .

وسوف نتعرف على حجم الفوائض الاقتصادية لهذه المؤسسات من خلال الجدول التالي :

يلاحظ من الجدول رقم /١٣/ أن مجموع الفائض المتاح والذي يمثل هنا فائض الموازنة وفائض السيولة ، كان ينمو بشكل مضطرد خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٨٥ ، وقد انخفض بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات ١٩٨٨ ــ ١٩٨٩ وفي عام ١٩٩٠ . ويلاحظ أن انخفاض حجم الفائض المتاح يرجع الى انخفاض فائض الموازنة والذي يمثل كما هو معلوم الارباح والاحتياطيات للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .

الجدول رقم / ١٢/

الفوائض الاقتصادية للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي المقرر تحويلها إلى صندوق الدين العام موزعة حسب القطاعات الاقتصادية الأساسية خلال فترة الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

السنوات	فائض الموازنة				المجموع (١)	فائض السيولة				المجموع (٢)	المجموع (٢+١)
	الزراعة	الصناعة والتعدين	البناء والتشييد	الخدمات		الزراعة	الصناعة والتعدين	البناء والتشييد	الخدمات		
١٩٨٠	٨٦	٦٥١٧	١٥٠	٧٤٠	٧٤٩٣	١٠	٧١٧	١٢٠	٢٦٤	١١١١	٨٦٠٤
١٩٨١	١٠٠	٦٧١٩	٢٤١	٩٣٣	٧٩٩٣	٢٨	١١٤١	٢٦٣	٦٦٧	٢٠٩٩	١٠٠٩٢
١٩٨٢	٨٥	٦٨٢٠	٥٦٣	١٤٧٧	٨٩٤٥	٦٢	١٦١٩	٣٧٧	٨١١	٢٨٦٩	١١٨١٤
١٩٨٣	١٩	٦٦٣٧	١٥٩	١٦٧٨	٨٤٩٣	٢٨	٢٤١٩	٣٠١	٦٥٩	٣٤٠٧	١١٩٠٠
١٩٨٤	٢٧	٦٤٩٤	٥١٩	١٧٣٤	٨٧٧٤	٤٠	٢٦٨٢	٣٥٦	٧٥٠	٣٨٢٨	١٢٦٠٢
١٩٨٥	٣٩	٦٣٢٦	٢٧١	٢٠٠٧	٨٦٤٣	٥٨	٢٧١٤	٣٨٢	٧٧٧	٣٩٣١	١٢٥٧٤
١٩٨٦	٢٧	٦٣٩٨	٢٣٤	٣٤١٧	١٠٠٧٦	٤٣	٢٤٦٨	٤٨٨	٨٣٢	٣٨٣١	١٣٩٠٧
١٩٨٧	٣٨	٥٧٣٣	٣٣١	٣٩٧٢	١٠٠٧٤	٦١	٢٦٠٥	٥٦١	٩٠١	٤١٢٨	١٤٢٠٢
١٩٨٨	٩٣	٤٢٦٢	٢١٣	٢٣٠٢	٦٨٧٠	٥٩	٢٢٥٧	١١١٨	٨٦٣	٤٢٩٧	١١١٦٧
١٩٨٩	٧٣	٣٧٩٨	١٧٢	٢١١٢	٦١٥٥	٦١	٢١٨٨	٩٧٦	٩٩٧	٤٢٢٢	١٠٣٧٧
١٩٩٠	٢٠٥	٤٠٣٣	١٤٦	٣١٧١	٧٥٥٥	٧٥	٢٧٥٣	٩٢٩	١١٠٣	٤٨٦٠	١٢٤١٥

المصدر : الموازنات التقديرية السنوية الصادرة عن وزارة المالية في القطر العربي السوري.

كما يلاحظ ان قطاع الصناعة والتعدين يحتل المرتبة الاولى في حجم الفوائض الاقتصادية المقدرة سواء ما يمثل منها فائض الموازنة أو فائض السيولة ، يليها قطاع الخدمات ثم البناء والتشييد وأخيرا قطاع الزراعة . علما بأن القطر العربي السوري هو من البلدان الزراعية ، ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني .

ومن المفيد الاشارة الى حقيقتين مهمتين وهما : أن الفائض المتاح للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي يشمل فائض السيولةوهذا الفائض لا يمثل ارباحا لهذه ـ المؤسسات بل هو عبارة عن الاستهلاكات والمؤونات السنوية وتعتبر بمثابة قروض داخلية الى صندوق الدين العام . اما الحقيقة الثانية وهي أن الفائض المتاح المتوفرة ارقامه امامنا لا تعبر عن الحقيقة ، على اعتبار أن هذه الأرقام جميعها أرقام تقديرية وأن الأرقام الفعلية عن حجم الفوائض المتحققة لم نتمكن من الحصول عليها ، واعتقد بانها أقل من ذلك بكثير . ان لم تكن سلبية ، حيث عانت معظم مؤسسات القطاع العام الانتاجي من خسائر كبيرة خلال فترة الثمانينات . كما اضطر قسم كبير منها الى التوقف عن العمل ، بسبب هذه الخسائر ، وعدم توفر المواد الاولة ومستلزمات الانتاج اللازمة لها .

اما بالنسبة للمدخرات الحكومية ، فان الامر لم يختلف عن واقع معظم البلدان النامية حيث تعاني الميزانية الحكومية من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات ، بسبب عدم كفاية الايرادات الجارية لمواجهة الاستهلاك الحكومي المتزايد لاسباب عديدة من أهمها : معدل النمو السكاني الذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم . واتساع المدن بشكل كبير بسبب الهجرة من الريف الى المدينة والتضخم في الجهاز الاداري ـ الحكومي ، وارتفاع نسبة الهدر في منشآت الاعمال الحكومية ... الخ .

ويظهر لنا الجدول رقم /١٣/ العجز المزمن في الميزانية الحكومية نتيجة ارتفاع نسبة النفقات العامة عن الايرادات العامة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي .

الجدول رقم / ١٣/

ايرادات العامة والنفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الجمالي

السنوات	نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٠	٣٨,٠٨	٤٧,٩٨	- ٩,٩
١٩٨١	٣٣,٤٦	٤٠,٦٦	- ٦,٢
١٩٨٢	٣٥,٧	٤٥,٤	- ٩,٧
١٩٨٣	٣٦,٩	٤٥,٩	- ٩,٠
١٩٨٤	٢٩,٣	٤٦,٥	- ١٧,٢
١٩٨٥	٤٠,٠	٥١,٧	- ١١,٧
١٩٨٦	٣٥,٣	٤٣,٧	- ٨,٤
١٩٨٧	٣٣,٠	٣٣,٠	-
١٩٨٨	٣٥,٨	٣٥,٨	-

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الوحد (الملاحق الاحصائية)

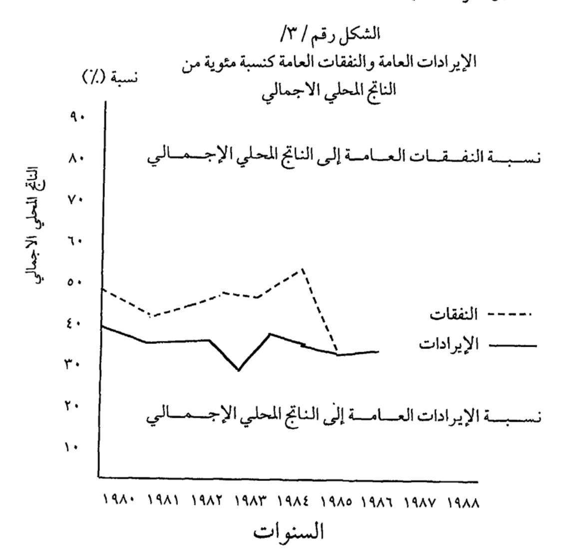
تقرير عام : ١٩٨٦ ، ص (٣٥٦ - ٣٦٠)، وتقرير عام ١٩٨٩ ، (ص٣٦٠-٣٦٩).

يلاحظ من خلال الجدول رقم /١٣/ ان الميزانية الحكومية تعاني من عجز مستمر حتى عام ١٩٨٦ وهذا يعني ان المدخرات الحكومية سلبية طيلة هذه الفترة ؛ وبدءاً من عام ١٩٨٧ استطاعت الحكومة نتيجة سياسة ترشيد وضغط الانفاق العام التي اتبعتها الى تلافي هذا العجز في الميزانية الحكومية .

ويظهر لنا الشكل رقم /٣/ العجز المزمن في الميزانية الحكومية خلال فترة الثمانينات .

الشكل رقم / ٣/

الإيرادات العامة والنفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي



ونتيجـة لعدم كفاية المدخرات المحلية بمصادرها المختلفة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية ، لجأ القطر العربي السوري . مثل بقية معظم البلدان النامية الى التمويل الخارجي ، لتغطية العجز في فجوة الموارد المحلية ، ولتأمين الموارد اللازمة لاستثمارات التنميـة المختلفـة .

التمويل الخارجي (المدخرات الأجنبية) :

منذ الاستقلال كان لزاما على القطر العربي السوري بناء جيـش قوى ، مـع ما يتطلبه من مستلزمات دفاعيـة ونفقات باهظة ، نظرا لارتباط سوريا العضـوي بالقضايا القوميـة ، وبالصـراع العربي ـ الاسرائيلي . وقـد انعكس ذلك بالطبـع على الشـؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وعلـى الرغم من ان القطـر ، لم يبـدأ بتنفيذ خططـه الخمسية الا في عـام (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) الا أن عمليـة التنمية ، بدات منـذ الاستقلال ، عن طريق القيام ببعض المشروعات الهامة . وبنتيجة عدم كفاية المـوارد الوطنية (ادخـارات ، ضرائب ورسوم) أمـام المهام الاقتصادية والدفاعيـة اضطر القطـر العربي السـوري أن يستعين بالقروض الخارجية لسد الفجوة القائمة بين ازدياد النفقات العامـة ومستلزمات الدفاع الوطني والاحتياجات الاستثمارية المستهدفة وبين المدخـرات والايرادات المتاحة ، لتنفيـذ الخطط الخمسيـة المعتمدة وتحقيق التنمية الاقتصادية الطموحة .

وهكذا أخذ الدين العام الخارجي ، دورا مهما واساسيا في تمويل الموازنة العامة للدولة ، وبدأ يشكل مصدراً من مصادر تغطية الانفاق العام ، نتيجة محدودية الموارد(١) .

وقد تعرفنا سـابقا على حجم وطبيعة المدخرات الوطنية المتحققة خلال فترة الثمانينات وسوف نتعرف فيما يلي على تطور اعتمادسورية

على القروض الخارجية لتدويل المشاريع الاستثمارية خلال الخطط الخمسية المعتمدة .

بدأ الاقتراض الخارجي في سوريا عام ١٩٥٠ بمبلغ قدره (٦) ملايين دولار أمريكي من المملكة العربية السودية(٢) ، ثم اخذت القروض تنمو تبعا لتطور عمليات التنمية في القطر . لتساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية المعتمدة خلال الخطط الخمسية .

وبالفعل ساهمت القروض الخارجية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الخطط الخمسية كافة(٣) . فقد بلغت خلال الخطة الخمسية الاولى لسنوات (١٩٦١ – ١٩٦٥) مبلغ (٢٢٣ر٨) مليون ليرة سورية من مجموع الموارد الفعلية البالغة (١١٨٧ر٤) مليون ليرة سورية أي بمعدل (١٩ ٪) ، وقد ارتفعت النسبة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ – ١٩٧٠) الى (٣٧ ٪) بسبب زيادة الحاجة الى القروض الخارجية في سنة ١٩٦٧ والسنوات التي تلتها بسبب الحرب اذ بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية الفعلية (١٥٥ر٨) مليون ليرة سورية في الموازنة الانمائية لسنة ١٩٦٧ أي بنسبة (٥٢ ٪) من مجموع الموارد الفعلية في الموازنة للسنة المذكورة البالغة (٢٩٥ر٨) مليون ليرة سورية .

واذا تتبعنا مدى اعتماد سورية على الموارد الخارجية (القروض والتسهيلات الائتمانية) خلال الفترة من (١٧٩١ – ١٩٩٠) وهي سنوات الخطط الخمسية ، الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة كما هو موضح في الجدول رقم /١٤/ . نلاحظ أن نسبة الموارد الخارجية الى مجموع الموارد المخصصة لتغطية اعتمادات المشاريع الاستثمارية من واقع الموازنة العامة للدولة قد بلغ متوسط النسبة خلال الخطة الثالثة (٢٩ ٪) ، وقد انخفضت النسبة في الخطة الرابعة لتصل الى (١٨ ٪) ثم تناقصت الى نسبة (١١ ٪) خلال الخطة الخمسية الخامسة ، اما خلال الخطة الخمسية السادسة فكانت النسبة

(١٥ ٪) الا أن هـذه النسبة كانت تنخفض وترتفـع تدريجيا فقد انخفضت الى أدنى مستوى لها طيلة سنوات الخطط الخمسية في عام ١٩٨٦ لتصل الى نسـبة (٩ ٪) فقط ، بينمـا وصلت الى حوالي (٢١ ٪) عام ١٩٨٨ .

الجدول رقم /١٤/

تطور اعتماد سورية على الموارد الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية خلال الخطط الخمسية (من سنة ١٩٧١ ولغاية ١٩٩٠)

بملايين الليرات السورية

الخطط الخمسية	السنة	اعتمادات المشاريع الاستثمارية		المجموع	نسبة الموارد الخارجية إلى مجموع الموارد
		الموارد المحلية	الموارد الخارجية		
الثالثة	٧١-١٩٧٥	١٠٨٦٣	٣٠٣٥	١٣٨٩٨	٪٢٩
الرابعة	٧٦-١٩٨٠	٤٥٨٢٣	١٠٣٤٣	٥٦١٦٦	٪١٨
الخامسة	٨١-١٩٨٥	٧٦١٨٥	٨٨٩٣	٨٥٠٧٨	٪١١
	١٩٨٦	١٧٥٨٣	١٧٥٠	١٩٣٣٣	٪٩
	١٩٨٧	١٥٣٦٥	٢١٤٣	١٧٥٠٨	٪١٢
السادسة*	١٩٨٨	١٧٣٤٠	٤٥٤٠	٢١٨٨٠	٪٢١
	١٩٨٩	١٧٧٥٦	٣٨٤٠	٢١٥٩٦	٪١٨
	١٩٩٠	٢١٠٢٣	٣٢٧٦	٢٤٢٩٩	٪١٣
مجموع السادسة	٨٦-١٩٩٠	٨٩٠٦٧	١٥٥٤٩	١٠٤٦١٦	٪١٥

المصدر : نعوم إبراهيم عبود، حلقة دراسية حول ادارة المديونية الخارجية ، الكويت (٥-٩ أيار) ١٩٩٠ . المعهد العربي للتخطيط ، (ص١٣-١٤).

* الخطة الخمسية السادسة ظهرت ، إلا أنها لم تعتمد رسمياً .

نود الاشارة هنا الى أن اعتماد القطر العربي السوري ، على الموارد الخارجية لم يختلف عن واقع معظم البلدان النامية ، حيث اتجهت هذه الموارد نحو تمويل شراء السلع الاستهلاكية ، الذي زاد الطلب عليها بشكل كبير خلال فترة الثمانينات ، ولم يتمكن الجهاز الانتاجي من تلبية هذا الطلب المتزايد ، كما استخدمت القروض الخارجية في شراء المعدات العسكرية ، وحتى القروض الموجهة نحو المشاريع الانتاجية ، فكثيرا ما كانت تستخدم في مشاريع البنيةالتحتية اللازمة لعملية التنمية،كاقامة محطات المياه والكهرباء والسدود ..الخ. وهذا ما أوقع القطر في أزمة سداد فوائد وأقساط الديون الخارجية نتيجة عدم توفر القطع الاجنبي اللازم .

ويبين الجدول رقم /١٥/ تطور حجم الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي خلال فترة الثمانينات .

الجدول رقم / ١٥/
تطور حجم الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الدين العام الخارجي*	٢١٠٧	٢١٩٤	٢٩٩٥	٣٠٣٩	٢٤٩١	٣٥٢٨	٤٤١٢	٤٦٧٨
خدمة الدين العام الخارجي	٢٩٧	٢٩٨	٣١٦	٣٠٤	٢٧٦	٢٩٥	٢٩٦	٣٦٥

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الاحصائية).

يلاحظ من خلال الجدول رقم /١٥/ ارتفاع حجم الدين العام الخارجي بشكل ملحوظ ، فبينما كان حجم الدين عام ١٩٨٠ حوالي (٢١٠٧) مليون دولار أمريكي ارتفع ليصل الى (٤٦٧٨) مليون دولار

عام ١٩٨٧ . كما ارتفع حجم خدمة الدين من (٢٩٧) مليون دولار عام ١٩٨٠ ليصل الى (٣٦٥) مليون دولار عام ١٩٨٧ . حيث بلغ حجم الفوائد على الديون حوالي (١١٢) مليون دولار ، وحجم الاقساط (٢٥٣) مليون دولار خلال عام ١٩٨٧ .

وبالطبع فان مبلغ بهذا الحجم على مستوى اقتصاد القطر ليس بهذه البسالة . واعتقد أنه بسبب زيادة الاعتماد على الموارد الخارجية ، لتمويل التنمية ، وبسبب سوء توجيه الموارد الخارجية الى المشاريع الاكثر انتاجية وعائدية ، وقع القطر في أزمة مديونية وعجز في توفر القطع الاجنبي اللازم لعملية التنمية ، وهذا ما جعل القطر يلجأ الى عقد اتفاقات للمدفوعات مع الدول الدائنة له ، واعتقد أن هذه الاتفاقات في اغلبها لا تعبر عن مصلحة القطر ، بل انها تعمل على استنزاف خيرات هذا البلد ، لأن اسعار التبادل التجاري التي تسود هذه الاتفاقات ليست أسعار تنافسية ، كما أن البضائع والسلع المختلفة التي يتم تبادلها ، ليست من الجودة والمواصفات العالمية ، وفعلا يمكننا القول ان اتفاقات الدفع المنظمة بين القطر وبعض الدول الدائنة له ، خلقت مشاكل ومصاعب عديدة للقطر من أهمها : عدم توفر السيولة اللازمة لتغطية صادرات هذه الاتفاقات . وترى أنواع السلع المنتجة في القطر مما افقدها قدرتها التنافسية عالميا ، وبالتالي أساء الى جميع المنتجات السورية في العالم الخارجي .. الخ .

تمويل التنمية بالاعتماد على المدخرات الوطنية المتحققة :

بعد أن تعرفنا على حجم المدخرات الوطنية المتحققة في القطر العربي السوري خلال عقد الثمانينات ، يتضح لنا ضآلة حجم هذه هذه المدخرات وعدم كفايتها لتمويل الاستثمارات المطلوبة ، علما أن الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تقلصت كثيرا خلال فترة الثمانينات ، خاصة خلال السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات ، نتيجة جهود الحكومة في تخفيض الانفاق في حدود

الامكانيات المتاحة ، حيث اقتصر الانفاق الاستثماري على الاستثمارات الضرورية واللازمة للنشاط الانتاجي .

واذا ما اردنا معرفة مدى كفاية المدخرات الوطنية المتحققة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الخطة الخامسة الاخيرة المعتمدة . نعود الى أهداف الخطة الخمسية المحددة(٤) فنجد أن الهدف الأول لهذه الخطة يركز على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٤٤ر٧٪) خلال سنوات الخطة . أي بمعدل نمو وسطي قدره (٧ر٧٪) سنويا .

وبالطبع يحتاج تحقيق هذا الهدف تنفيذ استثمارات معينة ، وهذه الاستثمارات تحتاج الى تمويل .

فهل أن حجم المدخرات الوطنية المتحققة كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة ؟ ..

قبل الاجابة على هذا السؤال الهام ، سنعمل على تبسيط الامور بأن نفترض أن عنصر رأس المال هو العنصر النادر المحدد للنمو ، باعتبار أن هذا الافتراض يقترب جدا من واقع معظم البلدان النامية ومنها سورية . لذلك فسنعتمد في تحليلنا على نموذج (هارود دوبار ، سنجر)(٥) الذي يعتبر من أشهر نماذج النمو في الفكر الاقتصادي رغم أن هذا النموذج يتعرض الى انتقادات وجدل كبير بين الاقتصاديين لسنا هنا بصدد ذكرها .

نفترض أن معامل رأس المال المتوسط يساوي معامل رأس المال الحدي .

$$\text{فان ع} = \frac{\text{ك}}{\text{ن}} = \frac{\text{ك}}{\text{ن}} = \text{غ}$$

حيث : ك = راس المـال .

ن = الناتج المحلي الاجمالي .

ع = معامل راس المال المتوسط .

ع = معامل راس المال الحدي .

وباعتبار أن الزيادة الحاصلة في راس المال خلال فترة معينة تعادل الاستثمارات الذي تحقق في نفس الفترة . فيمكننا صياغة المعادلة رقم (١) على الشكل التالي :

$$\frac{ك}{ن} = ع = \frac{ث}{ن} = ع$$. ومنه فان ث = غ × ن (٢)

وحسب النظرية الاقتصادية فان الادخار (خ) يجب أن يعادل الاستثمار (ث) على اعتبار أن ذلك شرط توازني .

اي ان : خ = ث (٣)

ومن المعلوم ان معدل الادخار هو عبارة عن حاصل ضرب الميل المتوسط للادخار (م . م . خ .) في الناتج المحلي الاجمالي (ن) . فاذا عوضنا عن (ث) بقيمتها في المعادلة رقم (٢) نجد أن المعادلة رقم (٣) تصبح : ع × ن = م . م . خ (ن) (٤) .

وبقسمة طرفي المعادلة على عن نحصل على $\frac{ن}{ن} = \frac{م.م.خ}{ع}$ (٥) .

ولما كانت (م . م . خ) هي الميل المتوسط للادخار ، فانه يمكن النظر اليها على اعتبار أنها معدل الادخار (خ) ولذلك يمكن صياغة المعادلة رقم (٥) على الشكل التالي :

$$ى = \frac{خ}{ع}$$ (٦) حيث ى تمثل معدل نمو الناتج .

واذا ما أردنا التعرف على التغيرات التي تطرأ على مستوى معيشة الافراد ، او نتعرف على معدل نمو متوسط دخل الفرد ، والذي يتحدد عادة بحجم الناتج الاجمالي وبعدهـا السكان فيمكننا صياغـة المعادلة رقم (٦) على الشكل التالي :

$$ى = \frac{خ}{ع} - و$$ (٧) حيث (و) تمثل : معدل النمو السكاني .

وتمثل ى هنا معدل النمو في متوسط دخل الفرد .

والآن لمعرفة معدل الادخار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف نعوض بالمعادلة رقم (٦) على الشكل التالي :

$$خ = ع \times ى$$

وحسب نموذج (ما ورد دوما) فإن معامـل رأس المال الحدي للاقتصاد القومي يعادل ٣ر٣(٦) وعلى اعتبار أن معدل النمو السنوي المستهدف هو (٧ر٧٪) ، فان معدل الادخار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف يعادل (٤١ر٢٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

$$خ = ٣ر٣ \times ٧ر٧ = ٤١ر٢٥٪$$.

ولكن لو عدنا الى ارقام المجموعة الاحصائية (٧) لوجدنا أن معدل الادخار الوطني في سنة الاساس ١٩٨٠ يبلغ) ٣ر١٠٪ (من الناتج المحلي الاجمالي .

وان معدل متوسط الادخار خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١ ــ ١٩٨٥) وباسعار ١٩٨٠ يبلغ (٤ر٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

بينما معدل الادخار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف يعادل (٤ر٢٥٪) من الناتج فالفرق كبير جدا بين المعدلين . ومن هنا يتضح لنا الموقف الاستثماري للاقتصاد الوطني . فلو تركنا نمو الاقتصاد الوطني يسير بصورة طبيعية لكان معدل النمو يعادل (١٢ر٣ ٪) من معدل النمو :

$$\frac{\text{معدل الادخار}}{\text{معدل رأس المال}} = \frac{١٠ر٣}{٣ر٣} = ١٢ر٣٪ \text{ سنويا .}$$

ومن هنا يتضح لنا بان حجم الادخارات الوطنية المتحققة في سنة ١٩٨٠ غير كافية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة المقررة بالخطة بل هي غير كافية لتغطية (٥٠٪) من نسبة هذه الزيادة .

ونحن نعرف ان معدل النمو السكاني في القطر خلال فترة الثمانينات حوالي (٣ر٥٪) سنويا واذا ما طبقنا ذلك على المعادلة رقم (٧) نجد :

$$ى = \frac{خ}{ع} - و = \frac{١٠ر٣}{٣ر٣} - ٥ر٣ = -٣٨ر٠$$

وهذا يعني ان معدل النمو لمتوسط دخل الفرد سلبيا . لان معدل النمو السكاني اعلى من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

أي ان هناك تدهوراً في الناتج المحلي الاجمالي وفي مستوى معيشة الافراد . بينما تهدف الخطة الخمسية الخامسة الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل وسطي قدره (٨ر٣٪) سنويا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠(٨) .

وتجدر الاشارة الى ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المتحقق خلال عقد الثمانينات والذي تبلغمتوسط الزيادة السنوية له (٢٫٠١٪) هـو اقـل من معـدل النمـو الذي حصلنا عليـه بالمعادلة السابقـة والبالغ (٣٫١٢٪) سنويا . على الرغم من أن متوسط معدل الادخار السنوي خلال هذه الفترة تبلغ حوالي (١٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

واعتقد أن السبب في ذلك يرجع الى أن معامل راس المال الذي افترضنا انه يساوي (٣٫٣) حسب نموذج (هارود دومار) ، قد حسب على اساس النمو في الدول الرأسمالية ، والتي قطعت شوطا مهما في عملية التنمية .

بينما معامل رأس المال في البلدان الناميـة ومنها سورية لا بد أن يكون اكبر من ذلك بكثير ، خاصة خلال المراحل الاولى منعملية التنمية بسبب ما تتطلبه التنمية من استثمارات كبيرة لبناء القاعـدة التحتية للاقتصاد الوطني .

اذا نستنتج ان حجم المدخرات الوطنية المتحققة لا تكفي لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر .

وهنا يكمن جوهر المشكلة فالمطلوب رفع معدل الادخار الوطني الى أعلى معدل ممكن لتمويل عملية التنمية ، ودون المساس بمستوى معيشة الافراد وخاصة أصحاب الدخول المحدودة الا أن هـذا الهدف يصطدم بصعوبات عديدة ، فمعدل النمو السكاني في القطر مرتفع جدا ويكاد يكون من أعلى معدلات النمو في العالم ، ومعدل الادخار منخفض بسبب انخفاض متوسط دخل الافراد وارتفاع ميلهم نحو الاستهلاك وتدهور الناتج المحلي كما ان معامل رأس المال والذي يعرف عادة بأنه عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل أو الناتج بمقدار وحدة واحدة مرتفع ، وان عملية تخفيضه ليست بهذه السهولة ،

خاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بسبب ما تتطلبه عملية التنمية من استثمارات كبيرة في بناء الطرق والجسور والمدارس والمشافي ومشروعات الكهرباء والماء وشبكات الري والصرف.. الخ .. فلا شك أن مثل هذه المشروعات يحتاج الى مزيد من رأس المال، وان مثل هذه المشاريع لا تحقق مردودا في الاجل القريب .

وهذا لا يعني بالطبع بأننا وصلنا الى طريق مسدود . فلا بد من العمل بكافة الطرق والوسائل المتاحة للارتفاع بمعدل الادخار الوطني الى المستويات التي تتناسب مع احتياجات التنمية الطموحة . ولن يكون ذلك سهلا ، فالامر يتطلب مزيدا من التضحية لدى الافراد والحكومة ، بضبط وترشيد الاستهلاك الى أدنى حد ممكن ، اضافة الى مزيد من الجهود والعمل لزيادة الانتاج ، أملا في زيادة الدخول ليتمكن الافراد من زيادة مدخراتهم .



المبحث الثاني

وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية في القطر العربي السوري

لاحظنا من خلال دراستنا الى حجم وطبيعة المدخرات الوطنية المتحققة في القطر ، ضآلة حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولزيادة حجم المدخرات الوطنية ، يتطلب زيادة مدخرات الافراد ، ومدخرات قطاع الاعمال بنوعيه (الخاص والعام) ، ومدخرات القطاع الحكومي .

ومن المعلوم بأنه يمكن فع حجم المدخرات الوطنية بطريقتين :

١ ـ اما عن طريق تشجيع الادخار الاختباري بين الافراد والشركات .

٢ ـ أو باللجوء الى سياسات الادخار الاجباري .

ويمكن استخدام الطريقتين معا .

وقد تحدثنا سابقا عن أهم الوسائل الممكنة لتعبئة وتشجيع المدخرات الاختيارية في البلدان النامية ، والتي تشابه الى حد كبير الوسائل الممكن اتباعها في القطر العربي السوري . لهذا سنكتفي في هذا البحث بالتطرق الى سياسات الادخار الاجباري المتبعة في القطر لتمويل عملية التنمية . وسنتعرف على أهم وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات

الاختيارية المتبعة في القطر في البحث الثالث من خلال دراستنا لأجهزة تجميع وتعبئة المدخرات الوطنية في القطر العربي السوري .

أولاً ـ الضرائب ودورها في تمويل التنمية في القطر العربي السوري :

تعتبر الضرائب اداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول والثروات جبرا من الافراد والمؤسسات والهيئات الى الحكومة .

وتعتبر الضرائب في هذا العصر من اهم مصادر الايراد العام على الاطلاق .

يقول « تشيليا » : ان الضرائب يمكن استخدامها باعتبارها اهم الأدوات الفعالة في الحصول على الموارد ضمن برنامج عام للتنمية لتحقيق الاهداف التالية :

١ ــ ضغط الاستهلاك وكبح جماحه عن الزيادة ، وتحويل الموارد منه الى الاستثمار .

٢ ــ توفير الحوافز لزيادة الادخار والاستثمار .

٣ ــ تحويل الموارد من أيدي المواطنين الى يد الدولة لتمويل الاستثمار العام .

٤ ــ توجيه الاستثمار .

٥ ــ تقليل الفوارق الاقتصادية . .

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الضرائب في تمويل التنمية فسوف نتعرف على تطور حصيلة الضرائب في القطر العربي السوري خلال عقد الثمانينات .

وقبل التعرف على حجم الضرائب المتحققة خلال هذه الفترة من المفيد الاشارة الى ان النظام الضريبي في القطر ، مر بعدة مراحل حسب

الاسلوب أو الهدف المتوخى في كل منها ، وسوف نركز في دراستنا على فترة الثمانينات ، على اعتبار أننا تناولنا تطور حصيلة الضرائب خلال هذه الفترة .

فخلال فترة الثمانينات كان هناك نوعان من تقسيمات الضرائب :

النوع الاول : يعتمد معيار مطرح الطريبي وأثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما كان متبعا في موازنات قبل عام ١٩٨٤ على الشكل التالي :

١ ــ ضرائب الدخل والانتاج وتشمل :

آ ــ الضرائب الواقعة على دخل العمل (الرواتب والاجور) .

ب ــ الضرائب الواقعة على دخل رأس المال (ضريبة ريع رؤوس الاموال المتداولة ــ ضريبة ريع العقارات ــ ضريبة المواشي) .

ج ــ الضرائب الواقعة على دخل العمل ورأس المال معا (ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية ــ ضريبة الانتاج الزراعي ــ ضريبة التصدير على القطن ــ رسم الري ــ رسم المناجم والمقالع) .

٢ ــ ضرائب الثروة ورأس المال وتشمل (ضريبة العرصات ــ ضريبة التركات والوصايا والهبات ــ رسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري) .

٣ ــ ضرائب الانفاق وتشمل كافة الضرائب والرسوم المتبقية .

النوع الثاني : والمعتمد حاليا في الموازنة العامة للقطر ويتألف من :

١ ـ الضرائب والرسوم المباشرة وتشمل :

ـ ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية .
ـ ضريبة دخل الرواتب والاجور .
ـ ضريبة ريع رؤوس الاموال المتداولة .
ـ ضريبة ريع العقارات .
ـ ضريبة العرصات .
ـ ضريبة المواشي .
ـ رسوم الانتقال على التركات والوصايا والهبات .
ـ رسوم أجهزة التلفزيون .
ـ رسوم رخص حيازة الاسلحة .
ـ رسم الخروج .
ـ رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري .
ـ رسوم السيارات .
ـ رسم الري .
ـ رسوم الامن العام .
ـ رسم الانفاق الاستهلاكي الكمالي .

٢ ـ الضرائب والرسوم غير المباشرة وتشمل :

ـ ضريبة الاسمنت .
ـ ضريبة المواد المشتعلة .
ـ ضريبة مقطوعية الكهرباء .

ـ ضريبة السكر .

ـ ضريبة المواد الكحولية .

ـ ضريبة حصر التبغ .

ـ ضريبة الملح .

ـ ضريبة الملاهي .

ـ ضريبة الانتاج الزراعي .

ـ ضريبة التصدير على القطن .

ـ رسوم كتاب العدل .

ـ الرسوم الجمركية .

ـ رسوم الاحصاء .

ـ رسوم التجارة الخارجية .

ـ رسوم استيراد اجهزة الراديو .

ـ رسم الطابع .

ـ رسم الصيد البري والبحري والمراكب .

ـ رسوم المعادن والمقالع .

ـ الرسوم القنصلية .

ـ رسوم المتاجرة بالآثار .

ـ حصيلة حماية الملكية التجارية والصناعية .

ـ رسوم قضائية .

ونود الاشارة الى ان تقسيم الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة في القطر العربي السوري يعتبر تقسيما غير واضح ويتنابه بعض الغموض، وذلك لأن التمييز بين هذين النوعين فسر بالاساس بأكثر من تفسير ، ولا يوجد خط واضح يفصل بين هذه المعايير . فالبعض يرى انالضريبة

تكون مباشرة اذا تحملها المكلف القانوني بصورة نهائية ، وآخرون يرون انها مباشرة اذا اصابت الثروة المكتسبة أو فرضت على مطرح دائم يتجدد بصورة دورية ، وغيرهم يرون أنها كذلك اذا تولت ادارة الضرائب المباشرة امر جبايتها ، وبالعكس تكون الضرائب غير مباشرة اذا تحملها غير المكلف القانوني بها ، أو أنها فرضت على نفقات ووقائع تنم عن ثروة المكلف واستعمال هذه الثروة وانتقالها ، أو اذا اعتبرت كذلك من قبل الادارة الضريبية .

ونحن على الرغم من اننا اعتمدنا في تحليلنا لتطور حصيلة الضرائب على النوع الثاني المعتمد حاليا في الموازنات العامة للدولة ، الا أننا نفضل الاخذ بمعيار مطرح الضريبة وأثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع اجراء بعض التعديلات عليه منعا للازدواجية الضريبية.

ويظهر لنا الجدول التالي تطور حصيلة الضرائب بنوعيها (المباشرة وغير المباشرة) خلال عقد الثمانينات ونسبتها من ايرادات الموازنة ومن الدخل القومي .

يلاحظ من الجدول رقم / ١٦ / أن هناك تطوراً ملحوظا في حصيلة الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة فقد ارتفعت حصيلة الضرائب من (٤٢٣١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ لتصل الى (١٨١٢٥) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ أي بزيادة قدرها (٣٣٠٫٢٪) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٣٣٫٠٪) .

وهذه الزيادة في حصيلة الضرائب تعتبر زيادة ملحوظة وهامة اذا ما قارناها بالزيادة الحاصلة في ايرادات الموازنة وفي الدخل القومي .

حيث بلغت الزيادة في ايرادات الموازنة خلال فترة الثمانينات حوالي (٩٧٪) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٩٫٧٪) . وفي الدخل القومي بلغت الزيادة خلال هذه الفترة (٢٥٧٫٧٪) أي بمتوسط زيادة

الجدول رقم / ١٦/

تطور الواردات الضريبية ونسبتها لواردات الموازنة والدخل القومي

(بملايين الليرات السورية)

البيان/ السنوات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١-الضرائب المباشرة	١٩٠٢	٢٠٧٩	٢٦٧٠	٣٩٠٣	٥٥١٥	٦٢٤٣	٧٩٩٥	١٠٢٠٣	١٢٣٦٥	١٣٤٩٣
٢- الضرائب غير المباشرة	٢٣١١	٣٥٤١	٥١٥٢	٥٦٨٠	٥٣٧٧	٤١٦٤	٤٠٤٥	٣٩٥٦	٤٤٢٥	٤٦٣٢
٣ - المجموع	٤٢١٣	٥٦٢٠	٧٨٢٢	٩٥٨٣	١٠٨٩٢	١٠٤٠٧	١٢٠٤٠	١٤١٥٩	١٦٧٩٠	١٨١٢٥
٤ - ايرادات الموازنة	٢٨٩٠٣	٣٠٤٨٠	٣٣٣٤٥	٣٧٢٥٣	٤١٢٨٩	٤٢٩٨٢	٤٣٨٤١	٤١٧٠٣	٥١٥٤٥	٥٧٠٠٠
٥ - الدخل القومي*	٥١٦١٤	٦٦٧٢١	٦٨٦٩١	٧٣٤٣٧	٧٥٢٦٦	٨٣٠١٣	٩٨٨٢٥	١٢٥٠٠٥	١٧٧٠٩٧	١٨٤٦٦٣
النسبة (١) على (٤)	٪٦,٥	٪٦,٨	٪٨,٠	٪١٠,٤	٪١٣,٣	٪١٤,٥	٪١٨,٢	٪٢٤,٤	٪٢٣,٩	٪٢٣,٦
نسبة (٢) على (٤)	٪٧,٩	٪١١,٦	٪١٥,٤	٪١٥,٢	٪١٣,٠	٪٩,٦	٪٩,٢	٪٩,٤	٪٨,٥	٪٨,١
نسبة (٣) على (٤)	٪١٤,٥	٪١٨,٤	٪٢٣,٤	٪٢٥,٧	٪٢٦,٣	٪٢٤,٢	٪٢٧,٤	٪٣٣,٩	٪٣٢,٥	٪٣١,٧
نسبة (٣) على (٥)	٪٨,١	٪٨,٤	٪١١,٣	٪١٣,٠	٪١٤,٤	٪١٢,٥	٪١٢,١	٪١١,٣	٪٩,٤	٪٩,٨

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ اضافة إلى الموازنة التقديرية لعام ١٩٨٩ .

سنوية قدرها (٢٥٫٧٪) . وبالفعل نلاحظ ان نسبة الضرائب الى ايرادات الموازنة كانت في تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة ، فبينما كانت تشكل هذه النسبة (١٤٫٥٪) عام ١٩٨٠ ارتفعت لتصل الى حوالي (٣١٫٧٪) عام ١٩٨٩ . وقد بلغت متوسط هذه النسبة خلال عقد الثمانينات حوالي (٢٥٫٨٪) .

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في حصيلة الضرائب خلال فترة الدراسة ، الا أن حجم الضرائب يبقى دون المقاييس العالمية ، فلو أخذنا نسبة الضرائب الى الدخل القومي خلال فترة الدراسة لنجد أن هذه النسبة منخفضة جدا ، حيث بلغت هذه النسبة خلال فترة الثمانينات حوالي (١١٪) فقط . وتظهر ضآلة هذه النسبة اذا ماقارناها بمثيلاتها في دول عديدة متقدمة ونامية(١٠) . ففي دول يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن (٤٨٠) دولار بلغت هذه النسبة في زامبيا (٢٣٫٦٪) لعام ١٩٨٧ في مصر (٢٤٫٥٪) في الارجنتين (١٩٫٥٪) في في نيغاراغوا يتراوح فيها متوسط دخل الفرد السنوي /٤٨٠/ و /٦٠٠٠/ دولار والتي يصنف القطر العربي السوري من ضمنها ، بلغت هذه النسبة لعام ١٩٨٧ في مصر (٢٤٫٥٪) في الارجنتين (١٩٫٥٪) ، في نيفاركوا (٣٣٫٥٪) ، في بولندا (٣٦٫٣٪) ، في الاردن (١٩٫٠٪) ، أما في الدول المتقدمة والتي يزيد فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن /٦٠٠٠/ دولار ، فقد بلغت هذه النسبة لعام ١٩٨٧ في فرنسا (٣٩٪) في المملكة المتحدة (٣٣٫٦٪) ، وفي النرويج (٤٠٫٣٪) ، وفي ايرلندة (٤٢٫٣٪) .

اذا من خلال هذه المقارنة يتبين لنا أن نسبة الضرائب الى الدخل القومي في القطر منخفضة جدا وان هناك امكانية حقيقية لزيادة حصيلة الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة وهذا يتطلب بالطبع اعادة النظر في هيكل التشريع الضريبي السوري واجراءاته ، بما يحقق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فاي اصلاح ضريبي جاد وفعال يجب ان يعتمد على دراسات مفصلة وعلمية المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطر ويعمل على :

١ ــ اعادة النظر بالاعفاءات وبشرائح الضريبة على الدخل بحيث يتم تقليص الاعفاءات الضريبية في اضيق نطاق ممكن ، وخاصة للمكلفين الذين يملكون قدرات تكليفية مرتفعة فكثيرا ما يساء استعمال الاعفاءات الضريبية في القطر دون أن تؤدي الغاية التي وجدت من اجلها . فمثلا الاعفاء الضريبي على الدخل الزراعي الذي يهدف الى تشجيع الفلاحين والمزارعين على تنشيط قطاع الزراعة ، قد تسبب في تحول قسم كبير من المستثمرين الزراعيين للعمل في مجال التجارة الزراعية حتى ان الشركات المشتركة التي اسست حديثا لتعمل في النشاط الزراعي ، والتي استفادت من هذه الميزة حولت معظم انشطتها للعمل في مجال التجارة الزراعية نظرا للارباح الباهظة التي تحققها من وراء ذلك مع الاستفادة من الاعفاء الممنوح للقطاع الزراعي . كما ان اعفاء المشافي الخاصة من ضريبة الدخل ورسوم البلديات وضريبة ريع العقارات والعرصات مقابل وضع عشر اسرة المشفى تحت تصرف وزارة الصحة(١١) ليستفيد منها المواطنون الفقراء ، أمر غير مبرر ، لا قانونيا ولا اجتماعيا لان هذه المشافي أصبحت تحقق ارباحا خيالية ، ولم يستفد المواطنون الفقراء من خدمات هذه المشافي لقاء هذه الميزة لها .

أما بالنسبة لشرائح الضريبة على الدخل فتتطلب ايضا تعديلات بحيث تزداد اعفاءات الشرائح الاولى وخاصة بالنسبة لضرائب الرواتب والاجور ، حتى ان مجال التصاعد في الضريبة يجب أن يكون بحدود معقولة ، لان أي معدلات عالية على دخل المكلف ستجبره للبحث عن التهرب الضريبي .

٢ ــ ان تكون الاعفاءات الضريبية على المشاريع الاستثمارية مشروطة باعادة استثمار الارباح في النشاطات الزراعية والصناعية .

٣ ــ التركيز على ضرائب الثروة بأشكالها الاربعة : الثروة ذاتها ، والدخل المتاتي عنها ، فائض قيمتها ، وانتقال ملكيتها .

٤ ــ تطبيق معدلات ضريبية تمايزية : بحيث تهدف الى الحد من الاستهلاك البذخي وغير الضروري من جهة وتعمل على تغيير نمط الاستهلاك وفق متطلبات التنمية ، وتحد من التفاوت في توزيع الدخول كالعمل على رفع معدل الضريبة على أعمال التجارة والوساطة في العقارات والمباني وغيرها .

وبالطبع يتطلب كل ذلك وجود جهاز ضريبي على مستوى عالي من الكفاءة الادارية والفنية ، كما يجب أن يكون متمتعا بدرجة عالية من المرونة ليتلاءم مع التغيرات المستمرة في النظام الضريبي .

ثانيا : ترشيد وضغط الانفاق العام :

ان سياسة ترشيد وضغط الانفاق العام اصبحت من السياسات المتبعة في معظم بلدان العالم ، خاصة النامية منها ، نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها هذه البلدان ، فالموارد المالية المتوفرة لم تعد تكفي لمواجهة متطلبات التنمية . واللجوء الى القروض والتسهيلات الخارجية لم تعد بهذه السهولة بسبب ازمة المديونية التي تعيشها معظم البلدان النامية .

والقطر العربي السوري هو أحد البلدان النامية التي تعاني مصاعب اقتصادية عديدة اهمها على الاطلاق ، عدم كفاية الايرادات الجارية لمواجهة الاستهلاك الحكومي المتزايد لاسباب عديدة من أهمها : معدل النمو السكاني المرتفع ، اتساع المدن بشكل كبير بسبب الهجرة من الريف الى المدينة ، التضخم في الجهاز الاداري الحكومي وانتشار الروتين في هذه الاجهزة ، وارتفاع نسبة الهدر في منشآت الاعمال الحكومية .. الخ ولم يعد خافيا على أحد مدى الصعوبات الاقتصادية

التي يعيشها قطرنا العربي السوري خاصة بعد ان وقف السيد الرئيس حافظ الاسد مصارحا شعبه بها قائلا(١٢) :

« اننا نعاني عض المصاعب الاقتصادية نلمسها جميعا ، ولا بد ان نعرف ان لهذه المصاعب أسبابا موضوعية تتركز في عدم التوازن بين الموارد والنفقات وبين الحاجات والانتاج ، وفي انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على بلدان العالم الثالث ونحن منها » وبالفعل فلو اننا تتبعنا ارقام الاستهلاك الهائل بنوعيه الخاص والعام لنجد انه يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي بالقطر .

فقد بلغت(١٣) نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي عام ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة حوالي (٩٢٫٧٪) وعلى الرغم من كافة الجهود المتبعة فقد ظلت هذه النسبة مرتفعة طيلة عقد الثمانينات وفي عام ١٩٨٨ ارتفعت هذه النسبة لتصل الى حوالي (٩٥٫٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي اضف الى ذلك ان انماط الاستهلاك وتركيبه لا تتناسب مع متطلبات التنمية الطموحة .

ان هذا التزايد بنسب الاستهلاك بوتائر تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي قد سبب ضغطا على ميزان المدفوعات وادى الى عجز في الميزان التجاري طيلة فترة الثمانينات باستثناء عام ١٩٨٩ ، ومن ناحية ثانية سبب ضغطا على الميزانية العامة الحكومية التي تعاني من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات وذلك بسبب عدم كفاية الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة وذلك نتيجة الى :

آ ـ استمرار تزايد الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري ، وعدم تزايد الموارد بمعدلات أعلى لسد الفجوة ، مع الاشارة الى تزايد الانفاق بصورة خاصة لمستلزمات الدفاع والتعليم في الجانب الجاري من الموازنة العامة .

ب ـ انخفاض اموال الدعم وتدني نسبتها .

جـ ـ زيادة العجز التمويلي المحول من المصرف المركزي .

وبغية تحقيق تناسب افضل بين الموارد والنفقات وبين الحاجات والانتاج ، عمدت الحكومة الى ترشيد وضغط جميع انواع الاستهلاك من خلال :

١ ـ ترشيد الاستيراد حيث شكلت لجنة وزارية لهذا الغرض . مهمتها : الحد من استيراد السلع غير الضرورية والكمالية واتباع سياسة استيرادية انتقائية شاملة .

الا ان الذي حدث هو انه فعلا استطاعت الحكومة ترشيد استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية الا ان هذه السياسة طالت السلع الشعبية الغذائية ، مما ادى الى زيادة عمليات التهريب لتأمين حاجات الشعب الاساسية ، ومن جهة اخرى ، فان سياسة ترشيد استخدام المواد الاولية ومستلزمات الانتاج المستوردة ، سببت توقف معظم منشآت وشركات القطاع العام الانتاجية ، بسبب عجز الجهاز الانتاجي المحلي ، عن تلبية هذا الطلب .

فكأن الفائدة التي حصلت نتيجة سياسة الترشيد ، فقدت اهميتها نتيجة زيادة عمليات التهريب وتراجع معدلات الانتاج لدى مؤسسات القطاع العام .

٢ ـ محاربة مظاهر الحياة الاستهلاكية الترفية . وانماط الاستهلاك غير الضرورية والسعي لتحويل انماط الاستهلاك نحو المنتجات المحلية. ويمكن الاشارة هنا الى ضريبة الانفاق الكمالي كاحدى الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف .

٣ ـ ترشيد الانفاق العام الجاري والاستثماري من خلال ضغط الانفاق الاداري الاستهلاكي والتركيز في الانفاق الاستثماري على المشاريع

في قطاعات الانتاج المادي السلعي ، وبخاصة المشروعات ذات المردود السريع منها .

وفعلا قامت الحكومة بتنفيذ عدة محاولات لضغط الانفاق العام الاداري منها : الحد من التضخم في الجهاز الاداري الحكومي من خلال وقف عمليات التوظيف والاستخدام الا بعد موافقة مسبقة من مجلس الوزراء ، وقف التمديد العاملين في الدولة الذين تجاوز عمرهم الستين سنة ، ترشيد استخدام السيارات العامة وحصرها في المهام الرسمية وضمن خطة معينة ، منع شراء اي اثاث او تجهيزات مكتبية معينة تتجاوز مبلغ معين الا بعد موافقة مجلس الوزراء على ذلك ، الحد من الايفاد الخارجي للدراسة عندما تتوفر الامكانية المحلية لذلك ، والعمل على حصر الايفادات الخارجية ضمن الاختصاصات النادرة فقط ، منع المكالمات الهاتفية الخارجية ضمن دوائر الدولة ، الا ما يتعلق منها بالمصلحة العامة وبعد موافقة مسبقة من المسؤول المباشر . وغيرها ، من الاجراءات العديدة والتي كان لها أثر كبير في ضغط الانفاق العام الاداري.

اما بالنسبة لتوجيه الانفاق الاستثماري نحو المشاريع الاكثر انتاجية وذات المردود السريع والمباشر فاعتقد بان هذه السياسة لم تصل بعد الى مرحلة النجاح ، فلاتزال حتى بشأن العديد من معاملنا ومنشآتنا واقفة عن العمل بسبب عدم توفر القطع التبديلية والمواد الاولية ومستلزمات الانتاج اللازمة لعملية الانتاج .

وفعلا استطاعت الحكومة تخفيض النفقات العامة بالنسبة للناتج الاجمالي(١٤) ، فقد انخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي من (٤٧٫٩٪) عام ١٩٨٠ الى (٣٣٫٠٪) عام ١٩٨٧ وبلغت نسبتها عام ١٩٨٨ (٣٥٫٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي ومن الملاحظ انه بدءا من عام ١٩٨٧ استطاعت الحكومة القضاء على العجز في الميزانية الحكومية ، وذلك نتيجة اعتماد الحكومة على مبدأ تعادل الموازنة اي مساواة الايرادات السنوية بالنفقات السنوية .

هذا وعلى الرغم من توقف موارد أموال الدعم العربي في نهاية عام ١٩٨٨(١٥) ، فان موازنات أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ التزمت بمبدأ ضغط الانفاق العام وزيادة الايرادات والاتجاه نحو التوازن بين الايرادات الذاتية والانفاق العام والاعتماد شبه الكامل على الموارد المحلية الذاتية التي ارتفعت نسبتها الى الانفاق العام في تنفيذ موازنــة عام ١٩٨٩ الــى (٨٧٫٧٪) كما بلغت (٨٧٫٦٪) من اجمالي حجم موازنة عام ١٩٩٠ .

ثالثا : التضخم كوسيلة من وسائل تمويل التنمية في القطر العربي السوري :

سنتناول التضخم في القطر العربي السوري كحقيقة واقعــة ، بصرف النظر عن الحجج المؤيدة او المعارضة لاستخدام التضخم فــي تمويل عملية التنمية . والتي اتينا على ذكرها سابقا ، وقلنا انه فــي ظل الخصائص والسمات التي تتميز بها اقتصاديات البلدان النامية فمن الخطورة بمكان الاعتماد على التضخم في تمويل التنمية .

فمنذ أن حصل القطر العربي السوري على استقلاله ، كان لزاما عليه واجبات عديدة منها القومية ومنها الوطنية ، فالبلاد بحاجة الى كثير من المشاريع الهامة والحيوية التي تتطلبها عملية التنمية والموارد المحلية المتاحة لا تكفي لتغطية هذه الاحتياجات الكبيرة ، لذلك كان لابد مــن اللجوء الى التمويل بالعجز لتمويل هذه المشاريع الكبيرة (حيــث ان القسم الاكبر من هذه المشاريع قد تم تمويله بالقروض التي قدمتهــا مؤسسة اصدار النقد والتسليف المقدمة من قبل الخزينة منذ عــام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٥ اي حتى اصدار الميزانية الاستثنائية(١٦) .

فمن المعلوم ان كل تنمية اقتصادية واجتماعية طموحة على صعيد البلدان النامية ، لا بد وان ترافق بضغوط تضخمية(١٧) ، معرضة لأن تتحول الى تضخم فعلي ، اذا لم يقيد لها أن تحاصر بسياسات ملائمة لأن أي عملية تنمية لا بد ان تبدأ باتفاقات ، ومهما كان نــوع هذه

الاتفاقات ، لا بد وان تولد دخولا جديدة تتحول بدورها الى نفقات لاحقة ، فالمهم اذا وجود فائض في الانفاق ، فكل استثمار هو في حد ذاته انفاق نقدي ، فاذا تجاوزت النفقات التثميرية في وقت اجرائها طاقة الادخار النقدي المتاح ، فمن الطبيعي أن يتعرض الاقتصاد ، لاختلال مولد لضغوط صعوديةفيالاسعار وقبل ان يصبح هذا الاستثمار في وقت لاحق منتجا ، تكون الضغوط التضخمية قد باشرت آليتها الديناميكية وهنا تكمن مهمة السياسة الاقتصادية ، ان تدرأ في الوقت المناسب تحول الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي ، وذلك باحداث تغيير في النزعة الاستهلاكية تفضي الى احداث تبدل في نابع الاستهلاك باتجاه تشجيع وتطوير الادخار .

وعلى الرغم من أن مؤتمرات الحزب ومنهاجه المرحلي اكدا على ضرورة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلاد من خلال سيطرة الدولة على الاسعار الداخلية ، والانتاج ومكافحة التهريب وتشجيع الصادرات . وتقليص الواردات غير الضرورية ، وعدم الاعتماد على النظام المصرفي الافي الحدود الدنيا ، ومع هذا لم تتمكن السياسة الاقتصادية في القطر أن تدرأ تحول الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي ، وذلك بسبب الافراط الكبير في تدفقات الطلب بنوعيه العام والخاص ممثلة بمختلف أوجه الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ، في الوقت الذي لم يتمكن فيه الجهاز الانتاجي ، من تلبية هذا الطلب ، وارتفاع النزعة نحو الاستهلاك اضافة الى التوسع النقدي الناجم عن تزايد مديونية الدولة ومؤسساتها .

فكما لاحظنا سابقا ، فان الميزانية الحكومية تعاني من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات بسبب عدم كفاية الايرادات الجارية لمواجهة الاستهلاك الحكومي المتزايد ، ولتمويل العجز في الميزانية الحكومية ، لجات الدولة الى المصرف المركزي ، حيث تزايدت الديون الممنوحة الى الدولة من المصرف المركزي بشكل كبير خلال فترة الثمانينات ، وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم /١٧/

الجدول رقم /١٧/

الديون الممنوحة إلى الدولة من المصرف المركزي خلال الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

السنوات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩*
الديون	١٨٣٤٣	٢٢٦٧٣	٣٥٣٦٠	٤١٦٣١	٥٥٢٧٧	٧٤١١٤	٧٩٦١١	٨٣٩٩٤	٨٣٤٩٤	٨٨٨٧٣

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ و ١٩٨٩ .

وبالطبع فإن تمويل التنمية عن طريق السحب على المكشوف دون أن يرافق ذلك تطور مماثل في الانتاج ادى الى خلق ضغوط تضخمية وساهم في تدهور القدرة الشرائية للنقد الوطني ، وفي تدهور سعر صرف الليرة السورية مقارنة بأسعار العملات الأخرى .

ففي عام ١٩٨٠ (١٨) كان سعر الدولار مقابل الليرة رسمياً يساوي (٣ر٩٢) ، في الوقت الذي كان سعره في الأسواق المجاورة (٥ر٣٤) ليرة سورية . ومنذ ذلك التاريخ بدأ التدهور في سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير ، فقد وصل سعر الصرف بين الدولار والليرة السورية في نيسان ١٩٨١ الى (٦ر٦) ل.س بالاسواق المجاورة ، بينما ظل سعر الصرف الرسمي ثابتاً . حتى شهر ايلول من عام ١٩٨٧ ، حيث اضطرت الحكومة الى تخفيض سعر الصرف ليصل الى (١١ر٢٢) ل.س مقابل الدولار ، وفي عام ١٩٨٢ احدثت الحكومة سعراً سياحياً يهدف اجتذاب موارد القطع الأجنبي عن طريق تقريب هذا السعر مع

اسعار الأسواق المجاورة ، غير أن تباعد قنوات تعديل السعر السياحي مع اسعار الأسواق المجاورة نتيجة الضغوط المستمرة على صرف الليرة ، ادت الى عجز هذا السعر عن اجتذاب الموارد الطوعية واقتصادها على المبيعات الخارجية ، علماً بأن السعر السياحي حالياً هو (٢٠ ل.س) مقابل الدولار ، ومن المفترض أن يتم إلغاؤه نهائياً نتيجة الفرق الكبير بين السعر السياحي هذا والسعر في الأسواق المجاورة ، كما وضعت الحكومة سعراً تشجيعيا قدره (٤٢) ل.س مقابل الدولار ، ومع هذا فإن سعر الصرف في الأسواق المجاورة حالياً يزيد عن هذا السعر .

وبالطبع فإن وجود فرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف بالأسواق المجاورة ، يعني بأن الليرة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وبالتالي فإن هذا الفرق سوف يشجع الفئة الطفيلية على احتكار المواد المستوردة وخلق سوق سوداء لها محلياً أو تهريبها الى الأسواق المجاورة للاستفادة من فرق السعرين ، كما يشجع فرق السعر بعض مصدري القطاع الخاص على اتباع طرق غير نظامية لتحقيق ارباح اضافية على حساب موارد القطر من القطع الأجنبي وذلك بالاحتفاظ بالقطع الأجنبي في الخارج .

والأهم من ذلك ، هو أن وجود سعر صرف أدنى من السعر الفعلي للعملة الأجنبية يؤدي الى انكماش الطلب الخارجي على الصادرات مما يفاقم العجز في الميزان التجاري . والذي هو في الأصل يعاني من عجز مستمر طيلة فترة الثمانينات باستثناء عام ١٩٨٩ حيث حقق فائضاً نتيجة اتفاق المدفوعات المنظم مع الاتحاد السوفياتي ، حيث أن معظم صادرات عام ١٩٨٩ كانت الى الاتحاد السوفياتي إيفاء للمديونية .

وبالطبع فإن استمرار العجز في الميزان التجاري طيلة فترة الثمانينات ، (حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات الى المستوردات حوالي (٥٠ ٪) باستثناء عام ١٩٨٩) ادى بطبيعة الحال الى اعتماد القطر على التمويل الخارجي في شكل تحويلات دون مقابل وقروض لرفد

مدخراته المحلية في عملية تمويل التنمية ، وهذا ما ادى الى انخفاض كبير في الموجودات الأجنبية للمصرف المركزي ، رافقه تفاقم الالتزامات الخارجية على المصرفين المركزي والتجاري وبالطبع أدى ذلك الى ازدياد الفجوة على القطع الأجنبي نتيجة تدفقات الطلب على القطع بالنسبة لامكانات العرض .

ويظهر لنا الجدول رقم / ١٨ / ازدياد الفجوة على القطع الأجنبي .

الجدول رقم /١٨/
الموجودات والمطالب الأجنبية
بملايين الليرات السورية

السنة / البيان	الموجودات*	المطالب	الرصيد
١٩٨٠	١٤٦٤	٢٠٧٦	٦١٢ -
١٩٨١	١٧٥٢	٢٦٣٧	٨٨٥ -
١٩٨٢	١٢٥٤	٣٦٤٥	٢٣٩١ -
١٩٨٣	٩٠٣	٣٥٤٦	٢٦٤٣ -
١٩٨٤	١٩١٧	٦٤٤١	٤٥٢٤ -
١٩٨٥	١٤٦٩	٨٠٤٢	٧٥٧٣ -
١٩٨٦	١٩١٧	٩٤٤٤	٧٥٢٧ -
١٩٨٧	٣٩٠٢	١٣٤٤٤	٩٥٤٢ -
١٩٨٨	١٥٢٤٧	٤٠١٥٢	٢٤٩٠٥ -
١٩٨٩	١٥٦١٢	٣٨٢١٩	٢٢٥٠٧ -

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ .

وبالطبع فإن اتساع هذه الفجوة هو نتيجة طبيعية لاختلال التوازن المستمر بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية المقابلة لها . وهذا يعني تزايد تضخمي في التكلفة النقدية وفي السيولة المحلية لأن ازدياد الفجوة على القطع الأجنبي يعني زيادة المطاليب الأجنبية على الموجودات وهذا ما يؤدي الى اثر انكماشي على السيولة المحلية ، مما يجبر المصرف المركزي الى إجراء تغيير بموجوداته الداخلية (الائتمان المحلي) إلا ان

الجدول رقم / ١٩/
تطور الكتلة النقدية والسيولة المحلية
بملايين الليرات السورية

السنة / البيان	الكتلة النقدية	السيولة المحلية	المكرر النقدي*
١٩٨٠	٢١٨٥٤	١٣٤٢٢	٦١,٤
١٩٨١	٢٤٨٣٢	١٤٠٤٦	٥٦,٥
١٩٨٢	٢٩٥١٨	١٧٣٤٧	٥٨,٨
١٩٨٣	٣٦٩٧٨	٢٠٥٠٠	٥٥,٤
١٩٨٤	٤٥٦٠٦	٢٥١٥٤	٥٥,١
١٩٨٥	٥٤٩٧٦	٢٩٥٦٢	٥٣,٨
١٩٨٦	٦٢٤٢٣	٣٦٤١٦	٥٨,٣
١٩٨٧	٦٧٢٤٢	٤١٧٢١	٦٢,٠
١٩٨٨	٧٩٨١٤	٥٢١٧١	٦٥,٣
١٩٨٩	٩٤٧٢٨	٥٩٦٥٢	٦٣,٠

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ وعام ١٩٨٩ .

* : هو نسبة السيولة المحلية إلى الكتلة النقدية .

الصعوبة تكمن في ان المصرف المركزي لا يمكنه تحديد حجم السيولة بقرار معين ، بل إن حجم السيولة هي نتيجة لسلوك اربعة عناصر هامة بالجهاز المصرفي وهي (١٩) : المصرف المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة والمودعين والمقترضين ، كما يتأثر حجم السيولة بالسياسة المالية فيما إذا اختارت الحكومة تمويل العجز من المصرف المركزي .

ونتيجة لذلك شهدت الكتلة النقدية والسيولة المحلية تطوراً ملحوظاً خلال فترة الثمانينات وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم / ١٩ / .

وبالطبع فإن التزايد التضخمي في الكتلة النقدية وفي السيولة المحلية ، سوف يرفد مختلف أشكال الطلب على المنتجات المحلية والمستوردة وعلى السلع المعمرة الكمالية في الوقت الذي يعجز فيه الجهاز الانتاجي ، عن تلبية هذه الطلبات ، مما ادى الى ظهور الآثار التضخمية الكبيرة الناجمة في ارتفاع المستوى العام للأسعار .

ويوضح لنا الجدول رقم / ٢٠ / تطور الارقام القياسية لسعر الجملة خلال فترة الثمانينات .

يلاحظ من خلال الجدول رقم / ٢٠ / التطور المفرط في الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، باعتبار سنة ١٩٨٠ هي سنة الأساس ، نلاحظ ان الأرقام القياسية لسعر الجملة نما بمعدل (٥٧٢ ٪) عام ١٩٨٩ بالنسبة لسنة الأساس ، وأعتقد ان هذا مؤشر خطير على وجود التضخم .

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات رسمية حول نسبة التضخم في القطر ، إلا أنه يمكن الاستدلال على ارتفاع هذه النسبة من خلال العديد من المؤشرات ، اضافة الى ما ذكر سابقاً . ومن ضمن هذه المؤشرات (المخفض الضمني للناتج المحلي) والذي يمثل نسبة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة . وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم / ٢١ / .

الجدول رقم / ٢٠/
تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة (لاسبيرز)
(١٩٨٠ - ١٠٠)

السنة / البيان	الأرقام القياسية لأسعار الجملة
١٩٨٠	١٠٠
١٩٨١	١١٩
١٩٨٢	١٣٤
١٩٨٣	١٣٥
١٩٨٤	١٤٨
١٩٨٥	١٦٦
١٩٨٦	٢١٦
١٩٨٧	٣٣١
١٩٨٨	٤٨٩
١٩٨٩	٥٧٢

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ ، ١٩٨٧، ١٩٨٥ .

يلاحظ من خلال الجدول رقم / ٢١ / ان المخفض الضمني للناتج قد ازداد بشكل خطير ، حيث بلغت الزيادة في المخفض عام ١٩٨٩ عنه في سنة الأساس بمعدل (٢٢٧ ٪) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٢٢٫٧ ٪) .

ولا شك بأن استمرار العجز في الميزان التجاري وفي الميزانية الحكومية وما نتج عنهما من تزايد تضخمي في الكتلة النقدية وفي السيولة المحيلة ، وفي ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للعملات الأجنبية وانخفاض في قيمتها الشرائية وتناقص الاحتياطيات النقدية . وزيادة الطلب على المنتجات المحلية

الجدول رقم / ٢١ /

نسبة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثانية خلال فترة الثمانينات

(مليار ليرة سورية)

السنة / البيان	الناتج بالأسعار الجارية	الناتج باسعار ١٩٨٠	المخفض الضمني للناتج
١٩٨٠	٥١,٢	٥١,٢	١٠٠
١٩٨١	٦٥,٨	٦٥,١	١١٧
١٩٨٢	٦٨,٨	٥٧,٨	١١٩
١٩٨٣	٧٣,٣	٥٨,٩	١٢٤
١٩٨٤	٧٥,٣	٥٦,٧	١٣٢
١٩٨٥	٨٣,٢	٥٨,٤	١٤٢
١٩٨٦	١٠٠,٠	٥٧,٧	١٧٣
١٩٨٧	١٢٧,٨	٥٧,٠	٢٢٤
١٩٨٨	١٨٤,٧	٦٣,٠	٢٩٣
١٩٨٩	٢٠٣,٥	٦٢,٢	٣٢٧

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ ، ١٩٨٧ .

والمستوردة . كلها عوامل أدت الى تعرض القطر الى اختناقات وصعوبات في تدارك الموارد اللازمة لتسديد خدمة الدين الخارجي ، وفتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الضرورية ، وخاصة المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة لعملية الانتاج . مما أثر سلبياً على عملية الانتاج وأدت الى تباطؤ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما أدى الى انعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام .

ومن المفيد الاشارة هنا ، انه اضافة الى العوامل السابقة التي ساعدت على التضخم في القطر هناك نوعان من التضخم المستورد(٢٠) .

النوع الأول : يتم عبر تدخل العنصر النفسي ، حيث ان العجز في ميزان المدفوعات يعني ان القطر ينفق اكثر مما ينتج وهذا ما يجعل الطريق مفتوحاً لآلية التضخم التي تضفي الى سلسلة الاختلالات التي ذكرناها سابقاً . الأمر الذي يولد شكوكا حول مستقبل النقد الوطني . وهذا ما يلعب دوراً هاماً وتراكمياً في تحويل الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي ، ويرفع من تسارع معدل التضخم فتنتاب حمى المضاربة الأسعار الداخلية التي تميل لأن تحاكي في حركتها ، حركة اسعار الصرف وبالطبع يرافق هذه العوامل ، توسع في الاصدار النقدي ، مرافق بنفاذ تدريجي للقطع الأجنبي كما ان انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، يعكس ارتفاعاً في أسعار السلع المستوردة يقود الى ارتفاع في الأسعار الداخلية بدفع التكاليف .

اما النوع الآخر : فيتم عبر علاقات القطر الخارجية ، فجزء من فائض الاستيراد في اقتصاد يعاني من التضخم ويرمي في الأصل الى الحد من ارتفاع معدل التضخم عن طريق تأمين احتياجيات الاستهلاك التي يعجز الجهاز الانتاجي عن تلبيتها . غير ان التضخم الذي يعصف بالاقتصاديات الغربية قابل للتصدير جزئياً للبلد المستورد وبنسبة يحددها حجم ارتباطه بهذه السوق ، وحجم مستورداته الى الناتج المحلي الاجمالي .

لهذا لا بد من القول بأن اي سياسة اقتصادية رشيدة لا بد وأن تأخذ باعتبارها واقع القطر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وامكانياته، وتعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتوحي بالثقة بدوامه ، حتى لا يتسبب التضخم في ضياع ثمار التنمية المنشودة .



البحــث الثالــث

دراسـة تحليلية لاجهزة تجميع وتعبئـة المدخرات

في القطر العـربي السـوري

لاحظنا فيما تقدم أن حجم الادخارات الوطنيـة المتحققة لا تكفي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة في القطر ، ولا شك ان ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات الوطنية ، وتوجهها نحو مجالات الاستثمار الانتاجية ، يعتبر احد الاسباب الهامة في انخفاض حجم المدخرات الوطنية في القطر العربي السوري ، باعتبار أن ندرة وضعف اداء هذه المؤسسات ، يعني فقدان المصلحة بين المدخرين والمستثمرين ، وهذا ما يسبب تحول هذه الاموال الى مكتنزات عاطلة غير منتجة ، وحتى الاموال التي تتجه نحو الاستثمار ، فكثيرا ما نجدها تستثمر في مجالات غير انتاجية كاعمال المضاربة بالعقارات والمبـاني وغيرهـا .

يقول الأستاذ (ادوارد نيفن)(٢١) : إن وجود المؤسسات الادخارية يحقق مزايا عديدة من اهمها :

١ ــ ان استثمار المدخرات عن طريق هذه المؤسسات يجعل هذه الاموال المتجمعة من مصادر مختلفة أكثر فعالية من استثمار كل جزء منها على حده ، هذا بالاضافة الى انه لو استثمرت هذه المدخرات كل

على حده ، فان هذا يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة ، وسائر التكاليف الاخرى . مما يجعل الارباح ضئيلة جدا .

٢ ــ إن وضع هذه الاموال المدخرة في المؤسسات الادخارية ، يقلل المخاطرة أمام أصحاب رؤوس الاموال الصغيرة . بسبب استثمار اموالهم على نطاق واسع في صناعات ومشروعات متنوعة .

٣ ــ إن المؤسسات الادخارية اكثر قدرة على تقديم النصح والارشاد للمستثمرين منها في المؤسسات الاستثمارية الفردية .

٤ ــ إن المؤسسات الادخارية يمكنها توجيه المدخرات بطريقة صحيحة الى المجالات التي تضمن تحقيق اقصى معدل للنمو الاقتصادي. بدلاً من ترك هذه المدخرات اسيرة لتوجيهات ومؤثرات قوى السوق .

لذلك فان زيادة عدد المؤسسات الادخارية (المصارف ــ مؤسسات التامين ، صندوق توفير البريد ... الخ) والعمل على تحسينها وتطويرها ونشرها في كل المناطق كي تستطيع جمع المدخرات الصغيرة ، ومراقبة نشاط هذه المؤسسات كي توظف المدخرات التي تجمعها في تمويل التنمية بدلا من المضاربة بها في اعمال غير منتجة : ضرورة تقتضيها الظروف الاقتصادية التي يعنيها القطر العربي السوري ، من حيث ندرة راس المال والحاجة الى رفع معدل الادخار الوطني ، ليتناسب مع متطلبات التنمية الطموحة التي يحتاجها القطر .

لهذا فسوف نتطرق في هذا البحث الى دراسة أجهزة تجميع وتعبئة المدخرات في القطر العربي السوري .

اولاً : المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد :

يعتبر صندوق توفير البريد من اكفأ الاجهزة التي تقوم بتجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة بسبب خصائص النظم المصرفية في البلدان

النامية ، اذ تتسم بتركز البنوك وفروعها في المدن الكبرى . وذلك بسبب صعوبة التنقل بين مختلف انحاء البلاد وقصور نماء العادة المصرفية في الارياف ، بينما نجد ان صندوق توفير البريد يستطيع ان ينتشر في كافة المناطق الحضرية والريفية بسبب سهولة التعامل معه فلا توجد اية صعوبات في الايداع والسحب .

ونظرا الى هذه الاهمية التي يتمتع بها صندوق توفير البريد في تجميع وتعبئة المدخرات ، فسوف نتعرف على هذه المؤسسة في القطر العربي السوري وأهم النشاطات والقرارات الناظمة لعملية تجميع المدخرات فيها .

احدثت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد في القطر العربي السوري بموجب المرسوم التشريع رقم / ١١٩ / تاريخ ١٩٦٣/٧/٣١ . وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي ، وتشكل احد الاقنية الادخارية التي حددت أهدافها بقبول ودائع التوفير وادارتها واستثمارها واعادتها الى اصحابها حين الطلب .

وفي سبيل تعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية تقوم المؤسسة بالمهام التالية :

١ ـ تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين وتشجيعه بكافة الوسائل المتاحة .

٢ ـ امتصاص السيولة النقدية من السوق . وتوظيفها وتوجيهها الى خدمة المشاريع الاستثمارية المعتمدة من قبل الدولة .

٣ ـ تساهم في راس مال المؤسسات والشركات العامة والمنشآت التابعة لها واقراضها وكفالتها فيما تعقده من قروض .

٤ ـ يحق لها انشاء مشاريع استثمارية والمشاركة بها أو المساهمة في مثل هذه المشاريع التي تنفذ من قبل القطاع العام والخاص والمشترك.

ومن المفيد القول ان معدل الفائدة الذي يدفعه الصندوق لاصحاب ودائع التوفير هو (٨٪) سنويا . الا ان قانون احداث المؤسسة اعطى مجلس ادارة المؤسسة صلاحيات تحديد الفوائد السنوية تبعا لتطور السوق المالية . كما تضمن قانون احداث المؤسسة اعفاء الاموال المودعة من الضرائب . وان تضمن الدولة اداء كامل المبالغ المودعة في الصندوق لاصحابها بما في ذلك الفوائد .

وفي سبيل تعزيز دور هذه المؤسسة في الاستثمار المنتج فقد صدر القرار رقم /٥٨٤/ تاريخ ١٩٨٨/٥/٧ المتضمن نظام عمليات التوفير والادخار من اجل الاستثمار والذي حددت بموجبه الفائدة (٨٫٥٪) سنويا عن المبالغ المودعة لمدة ستة اشهر ، و (٩٪) عن المبالغ المودعة لمدة سنة كاملة.

ويوضح لنا الجدول رقم /٢٢/ تطور ارصدة الودائع وعدد المودعين لدى صندوق توفير البريد خلال الفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩ .

يظهر لنا الجدول رقم /٢٢/ ان حجم الودائع الصافية قد ارتفعت من (٩٠) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ ، الى (٨٨٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . كما يلاحظ ان عدد المودعين ارتفع من (١٥٣) الف مودع عام ١٩٨٩ .

وبالطبع فان الزيادة عدد المودعين الذي جاء كنتيجة لزيادة الوعي الادخاري لدى المواطنين ولانتشار مكاتب البريد والتوفير في مختلف محافظات القطر دورا هاما في التطور الملحوظ في حجم الودائع بالصندوق.

الجدول رقم / ٢٢/ ٠

تطور ارصدة الودائع وعدد المودعين لدى صندوق توفير البريد

خلال فترة الثمانينات

المبالغ (بملايين الليرات السورية)

السنوات	المبالغ المودعة	المبالغ المستردة	الرصيد	عدد المودعين بالالاف*
١٩٨٠	٣٨٥	٢٩٥	٩٠	١٥٣
١٩٨١	٦٧٦	٥٢٦	١٥٠	١٩٨
١٩٨٢	٧٩٦	٥٦٣	٢٣٣	٢٣٢
١٩٨٣	١١٠٨	٨٦٠	٢٤٨	٢٦٦
١٩٨٤	١٤٤٧	١٠١٠	٤٣٧	٣٠٩
١٩٨٥	١٧٨٢	١٤٧٨	٣٠٤	٣٥٥
١٩٨٦	٢٠٣٦	١٧٤٥	٢٩١	٣٩٧
١٩٨٧	٢١٢٩	١٨٦١	٢٦٨	٤٣٣
١٩٨٨	٣٧٣٠	٢٩٦٣	٧٦٧	٤٦٦
١٩٨٩	٤٦٨٩	٣٨٠٣	٨٨٦	٤٩٩

المصدر : المجموعات الاحصائية لعام ١٩٨٥ ، ١٩٨٧، ١٩٩٠ .

ويظهر لنا الجدول رقم /٢٣/ درجة انتشار الصندوق في مختلف محافظات ومناطق القطر العربي السوري ، وعدد المكاتب بنوعيها (توفير – بريد) في كل محافظة وتطور الودائع الصافية لغاية ٣٠/٦/١٩٩٠ ، اضافة الى عدد المودعين في كل محافظة ، ونسبة عدد المودعين ، وحجم الودائع بالنسبة للمجموع العام .

من الجدول رقم /٢٣/ يتضح لنا ان اهم المناطق التي ينتشر بها الصندوق ، توجد في مدينة دمشق سواء من حيث المبالغ المودعة ، او من حيث عـدد المودعين ، حيث بلغ عـدد المودعين في مدينـة دمشق (١٨٦٥٤) اي ما يشكل نسبة (٣٥٫٤ ٪) من اجمالي عدد المودعين كما بلغت الودائع الصافية حتى غاية ١٩٩٠/٦/٣٠ (١٦١٧) مليون ليرة سـورية اي بنسبة (٣٨٫١ ٪) من مجمـوع المبالغ الصافيـة لدى الصندوق .

وهذا شيء طبيعي على اعتبار ان مدينة دمشق تعتبر من كبـرى المدن السورية من حيث عدد السكان . كما ان مستوى الوعي الادخاري اعلى منه في بقية المحافظات بسبب تركز المصارف ومعظم مكاتب البريد والتوفير في العاصمة . يلي مدينة دمشق من حيث الاهمية محافظـة حمص ثم طرطوس . وبالمقابل نجد ان ادنى نسبة للودائع هي في محافظة الرقة ، حيث بلغت هذه النسبة (٠٫٣٧٪) بالنسبة للاموال المودعة و (٠٫٨٥٪) بالنسبة لعدد المودعين . وبالفعل نجد ان عدد المكاتـب في هذه المحافظة يقتصر على ثلاثة مكاتب فقط ، اثنان للتوفير وواحد للبريد بينما في محافظة طرطوس نجد ان عدد المكاتب (١٨) مكتبا منها /١٢/ للبريد و /٦/ للتوفير وهي اعلى نسبة لانتشار المكاتب في القطر العربي السوري .

ننبع اهميه هذا الجدول من خـلال انه يرسم لنا درجـة انتشار صندوق توفير البريـد في المحافظات والمناطق المختلفـة التي نجح فيها الصندوق في تعبئة المدخرات ، والمناطق التي لم يستطع ان ينتشر فيها فيها بكفاءة عالية . على اعتبار ان هناك اسبابا عديدة تقف وراء رفع حجم المدخرات الوطنيـة : كمستوى الدخـل الفردي حيث يختلف من محافظة الى اخرى . ايضا مستوى ودرجة نمو الوعي الادخاري لـدى المواطنين في كل محافظة . اضف الى ذلك العادات والتقاليد التي تحكم الافراد في كل محافظة ، واعتقد انها من الاسباب الهامة والمؤثرة في تحديد حجم مدخرات الافراد . وهـذا ما يستوجب اعادة النظر في سـياسة

الجدول رقم /٢٣/

طور الودائع الصافية وعدد المودعين ونسبتهم في كل محافظة على حده لغاية لـ ٣٠/ ٦/ ١٩٩٠:

(المبالغ بملايين الليرات السورية)

المحافظة	المبالغ	النسبة ٪	عدد المودعين	النسبة ٪	عدد مكاتب التوفير	عدد مكاتب البريد	مجموع المكاتب
مدينة دمشق	١٦١٧	٣٨,١	١٨٦٥٤١	٣٥,٤	٩	٢	١١
ريف دمشق	١١٨	٢,٧	١٦١٢٩	٣,٠	٤	١٢	١٦
درعا	١٦٩	٣,٩	٢١٣٦٥	٤,٠	٦	٩	١٥
السويداء	٢٩٧	٧,٠	٣٦٠٥٦	٦,٨	٣	٩	١٢
القنيطرة	١	٠,٠٢٣	٣٠٨	٠,٠٥٨	–	٢	٢
حمص	٤٦٠	١٠,٨	٤٨٦٩٥	٩,٢	٢	١٠	١٢
حماه	٣٤٤	٨,١	٤٣٦١٩	٨,٢	٥	٨	١٣
حلب	٣١٢	٧,٣	٥٦٦٠٣	١٠,٧	٣	١١	١٤
إدلب	٣٦	٠,٨٤	٨٧١٠	١,٦	٣	٧	١٠
اللاذقية	٣٦٣	٨,٥	٤١٦٦٣	٧,٩	٢	٦	٨
طرطوس	٤٢٧	١٠,٠	٤٥٠٥٢	٨,٥	٦	١٢	١٨
الحسكة	٦١	١,٤	١٢٥٣١	٢,٣	٢	٧	٩
الرقة	١٦	٠,٣٧	٤٥٢١	٠,٨٥	٢	١	٣
دير الزور	٢٢	٠,٥١	٤٤٨٢	٠,٨٥	١	١	٢
المجموع	٤٢٤٣	٩٩,٩	٥٢٦٢٧٥	٩٩,٩	٤٨	٩٧	١٤٥

المديرية التقنية : في المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد.

المؤسسة الادخارية بحيث تراعي العادات والتقاليد السائدة في كل محافظة ومنطقة ، والمستوى العلمي والثقافي السائد والمستوى المعيشي لغالبية السكان في كل محافظة ، والعمل على تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين بكافة الوسائل والطرق الممكنة والتي تتناسب مع الأوضاع السائدة في كل محافظة ومنطقة . فمثلا : بهدف تشجيع الادخار ، يمكن أن تقوم المؤسسة بتنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية التي تعود بالخير على بعض المناطق النائية ، او المشاركة في تمويل مثل هذه المشاريع ، كما يمكن للمؤسسة تشجيع الادخار ، عن طريق ربطه بتقديم خدمات معينة . كدفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف .. الخ .

وقد عمل صندوق توفير البريد الى ادخال حسابات جديدة للاطفال متدرجة من مبلغ /١٠٠/ ليرة سورية فما فوق ، وهذه الحسابات بسيطة ، ويستطيع اي طالب في المؤسسة أن يقتني حساب توفير وعلى الرغم من أن هذه الحسابات ادخلت في بداية عام ١٩٩٠ ، فقد لاقت انتشارا واسعا في مختلف انحاء القطر ، حيث بلغت عدد حسابات الأطفال حتى غاية ١٩٩٠/٦/٣٠ حوالي (٩١٩٤) حسابا ، ومبالغها زادت عن /١٦٠/ مليون ليرة سورية ، علما أن هذه الحسابات حصلت على اعلى معدل للفائدة تمنحه مؤسسة لتجميع المدخرات في القطر وهو (١٠٪) سنويا .(٢٢) .

وأعتقد أن تجربة كهذه ستلقى نجاحا ملحوظا باعتبار ان مثل هذه الايداعات يمكن أن تكون طويلة الأجل . وهذا ما يمكن الصندوق من الاستفادة منها فترة طويلة في تمويل المشاريع والاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية ، كما أن هذه الحسابات تعتبر ضمانا لمستقبل الأطفال .

من جهة أخرى فان تجربة عمليات التوفير والادخار من اجل الاستثمار ، لاقت نجاحا رغم حداثة التجربة ، حيث بلغ رصيد الودائع لحسابات الادخار من أجل الاستثمار حتى نهاية حزيران ١٩٩٠ حوالي (٢٥٦)

مليون ليرة سورية كما بلغ عـدد المودعين خلال هـذه الفترة (٢٢٧٣) مـودع .(٢٣)

وبالطبع فان الموارد التي تتجمع لدى المؤسسة العامة لصندوق توفير البريـد تلعب دورا هامـا ومتميزا في الوقت الراهن ، في تمويـل مشروعات التنمية حيث تحول هذه الموارد الى صندوق الدين العام ، الذي يقوم بدوره في توجيه هـذه الموارد نحو المشاريـع الأكثر اهميـة وضرورة لعملية التنمية الاقتصادية وحسب الخطة التنموية المعتمدة .

ثانيا ـ المصارف المتخصصة :

منذ عام ١٩٦٣ صدر مجموعة التشريعات والتنظيمات المصرفيـة أهمها : تأميم المصارف عام ١٩٦٣ ، واحداث مصارف جديدة عام ١٩٦٦ (المصرف العقاري ـ مصرف التسليف الشعبي ـ) ، وتحقيق التخصص المصرفي عام ١٩٦٦ . حيث حصر التمويل الزراعي في مؤسسة واحـدة هي المصرف الزراعي التعاوني ، وحصر التمويل الصناعي في مؤسســة واحـدة هي المصرف الصـناعي ، وحصر التمويـل العقـاري بالمصرف العقاري ، والتمويل التجـاري بالمصرف التجاري السوري المشكل مـن مجموعة المصارف التجارية المدمجة اعتبارا من ١٩٦٧/١/١ وتخصص بتمويل التجارة الداخلية والخارجية ، واخيرا حصر تمويل صغار التجار والصناع وارباب الحرف والمهن وذوي الدخل المحدود بمصرف التسليف الشعبي . وسندرس بصورة تحليلية كل مؤسسة من هذه المؤسسات على حـده .

١ ـ مصرف التسليف الشعبي :

مصرف التسليف الشعبي عبارة عن مؤسسة مصرفية حكومية ذات شخصية اعتباريـة وتتمتع باستقلال مالي واداري ، احـدث بموجب المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ ـ تاريخ ١٩٦٦/٧/١٨ .

ومن اهم نشــاطات المصرف تشجيع الادخــار بمختلف السـبل والوسائل ، بما فيها اصدار يانصيب وجوائز . وقد عهد الى المصرف بموجب المرســوم التشريعي رقم /٥٧/ تاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ اصــدار شهادات متنوعة للمساهمــة في دعم الوعي الادخاري وتمويل مشاريــع التنمية ، وقد سمح للمصرف بموجب القرار رقم /٤٩٨/ تاريخ ١٩٧٠ اصدار ثلاثة انواع من شهادات الاستثمار وهي :

آ ـ شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة (مجموعة آ) وهي شهادات تضاف فيها الفوائد الى أصــل قيمة الشهادة كل ســتة أشهر . وينتهي أجل هذه الشهادة بعد عشرة سنوات من تاريخ اصدارها.

ب ـ شهادات استثمار ذات عائد جار (مجموعة ب) وهي شهادات ذات عائد ثابت ودوري حيث يحتفظ بقيمة الشهادة الأصلية وتدفع كل ستة اشهر ، ويمكن الاحتفاظ بها عشر سنوات .

جـ ـ شهادات الاستثمار ذات الجوائز (المجموعة ج) وهي شهادات استثمارات بفائدة مساوية لفوائد المجموعتين (آ و ب) ، الا أن فوائدها تحول الى جوائز نقديــة او عينيــة كل نهاية شهر لتقدم للمالكين الفائزين في اليانصيب الدوري الذي يجري على ارقــام الشهادات . والغاية من اصدار هذه الفئة هو المساهمة في امتصاص جزء من السيولة المتوفرة بايدي المواطنين ، عن طريق اجتــذاب اموال الادخار من الراغبين في الربح عن طريق اليانصيب بدلا من الربــح الثابت الذي توفره المجموعتين (آ و ب) كما ان مالكهــا لا يخسر قيمتها في حال عدم الربح .

ودعما لتعبئة أكبر قدر من الادخارات الشعبية فقد اعطيت هــذه الشهادات الميزات التاليــة :

١ ـ تعطي عائدا صافيا بواقع (٩٪) سنويا تدفع كل ستة أشهر ، مع الاشارة الى ان المجموعة (آ) ذات القيمة المتزايدة والتي تضاف

فيها الفوائد الى اصل قيمة الشهادة كل ستة اشهر تبدأ الفائدة فيها بـ (٩ ٪) وتنتهي في العام العاشر بـ (١٤ ٪) أي ان شهادة استثمار بقيمة (١٠٠) ليرة سورية تصبح بقيمة (٢٤٠) ليرة سورية بعد عشر سنوات من اصدارها .

٢ ــ يمكن استرداد قيمها مع الفائدة فورا في اي وقت يشاء صاحبها بعد ستة أشهر من شرائها .

٣ ــ معفاة وعائدها من جميع أنواع الضرائب والرسوم (عدا رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات) .

٤ ــ الشهادة اسمية لا يمكن سرقتها ولا يجوز التنازل عنها لغير المصرف ، كما لا يجوز الحجز عليها وعلى ما تنتجه من فوائد ، الا فيما يجاوز خمسين الف ليرة سورية .

اذا شهادات الاستثمار مضمونة ، لا تتعرض لاية تقلبات ، كما ان المصرف يضمن دفع قيمتها عند الاسترداد .

وتستخدم حصيلة شهادات الاستثمار في تمويل مشاريع التنمية ، ولهذه الغاية يجري تحويلها الى صندوق الدين العام في وزارة المالية .

ويقوم مصرف التسليف الشعبي وفقا لقانون احداثه بتشجيع الادخار عن طريق اصدار أربعة أنواع من دفاتر الادخار وهي :

١ ــ دفاتر الادخار العادية .

٢ ــ دفاتر الادخار ذات الجوائز .

٣ ــ دفاتر الادخار السكني .

٤ ــ الحصالات .

الا أن المصرف لم يضع في التنفيذ سوى دفاتر الادخار العادية .

يعطي المصرف للمدخرين من الأشخاص الطبيعيين دفاتر ادخار اسمية مرقمة ، ويجوز أن يكون للشخص أكثر من دفتر واحد من كل نوع في جميع فروع المصرف ، ويمكن لصاحب الدفتر اجراء عمليات الايداع والسحب لدى اي فرع من فروع المصرف ، كما يمكنه ايضا تصفية دفتره في اي فرع ، وتقيد جميع عمليات السحب والايداع فيه ، ولا يعتبر اي قيد صحيحا الا بعد توقيعه من قبل حامل التوقيع عن المصرف ، ثم ختمه بخاتم المصرف .

بعد ان استعرضنا أهم القرارات والتعليمات المتخذة في سبيل تشجيع وتعبئة المدخرات في مصرف التسليف الشعبي . لا بد لنا من استعراض نشاط عمل المصرف في مجال تجميع المدخرات وفي مجال التسليف والقروض الممنوحة لتمويل مشاريع التنمية المختلفة .

تطور الودائع :

شهد عقد الثمانينات تطورا ملحوظا في مجال الودائع بأنواعها المختلفة .

ويبين لنا الجدول رقم /٢٤/ تطور ارصدة الودائع بأنواعها المختلفة لدى مصرف التسليف الشعبي خلال فترة الثمانينات .

من خلال الجدول رقم /٢٤/ تبين لنا ان هناك تطورا في أرصدة الودائع بشكل ملحوظ . فقد ارتفعت أرصدة الودائع بأنواعها المختلفة من (٦٩١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ لتصل الى (٦٢١٧) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . كما يلاحظ تطور نسبة ودائع القطاع الخاص(*) بالنسبة لمجمل الودائع ، فبينما كانت هذه النسبة تشكل حوالي(٦٧٪) من مجمل الودائع عام ١٩٨٠ ، ارتفعت لتصل الى حوالي (٨٦٪) عام

الجدول رقم / ٢٤/

تطور ارصدة الودائع خلال الفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

المبالغ (بملايين الليرات السورية)

العام	ودائع تحت الطلب				عدد المودعين بالالاف	ودائع لاجل	ودائع التوفير	المجموع (٢)	عدد المودعين بالالاف	المجموع(٣) (١+٢)	عدد المودعين بالالاف (أ+ب)
	قطاع عام	قطاع خاص	تعاوني	المجموع (١)							
١٩٨٠	٢٢٨	٢٧٥	١٠	٥١٣	١٦	٢	١٧٦	١٧٨	١٦	٦٩١	٣٢
١٩٨١	٢٨٩	٢٩٠	٩	٥٨٨	١٦	٦	٣٠٩	٣١٥	١٩	٩٠٣	٣٥
١٩٨٢	٤٣٢	٣٤٣	١٠	٧٨٥	١٧	٦	٤٨٨	٤٩٤	٢٣	١٢٧٩	٤٠
١٩٨٣	٤٧٩	٣٩٠	١٢	٨٨١	١٨	٦	٧٥٩	٧٦٥	٢٨	١٦٤٦	٤٦
١٩٨٤	٦٢٠	٤٧٧	١٦	١١١٣	١٩	٥	١١٩٥	١٢٠٠	٣٥	٢٣١٣	٥٤
١٩٨٥	٧٢٣	٥٧٩	١٩	١٣٢١	١٩	١٦	١٥٩٩	١٦١٥	٤٤	٢٩٣٦	٦٣
١٩٨٦	٩٣٣	٦٨٢	٢٩	١٦٤٤	٢٠	١٨	١٩٢٧	١٩٤٥	٥٠	٣٥٨٩	٧٠
١٩٨٧	١٠٨٨	٧٥٧	٣٩	١٨٨٤	٢١	٨	٢٤٠٧	٢٤١٥	٥٥	٤٢٩٩	٧٦
١٩٨٨	١١١٤	٨٨٥	٥٥	٢٠٥٤	٢١	١٣	٣١٩٣	٣٢٠٦	٦٠	٥٢٦٠	٨١
١٩٨٩	٨٧٨	٩٨٩	٦٦	١٩٣٣	٢١	١٤	٤٢٧٠	٤٢٨٤	٦٥	٦٢١٧	٨٦

المصدر : مديرية التخطيط والاحصاء في مصرف التسليف الشعبي.

١٩٨٩ . اي ان هذه النسبة ارتفعت بمعدل (١٩٪) . وبالطبع فان لزيادة الوعي الادخاري عند المواطنين على الادخار تأثير كبير على تطور حجم الودائع ، وهذا واضح من خلال ارتفاع عدد المودعين من /٣٢/ الف مودع عام ١٩٨٠ الى /٨٦/ الف مودع عام ١٩٨٩ .

ولكن ما يهمنا هنا من هذه الودائع هو ودائع التوفير وودائع لأجل باعتبار أن هذه الودائع يمكن توجيهها نحو مجالات الاستثمار بشكل اكبر من الودائع تحت الطلب على اعتبار ان آجال استحقاقها تكون لفترة زمنية أطول .

فلو عدنا الى ارقام الجدول رقم /٢٤/ لنجد ان حجم ودائع التوفير وودائع لأجل كانت تشكل حوالي (٢٦٪) من جملة الودائع في عام ١٩٨٠ ، بينما اصبحت في عام ١٩٨٩ ، تشكل حوالي (٦٩٪) من جملة الودائع . وهذا يعتبر تطورا ايجابيا يسمح للمصرف بالتصرف بودائعه بشكل افضل .

اما بالنسبة لشهادات الاستثمار فقد عهد للمصرف باصدارها اعتبارا من عام ١٩٧١ وقد لاقت انتشارا كبيرا منذ بدء اصدارها نتيجة المزايا العديدة التي تتمتع بها . ويبين لنا الجدول رقم /٢٥/ تطور حصيلة شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة خلال فترة الثمانينات ، مع تطور عدد المودعين بالآلاف .

لقد شهدت شهادات الاستثمار تطورا ملحوظا . فقد ارتفعت من (٦٠٥) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٤٨٣١) مليون ليره سورية عام ١٩٨٩ ، كما يلاحظ تطور عدد المودعين من (٧٣) ألف مالك عام ١٩٨٠ الى (٢٣٠) الف مالك عام ١٩٨٩ . ولا بد من الاشارة في هذا المجال ان شهادات الاستثمار من الفئة (ج) بدأ العمل ببيعها في نهاية عام ١٩٨٩ ولاقت انتشارا ونجاحا كبيرا .

الجدول رقم / ٢٥/

تطور حصيلة شهادات الاستثمار حسب المجموعات وعدد المالكين

المبالغ (بملايين الليرات السورية)

السنوات	المجموعة -أ-	المجموعة -ب-	المجموعة -ج-	المجموع	عدد المودعين بالالاف
١٩٨٠	٥١٨	٨٧		٦٠٥	٧٣
١٩٨١	١٠٣٥	٩٨		١١٣٣	٨٧
١٩٨٢	١٤٢٤	١٠٨		١٥٣٢	١٠٩
١٩٨٣	١٩٤٢	١٤٨		٢٠٩	١٣٠
١٩٨٤	٢٥١٨	١٧٩		٢٦٩٧	١٤٢
١٩٨٥	٣٢٦٧	٢٠٦		٣٤٧٣	١٥٩
١٩٨٦	٣٣٢٥	٢٣٢		٣٥٥٧	١٦١
١٩٨٧	٣٤٩٢	٥٥٩		٤٠٥١	١٦٢
١٩٨٨	٣٥٨٢	٨٧٠		٤٤٥٢	١٦١
١٩٨٩	٣٨١٤	٩١٣	١٠٤	٤٨٣١	٢٣٠

- مديرية التخطيط والاحصاء في مصرف التسليف الشعبي.

اما نشاط المصرف في مجال القروض والتوظيفات ، فقد شهد تطورا ايجابيا خلال فترة الثمانينات ، بعد ان كان محدودا خلال فترة السبعينات ، حيث كان دور المصرف في مجال التسليف يقتصر على تمويل الفعاليات الصغيرة في القطاع الصناعي والتجاري والمهني بمبالغ محددة تتناسب مع امكانيات اصحاب هذه الفعاليات ، وعلى تسليف اصحاب الدخل المحدود لغايات اجتماعية .

الجدول رقم /٢٦/

تطور القروض التي أسلفها المصرف حسب نوع النشاط خلال الثمانينات

حسب نوع النشاط	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الصناعية	١٢,٨	٥٢,٨	٦٧,٢	٧٩,٥	٩٩,٨	١٢٤,٠	١٦٦,٤	١٥٥,١	٨٣,٨	١٢٤,٠
مشاريع	٧,٧	-	٧,٤	١,٦	-	-	١٦,٠	٨,٧	٣٩,١	٤٥,٦
التجارية	٦٣,٧	١٥٩,٦	١٧٥,٥	٢٢٠,٨	٢٥٢,٤	٣٠٢,٥	٣٧٩,٢	٤٨٩,٢	٨٤٩,٧	١٢٥٠,١
المهنية	٣٩,٤	٩٦,٤	٨٨,١	١٠٧,٢	١٣٨,٣	١٩٩,٣	١٩٩,٣	٣١٩,٩	٣٠٣,٥	٧٨٦,٠
التعاونية	-	٠,٢	٠,٧	-	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٧	٢,٤
العقارية	٣٨,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دخل محدود وخدمات	٤٦,٣	١٦٩,٢	٢١١,٦	٢٦٣,٠	٣٣٤,٤	٤٢٤,٨	٥٢٨,٣	١٠٠٧,١	١١١٥,١	١٢٩٧,٤
الحرفية	-	-	-	-	٥,٥	١,٤	-	-	-	-
مشافي ومخابر	٨,٠	٥,٤	٤,٧	١٣,٥	١١,٤	١١,٠	١٢,٣	٢٢,١	٢١,١	٣٣,٩
المجموع	٢١٦,٦	٤٨٣,٦	٥٥٥,٢	٦٨٥,٦	٨٨٢,٠	١٠٦٣,٤	١٤٢٢,٥	١٩٨٥,٨	٢٦٦٠,٤	٣٥٣٩,٤

المصدر : المجموعات الاحصائية لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

لذلك فقد رفعت سقوف الاقراض ابتداء من عام ١٩٧٨ ، وسمح للمصرف بتمويل كافة القطاعات .

يوضح لنا الجدول رقم /٢٦/ تطور القروض الممنوحة خلال فترة الثمانينات ، اذ ارتفعت من (٢٠٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٣٥٣٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . وبالطبع فان عملية رفع سقوف

الجدول رقم / ٢٧/
تطور ارصدة الودائع والقروض خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

السنوات/ البيـان	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض إلى الودائع
١٩٨٠	٦٩١	٢١٧	٪٣١
١٩٨١	٩٠٣	٤٨٤	٪٥٤
١٩٨٢	١٢٧٩	٥٥٥	٪٤٣
١٩٨٣	١٦٤٦	٦٨٦	٪٤٢
١٩٨٤	٢٣١٣	٨٨٢	٪٣٨
١٩٨٥	٢٩٣٦	١٠٦٣	٪٣٦
١٩٨٦	٣٥٨٩	١٤٢٣	٪٤٠
١٩٨٧	٤٢٩٩	١٩٨٦	٪٤٦
١٩٨٨	٥٢٦٠	٢٦٦٠	٪٥١
١٩٨٩	٦٢١٧	٣٥٣٩	٪٥٧

مديرية التخطيط في مصرف التسليف الشعبي .

الاقراض وتوسيع الفعاليات والانشطة التي يمكن تمويلها من قبل مصرف التسليف الشعبي . كبير الاثر في التطور الملحوظ في القروض الممنوحة . كما ان ارتفاع حجم الودائع له الاثر الكبير في تطور حجم القروض وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

يظهر من الجدول رقم /٢٧/ تطور رصيد القروض رصيد الودائع ، الا انه على من تطور رصيد القروض بشكل ملحوظ ، ظلت نسبة القروض الى الودائع متدنية وبلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الثمانينات، حوالي (٤٦٪) .

وهذا يعني ان لدى المصرف فائض من السيولة كبير جدا ، لم يستخدم في عمليات التسليف والاقراض . وهذا ما يفقد المصرف كثيرا من العوائد التي يمكن تحقيقها نتيجة الفوائد التي يحصل عليها لقاء القروض الممنوحة ، ومن جهة ثانية فان كثيرا من المشاريع الانتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي كان من الممكن أن تستفيد من هذه الاموال المتاحة . تكون قد ضيعت فرصا متاحة أمامها ولم تستطع الاستفادة منها نتيجة سقف القرض الذي يمكن الحصول عليه ، أو نتيجة عدم اشتمالها بمجالات التسليف التي يمولها المصرف .

ولكن لا بد من الاشارة الى أن طبيعة الودائع (تحت الطلب ، لأجل) المتاحة لدى مصرف التسليف الشعبي ، تتحكم بدورها في حجم التسليف الممنوح فكلما ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب الى مجمل الودائع كلما انخفضت الامكانيات المتاحة أمام المصرف للتسليف والعكس صحيح .

فمن خلال الجدول رقم /٢٤/ الذي يوضح لنا تطور أرصدة الودائع بأنواعها المختلفة نلاحظ ان نسبة الودائع تحت الطلب كانت عام ١٩٨٠ تشكل حوالي (٧٤٪) من مجمل الودائع ، وهذا يعني بالطبع ان هذه النسبة مرتفعة ، الا اننا نجد أن هذه النسبة اخذت بالانخفاض تدريجيا خلال فترة الثمانينات لتصل الى حوالي (٣١٪) من مجمل الودائع لذلك

فانه يتوجب علــى مصرف التسليف الشعبي ، وحتى لا يضيع فرصا متاحة امامه ، ولا يقع في مازق يؤثر على سمعته ، العمل على تحقيق مبدأ التوازن بين ودائعه وتوظيفاته وهذا يتطلب :

١ ـ وضع نظام واقراض مرن . وفق نظام عمليات قابل للتبديل والتعديل والتلاؤم في أي وقت مع الظروف المستجدة .

٢ ـ العمل على فتح قنوات تسليفية جديدة ، تتناسب مع حجم الودائع المتاحة ومع طبيعة هذه الودائع (تحت الطلب ـ لأجل) حتى لا يقع المصرف في مازق يؤثر على سمعته والثقة به .

٢ ـ المصرف العقاري :

المصرف العقاري : مؤسسة مصرفية حكومية احدثت بموجب احكام المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ١٩٦٦ ، ويقــوم المصرف بجميع العمليات المصرفية التي تدخل في نطــاق اغراضه ، كفتح الحسابات الجارية الدائنة ، وحسابات الادخار من اجل السكن وحسابات الودائع وحسابات التوفير .

وفي سبيل تشجيع الادخار ، ورفع حجم المدخرات الوطنية لجأ المصرف الى :

آ ـ التأكيد على ربط قروض شراء المساكن ، بشرط الادخــار السكني المسبق .

ب ـ تشجيع الافراد على زيادة مدخراتهم ، وايداعها اطول فترة ممكنة ، وذلك عن طريق ربط مبلغ القرض الممنوح لكل منهم بمبلغ الوديعة ، ومدة الايداع ، ومنحهم ميزات الحصول على قروض بسقوف أعلى من سقوف مبالغ القروض العادية .

الجدول رقم /٢٨/

تطور ارصدة الودائع وعدد الزبائن خلال عقد الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

أنواع الودائع	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
القطاع العام	٣٨٢	٥٩٢	٩٥٠	١٢٤٢	١٤٤٨	١٨٥٧	٢١٧٨	٢٦٥٨	٢٣٤٨	١٧٢٧
القطاع التعاوني	٣٦٣	٣٦٣	٤٢٩	٥٠٨	٦٣٧	٩٥٠	١٣٤٨	١٥٠٠	١٥٣٥	١٦٧٣
القطاع الخاص	١٩٥	١٦١	١٩٣	٢١٣	٢٤٥	٣١١	٣١١	٣٢٨	٤٠٣	٥١٩
القطاع لاجل	٣٢٥	٣٦٣	٤٤٥	٥١٥	٥٣٩	٤٨٨	٦٠٦	١٧٧	١٨٩	٢٠٤
القطاع التوفير	١١٥	١٩١	٢٩٥	٤٢١	٦٣٦	٧٩٩	٩٦٨	١٠٨٧	١٣٩٢	١٩٢٢
المدخرات السكنية	٩٠	٩١	٥٧	٦٦	٧٣	٧٥	٧٠	٦٠	٥٩	٨١
المجموع	١٤٧٠	١٧٦١	٢٣٦٩	٢٩٦٥	٣٥٧٨	٤٤٨٠	٥٤٨١	٥٨١٠	٥٩٢٦	٦١٢٦
* عـــدد الزبائن (زبون)		٢٣٧٠٥	٢٥٠٠٥	٢٨٦٨١	٣١٦٣٥	٣٥١٢٥	٣٥٠٧٩	٣٣٩٦٤	٣٣٦١٨	٣٥٣٩٢

المصدر : المجموعة الاحصائية للاعوام : ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

* : مديرية التخطيط والاحصاء في الادارة العامة للمصرف العقاري .

وقد تم تحديد مبالغ القروض الممنوحة وفق ما يلي :

مدة بقاء المدخرات السكنية	مبلغ القرض القابل
٦ اشهر	١٠٠٪ من مبلغ الادخار
١٢ شهر	٢٠٠٪ من مبلغ الادخار
١٨ شهر	٣٠٠٪ من مبلغ الادخار
٢٤ شهر فما فوق	٤٠٠٪ من مبلغ الادخار

ج ـ ايجاد المزيد من الوعي لدى المواطنين ، على الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال اشتراكهم في قانون الادخار من اجل السكن .

د ـ تامين الخدمة المصرفية الجيدة للمودعين والمدخرين ، وتبسيط اجراءات السحب والايداع .

هـ ـ رفع سقوف القروض الممنوحة بكافة انواعها بالنسبة للمقترضين المدخرين لدى المصرف ، بحيث اصبح بامكان المودع المدخر لدى المصرف الاستفادة من سقف القرض الاعلى .

وتشجيعا لسياسة الادخار الفردي ، واستقطاب نسبة كبيرة من الودائع والمدخرات الفردية ، فقد صدر قانون الادخار من اجل السكن رقم /٣٨/ لعام ١٩٧٨ الذي من اغراضه ، أن تقوم الجهات الحكومية ، ممثلة بالقطاع العام السكني ببناء مساكن جاهزة للافراد المدخرين من اصحاب الدخل المحدود ، وتوزيعها عليهم ضمن شروط وأسس حددها القانـون .

وقد اناط القانون المذكور ، مهمة حفظ مدخرات الافراد ، وفتح الحسابات الادخارية الخاصة بذلك بالمصرف العقاري ، كما اناط ايضا مسؤولية التمويل كاملة بشقيها :

الاول : تمويل جميع المشـاريع السكنية العائدة للمؤسسة العامة للاسكان والناجمة عن تنفيذ القانون المذكور .

الثاني : تمويل الافراد المكتتبين بمشاريع الادخار من أجل السكن ، والذين حصلوا على مساكن بموجب اكتتابهم بتلك المشاريع ، بما يعادل نصف قيمة المسكن التقديرية وبما لا يتجاوز مبلغ (١٠٠) ألف ليرة سورية .

الجدول رقم / ٢٩/

القروض التي اسلفها المصرف العقاري حسب القطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

(بملايين الليرات السورية)

القروض حسب القطاع السنوات	القطاع العام	القطاع التعاوني	القطاع الخاص	القطاع المهني والحرفي وذوي الدخل المحدود	المجموع
١٩٨٠	٥٧	٨١٥	٨٤	٦٧٥	١٦٣١
١٩٨١	٢٧٣	٨٩٥	١٠٦	٨٦٣	٢١٣٧
١٩٨٢	٤٢٢	١٢٣٤	١٢٥	١٠٧٨	٢٨٥٩
١٩٨٣	٥٩٥	١٤٩٦	١٤٦	١١٩٨	٣٤٣٥
١٩٨٤	٧٥٢	١٨٤٠	١٦٩	١٢٥٣	٤٠١٤
١٩٨٥	٨٦٨	١٨٤٨	١٧٦	١٢٩٦	٤١٨٨
١٩٨٦	١١٠٩	٢٠٩٢	٢٠٠	١٣٤٥	٤٧٤٦
١٩٨٧	١١٠٦	٢١٤١	٢٣١	١٣٩٠	٤٨٦٨
١٩٨٨	٩٦٩	٢١٨٩	٢٤٥	١٤٥٣	٤٨٥٦
١٩٨٩	٩٩٥	٢١٦٤	٢٦٥	١٥٢٢	٤٩٤٦

المجموعات الاحصائية للاعوام: ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

اضافة الى دور المصرف في تمويل قطاع الاسكان ، فانه يقوم بتمويل المشـــاريع الســـياحية والمستشفيات مســـتخدما الطاقات والامكانيات المتاحة لديــه .

من الجدول رقم /٢٨/ يتبين لنا ان حجم الودائع قد ارتفـع من /١٤٧٠/ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى /٦١٢٦/ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . ومن الملاحظ ان الزيادة التي حدثت في جملة الودائع لدى المصرف العقاري ، يصحبها زيادة في عدد المدخرين . فقد ارتفع عــدد المدخرين من /٢٣٧٠٥/ زبون عام ١٩٨١ الى /٣٥٣٩٢/ في سنة ١٩٨٩ . وهذا ما يعكس تطور ونمو الوعي الادخاري بين المواطنين .

لم يقتصر التطور في نشاط المصرف على تجميع المدخرات ، بل شهد ايضا تطورا في خطته التسليفية ، فقد تطورت حجم القروض الممنوحة ايضا من قبل المصرف خلال هذه الفترة . وهذا ما يوضحه لنا الجدول التـــالي :

يلاحظ من الجدول رقم / ٢٩ / تطور حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف من / ١٦٣١ / مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى / ٤٩٤٦ / مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ ، كمـا يلاحظ ان تطور حجم القــروض شملت كافة القطاعات المشمولة بنشاط المصرف .

ومن المعلوم أن القروض الممنوحة من المصرف ، تستهدف تمويل المســاكن الشــعبية الاقتصاديـة والمنشــآت السياحيـة والمـدارس والمستشفيات . فقد بلغت عدد الوحدات السكنية التي مولها المصرف ، منذ إحداثه ولغاية عام ١٩٨٨ ، ما مقداره / ١٥٣٢٠٦ / وحدة سكنية نسبة (٦٨٫٥٪) منها ، كانت لمساكن لا تتجاوز مساحتها (١٢٥ م٢)(٢٤) ، كما أولى المصرف جل اهتمامه ، لدعم وتنشيط الصناعة السياحية في القطر عن طريق المشاريع السياحية في كافة المحافظات والمناطق ، نظراً للحاجة الماسة لمثل هذه المنشآت ولأثرها البالغ على الوضع الاقتصادي

في القطر ، كما اعطي موضوع تمويل المشافي الأهمية التي تستحقها ، وقدم لها التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها .

وفيما يلي جدول بحركة توظيفات القطاع السياحي خلال السنوات (١٩٨٣ – ١٩٨٧) .

الجدول رقم / ٣٠/
توظيفات المصرف للقطاع السياحي خلال الفترة
من١٩٨٣ ولغاية ١٩٨٧
(بملايين الليرات السورية)

البيـــان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
توظيفات القروض السياحية	٦٠	٧٢	٧٥	٢٥٩	٣١٠
الرقم القياسي لتطور حركة التوظيفات سنة الأساس : ١٩٨٣	٪١٠٠	٪١٢٠	٪١٢٥	٪٤٣٢	٪٥١٧

التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ الصادر عن المصرف العقاري (ص ٨) .

ولقد حرص المصرف على تحقيق مبدأ التوازن بين ودائعه وتوظيفاته، وبقي هذا التوازن قائماً تقريباً حتى نهاية الخطة الخمسية الخامسة ، حيث بدأ الاخلال بهذا التوازن يظهر من خلال زيادة الودائع ، وتقليص حجم التوظيفات ، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

الجدول رقم / ٣١/

تطور أرصدة الودائع والقروض خلال فترة الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

السنوات البيان	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة الودائع للقروض	نسبة القروض للودائع
١٩٨٠	١٤٧٠	١٦٣١	٪٩٠	٪١١٠
١٩٨١	١٧٦١	٢١٣٧	٪٨٢	٪١٢١
١٩٨٢	٢٣٦٩	٢٨٥٩	٪٨٣	٪١٢١
١٩٨٣	٢٩٦٥	٣٤٣٥	٪٨٦	٪١١٦
١٩٨٤	٣٥٧٨	٤٠١٤	٪٨٩	٪١١٢
١٩٨٥	٤٤٨٠	٤١٨٨	٪١٠٧	٪٩٣
١٩٨٦	٥٤٨١	٤٧٤٦	٪١١٥	٪٨٦
١٩٨٧	٥٨١٠	٤٨٦٨	٪١١٩	٪٨٤
١٩٨٨	٥٩٢٦	٤٨٥٦	٪١٢٢	٪٨٢
١٩٨٩	٦١٢٦	٤٩٤٦	٪١٢٤	٪٨١

يلاحظ من الجدول رقم / ٣١ / ان حجم القروض الممنوحة كانت حتى عام ١٩٨٤ اعلى من حجم الودائع . بينما اخـذت نسبة القروض تنخفض تدريجياً اعتباراً من عام ١٩٨٥ ويعود السبب في ذلك في تركز هذه القروض نحو قطاع الاسكان وبعض مشاريع السياحة وفي اقامة المشافي ، وهذه الأنشطة جميعها لاقت صعوبات كبيرة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات نتيجة الأمور التالية :

١ ــ عدم قيام المؤسسة العامة للاسكان ، بتنفيذ مشاريعها السكنية، حسب الخطة المعتمدة من قبلها ، والتي تم بموجبها تحديد حصتها من خطة المصرف التسليفية .

٢ ــ عدم تمكن القطاع التعاوني السكني ، من تنفيذ خطته السكنية المعتمدة بسبب عدم توفر مقاسم معدة للبناء .

٣ ــ صعوبة تأمين بعض مواد البناء الأساسية اللازمة لتنفيذ المشاريع السكنية .

وبالطبع فإن هـذه المعطيات كانت وراء انخفاض حجم التوظيفات المقررة من قبل المصرف العقاري ، وهذا ما ادى الى تفاقم مشكلة السكن في القطر العربي السوري بشكل كبير وملحوظ ، وبنفس الوقت ، ضيع على المصرف أرباحاً وعوائد كبيرة ، نتيجة انخفاض حجم التوظيفات .

ولا بد من الاشـارة إلا أن انخفاض نسبة التوظيفـات والقروض الممنوحة بالنسبة الودائع ، سوف ينعكس سلبياً على تطـور حصيلة الودائع ، وذلك باعتبار أن التطور الحاصل في حجم الودائع والمدخرات ، تعكسه الرغبة في الحصول على مساكن مريحة لأصحاب الدخل المحدود ، فإذا ما تعثرت عملية الجمعيات التعاونية السكنية الى فترة طويلة من الزمن ، فهذا سينعكس سلبياً على الثقة بمثل هذه الجمعيات . وهـذا ما يؤدي الى سحب الأموال المودعـة ، ووضعها في أيدي المقاولين من

القطاع الخاص مهما كانت الظروف اشد واصعب ، وهذا ما يضيع على المصرف وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام مبالغ جيدة ، كان من الممكن توظيفها واستثمارها في مشاريع تخدم عملية التنمية الاقتصادية المنشودة .

لذلك ومن أجل معالجة هذا الوضع لا بد من اللجوء الى السياسات التالية :

١ ـ رفع سقوف القروض بما ينسجم وأسعار سوق البناء السائدة.

٢ ـ تنشيط اجراءات منح القروض ، وجعل نظام الاقراض مرنا يتناسب مع المتغيرات المستجدة .

٣ ـ زيادة فعالية النشاط السياحي في القطر ، عن طريق توسيع قاعدة المستفيدين من القروض السياحية .

٤ ـ توسيع القنوات التسليفية لتشمل تمويل المنشآت التجارية والصناعية والحرفية .

٥ ـ باعتبار أن المصرف العقاري يشجع الادخار من أجل السكن ولا بد من العمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالسكن ، اضافة الى مد آجال القروض الممنوحة لأصحاب الدخل المحدود الى اطول فترة ممكنة.

٣ ـ المصرف التجاري السوري :

تحتل المصارف التجارية مكاناً هاماً في النظام المصرفي للدولة ، باعتبار أن هذه المصارف تتميز بقدرتها على خلق النقود ، اضافة الى دورها الهام في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية ، تمهيداً لتقديمها الى المستثمرين الراغبين في اقامة المشاريع المختلفة سواء كانوا أفراداً أم جماعات ، وسواء كانوا من القطاع الخاص أو العام أو المشترك . لذلك

تعتبر المصارف التجارية من الأجهزة الهامة التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات ، ولكن لا بد من الاشارة عند بحث دور المصرف التجاري في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية الى أن هناك أنواع مختلفة من الودائع لا يمكن أن نطلق عليهـا جميعا (ودائع ادخارية) باعتبار ان المصارف التجارية تتلقى من الأفراد ، الذين يتعاملون معها عدة انواع من الودائع فهناك الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب وهذا النوع من الودائع عادة ما يلجأ اليه الأفراد بقصد استعمالها ، وبالتالي فإن المصرف ملتزم لأصحاب هذه الودائع بالدفع لدى الطلب ، وبالطبع فإن هذا النوع من الودائع ليس له أي عائد أو فائدة بل ان المصرف يقوم بتحصيل رسوم معينة من العملاء نظير الخدمات المقدمة لهم . وهذا النوع من الودائع لا يعتبر ادخاراً . رغم امكانية الاستفادة من هذه الودائع بنسب معينة. اما الأنواع الأخرى من الودائع (ودائع لأجل ـ لأخطـار ـ التوفير) فجميعها يمكن أن تطلق عليها (الودائع الادخارية) باعتبار أن المصرف غير ملتزم بدفع قيمة هذه الودائع إلا بعد فترة معينة بالنسبة للودائع لأجل ، أو بعد اخطار بميعاد معين يتفق عليه مقدما (بالنسبة للودائع بأخطار) أو بقيود معينة (بالنسبة لودائع التوفير) ، وبالطبع فإن هذه الأنواع من الودائع يقوم المصرف بدفـع فائدة للمودعـين ، باعتبار أن المصرف يتمتع بحرية استعمال هذه الودائع ، وعلى الرغم من اهميـة المصارف التجارية ومن قدرتها على تقديم الخدمات المجانية او شبه المجانية للمودعين ، اضافة الى امكانية هذه المصارف ، إعطاء سعر فائدة مرتفع لإغراء المدخرين على إيداع أموالهم لديها ، نجد أن الأفراد يفضلون التعامل مع مؤسسات اخـرى كصندوق توفير البريد ، او في شـراء شهادات الاستثمار . فالأفراد يفضلون شراء السندات الحكومية ، او حتى أن البعض يفضل الاحتفاظ بأمواله مكتنزة ، ولا يرغب في التعامل مع المصارف التجارية ، وربما يكون السبب في ذلك عدم انتشار الوعي المصرفي من جهة ، والاجراءات المتعددة التي يطلب تنفيذها حين ايداع مدخراتهم . ولذلك يفضلون التعامل مع صندوق توفير البريد ، أو في شراء شهادات الاستثمار باعتبار أن الاجراءات المطلوبة أسهل علـى

الأفراد . اضافة لذلك فإن المصارف التجارية في معظم البلدان النامية غير قادرة على الانتشار في معظم المناطق بسبب صعوبة المواصلات والتنقل بين مختلف المناطق .

ولكن لا بد من الاشارة انه على الرغم من ان المصارف التجارية بالبلدان النامية تتسم بضعف قدرتها على تجميع المدخرات الوطنية ، بالقياس الى اجهزة تجميع المدخرات الأخرى إلا ان تحليلاً لهيكل ودائعها يكشف لنا عن خاصة هامة تتميز بها ، إذ تتضمن الحسابات الجارية بها ، قدراً كبيراً من الارصدة التي يودعها اصحابها في المصرف ، لا بغرض الاستعمال ولكن بقصد استخدامها في مواجهة الطوارىء ، او بقصد توجيهها في المستقبل الى شتى وجوه الاستثمار ، أو لأي غرض من الاغراض التي تدفع الفرد نحو الادخار . وهنا يجب ملاحظة انه في كثير من البلدان الاسلامية ، يلجأ الافراد الى ايداع أموالهم في المصارف التجارية كحسابات جارية ، دون أن يكون الغرض من ذلك استعمال هذه الأموال ، بل لسبب وحيد هو عدم قبول هؤلاء الأفراد الفوائد التي تمنحها المصارف عن الايداعات الآجلة ، او التوفيرية بسبب تحريمهم الربا .

لكل هذه الاسباب فإن الودائع في المصارف التجارية للبلدان النامية تتميز بإنخفاض سرعة تداولها ، وهذا ما يزيد من حرية المصارف في استخدام الأموال المودعة في مختلف وجوه الاستثمار بمعنى أن هذه الودائع تحتوي على نسبة كبيرة من اموال الادخار التي يمكن حسابها ضمن حجم المدخرات الوطنية .

وقد كان لهذا الاعتبار اهمية في رسم اتجاهات السياسة المصرفية للمصرف التجاري السوري في تمويل عدد كبير من الشركات والمشروعات الصناعية ، وبالأخص قبل اللجوء الى التخصص المصرفي عام ١٩٦٦ . حيث انه اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٦٧ تم دمج المصارف التجارية المختلفة

في مصرف واحد سمي المصرف التجاري السوري ، وحددت مهامه بالتمويل التجاري ، حيث خصص بتمويل التجارة الداخلية والخارجية.

ويعتبر المصرف التجاري السوري احد اهم الأجهزة التي تقوم بتجميع المدخرات الوطنية ؛ حيث تقوم بجهد كبير في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية فقد قدر التقرير السنوي الصادر عن المصرف التجاري لعام ١٩٨٨ أن حجم الودائع لدى المصرف لعام ١٩٨٨ تشكل نسبة (٥٧٫٨ ٪) من مجموع الودائع لدى القطاع المصرفي في القطر .

وتنتشر فروع المصرف في مختلف محافظات ومناطق القطر العربي السوري ، حيث بلغت فروعه لغاية عام ١٩٨٩ حوالي (٣٥) فرعا منها (١٣) فرعا في دمشق اضافة الى فرع المنطقة الحرة و (٦) فروع في محافظة حلب ، وفرعان في محافظة اللاذقية ، وثلاثة في حمص ، وفرعان في حماه ؛ ويوجد فرع في كل من القامشلي وطرطوس والحسكة وأدلب ودرعا والرقة والسويداء ودير الزور ؛ وهناك حوالي ثمانية فروع تحت التأسيس .

وبالطبع فإن انتشار وزيادة عدد فروع المصرف بمختلف محافظات ومناطق القطر ، سوف يساهم في زيادة الوعي المصرفي في مختلف محافظات القطر ، وهذا ما يؤدي الى زيادة عدد المتعاملين مع المصرف ، وبالتالي زيادة حجم الودائع بأنواعها المختلفة . وهذا ما يظهره الجدول التالي :

يظهر من الجدول رقم / ٣٢ / ان رصيد الودائع بأنواعها المختلفة تطور من (٧٢٨٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٣١٨٥٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي بمتوسط زيادة قدرها (٣٣٫٧ ٪) . الا أن معظم هذه الودائع ، هي ودائع جارية (تحت الطلب) حيث تشكل نسبة هذه الودائع حوالي (٧٥٫٦ ٪) من جملة الودائع ، بينما لا تشكل نسبة ودائع لاجل وودائع التوفير سوى (٢٤٫٤ ٪) من جملة الودائع .

ونجدر الاشارة الى أن ودائع القطاع العام تشكل حوالي (٦٠ ٪) من جملة الودائع خلال فترة الدراسة ، الا ان معظمها ودائع تحت الطلب ، لا تشكل نسبة ودائع لأجل سوى نسبة (٥ر٠ ٪) منها .

الجدول رقم / ٣٢/

تطور أرصدة الودائع بأنواعها المختلفة للفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

(بملايين الليرات السورية)

أنواع الودائع / السنوات	حسب القطاع		حسب النوع			المجموع
	ودائع القطاع العام	ودائع القطاع الخاص	ودائع تحت الطلب	ودائع لاجل	ودائع التوفير*	
١٩٨٠	٤٢٦٨	٣٠١٤	٦١٧٨	٥٠٢٣	٦٠٢	٧٢٨٢
١٩٨١	٦٤٠٨	٣٦٦١	٨٤٥٥	٦٢٩	٩٨٥	١٠٠٦٩
١٩٨٢	٧٦٤٠	٤٤٨١	٩٩٩٠	٦٦٠	١٤٧١	١٢١٢١
١٩٨٣	١٠٦٣٧	٥٨٢٨	١٣٥٤٧	٦٠٠	٢٣١٨	١٦٤٦٥
١٩٨٤	١١٦٣٣	٧٤٣٣	١٥٠٨٣	٥٤٤	٣٤٣٩	١٩٠٦٦
١٩٨٥	١٤٦٩٣	٨٢١٨	١٨٣٠٩	٥٣٢	٤٠٧٠	٢٢٩١١
١٩٨٦	١٢٩٨٠	٩٤٧٦	١٧٢٦٦	٦٢٩	٤٥٦١	٢٢٤٥٦
١٩٨٧	١٢٠١٣	١١٣٩٠	١٦٩٦٤	١٠٠٩	٥٤٣٠	٢٣٤٠٣
١٩٨٨	١٥٠٣١	١٠٧١٥	١٧٦٤٠	١١٧١	٦٩٣٥	٢٥٧٤٦
١٩٨٩	١٨٧٣٠	١٣١٢٦	٢١٣٤٤	١٣٢٨	٩١٨٤	٣١٨٥٦

المصدر : المجموعات الاحصائية لعام ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٠.

* التقارير السنوية الصادرة عن المديرية العامة للمصرف التجاري السوري.

وهذا يعني ان هــذه الودائع - هي ودائع غير ادخارية ، كما انه لا يمكننا الاستفادة والتصرف بها بحرية ، لانها ودائع قطاع عام ، وواجبة الدفع لدى الطلب . أما ودائع القطاع الخاص والتي تشكل حوالي (٤٠٪) من جملة الودائع فمعظم هذه الودائع هي ودائع لاجل وودائع توفير ، ولاتشكل ودائع تحت الطلب بالنسبة للقطاع الخاص ، سوى نسبة (٢ر١٪) فقط من جملة الودائع الخاصة .

وبالطبع فان المصرف التجاري السوري ، مثله مثل بقيةالمصارف المتخصصة الاخرى يقوم بمنح القروض للافراد والمؤسسات الراغبين في اقامة المشاريع المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية . أي ضمن نشاط واختصاص المصرف .

وعلى الرغم من ان الودائع الاجلة وودائع التوفير ، معظمها ودائع للقطاع الخاص نلاحظ ان القروض التي يسلفها المصـرف التجـاري السوري ، تتوجه في معظمها نحو القطاع العام والمشترك ، وان نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص ضئيلة جدا ، وهذا مايوضحه لنـا الجدول التالي :

يظهر الجدول تطور ملحوظ في القروض التي يمنحها المصرف خلال فترة الدراسة حيث ارتفع حجم القروض الممنوحة من (١٣٩٢٧) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٥٢٠٠٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي بزيادة قدرها (٢٧٣٪) . الا ان معظم هذه القروض تمنح للقطاعين العام والمشترك ، حيث يحوز هذين القطاعين وسطيا خلال فترة الدراسة على حوالي (٣ر٩٧٪) من حجم القروض المسلفة ، بينمـا لا تزيـد متوسـط القـروض الممنـوحة للقطـاع الخاص عن (٧ر٢٪) خلال نفس الفترة .

ومن المفيد الاشارة ، الا انه بسبب الميزة التي تتمتع بها المصارف التجارية في خلق النقود ، يلاحظ ان هذه المصارف ، تتمتع بامكانيـة

الجدول رقم / ٣٣/
القروض التي أسلفها المصرف التجاري خلال فترة الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

القطاع/ السنوات	العام والمشترك	الخاص	المجموع
١٩٨٠	١٣٦٨٠	٢٤٧	١٣٩٢٧
١٩٨١	٢٠٨٨٠	٣٢٤	٢١٢٠٤
١٩٨٢	٢٠٠٧٤	٥٣٠	٢٠٦٠٤
١٩٨٣	٢١٥٦٩	١٣٣٧	٢٢٩٠٦
١٩٨٤	١٨٥٤٧	١٠٥٦	١٩٦٠٣
١٩٨٥	١٥٢١٤	٧٤٧	١٥٩٦١
١٩٨٦	١٧٧٦٠	٤٢٣	١٨١٨٣
١٩٨٧	٢٠٧٦٨	٣٢٥	٢١٠٩٣
١٩٨٨	٤٦٠٥٤	٤٢١	٤٦٤٧٥
١٩٨٩	٥١٤١٢	٥٩٠	٥٢٠٠٢

المجموعات الاحصائية: ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠.

منح قروض تتجاوز حجم ودائعها بأشكالها المختلفة ، وهذا مايوضحه لنا الجدول التالي :

يلاحظ من الجدول رقم /٣٤/ ارتفاع نسبة القروض الى الودائع حيث بلغت متوسط هذه النسبة خلال فترة الثمانينات حوالي (١٣١٪).

الجدول رقم / ٣٤/ *

تطور أرصدة الودائع والقروض خلال فترة الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

السنوات	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض إلى الودائع
١٩٨٠	٧٢٨٢	١٣٩٢٧	٪١٩١
١٩٨١	١٠٠٦٩	٢١٢٠٤	٪٢١٠
١٩٨٢	١٢١٢١	٢٠٦٠٤	٪١٦٩
١٩٨٣	١٦٤٦٥	٢٢٩٠٦	٪١٣٩
١٩٨٤	١٩٠٦٦	١٩٦٠٣	٪١٠٢
١٩٨٥	٢٢٩١١	١٥٩٦١	٪٦٩
١٩٨٦	٢٢٤٥٦	١٨١٨٣	٪٨٠
١٩٨٧	٢٣٤٠٣	٢١٠٩٣	٪٩٠
١٩٨٨	٢٥٧٤٦	٤٦٤٧٥	٪١٨٠
١٩٨٩	٣١٨٥٦	٥٢٠٠٢	٪١٦٣

* ملخص للجدول رقم / ٣٢/ والجدول رقم / ٣٣/ المذكورين سابقا.

وقد انخفضت هذه النسبة خلال اعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ونتيجة لانخفاض وتراجع النشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام خلال هذه الفترة .

٤ ـ المصرف الصناعي :

احدث المصرف الصناعي بموجب القانون رقم /١٧٧/ لعام ١٩٥٨ والمعدل بالقانون رقم /٣١/ لعام ١٩٥٩ ، وعندما صدر التخصص المصرفي عام ١٩٦٦ قضى بتخصيص المصرف الصناعي بتمويل القطاع الصناعي وفق الانظمة والتعليمات النافذة ، وفي عام ١٩٧٣ صدر المرسوم رقم /١٦٤٨/ القاضي بتطبيق احكام المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ١٩٧٤ على المصرف الصناعي ، والذي اعتبر بموجبه المصرف الصناعي (مؤسسة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري يرتبط بوزير الاقتصاد ، ويتمتع بضمانة الدولة ، ويعتبر تاجرا في معاملاته مع الغير).

وفي عام ١٩٧٩ صدر القرار رقم /٢٢/ بشأن نظام الادخار الصناعي وعدل هذا القرار بموجب القرار رقم /٣٠٦/ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٩ ، والذي تضمن نظام الادخار الصناعي على الشكل التالي :

١ ـ يقصد بالادخار الصناعي فتح حساب ودائع لاجل لمدة ستة اشهر او اكثر للمدخرين لافادتهم من قروض متوسطة او طويلة الاجل بسبب من ودائعهم على الشكل التالي(*) :

مدة الايداع بالاشهر	نسبة مبلغ القرض الى مبلغ الوديعة	مدة القرض بالسنين
٦	١٠٠٪	٤
٩	١٢٥٪	٥
١٢	١٥٠٪	٦
١٥	١٧٥٪	٧
١٨	٢٠٠٪	٨
٢١	٢٢٥٪	٩
٢٤	٢٥٠٪	١٠

* يحتسب مبلغ القرض وتحدد مدته بالاستناد الى مدة الايداع لكل مبلغ مودع والى المبالغ المودعة والتي يجب ان يكون كل مبلغ مودع منها (١٠) الاف ليرة سورية واضعافها .

وذلك من أجـل :

ا ــ انشاء صناعات جديدة .

ب ــ استبدال الآلات القديمة بالات جديدة او اضافة الات متممة والموافق عليها من الجهات المختصة .

ح ــ توسيع الصناعات القائمة .

٢ ــ يجري ايداع مبالغ الادخار الصناعي من قبل المدخر وذلـك لمدة ستة اشهر او اكثر يتقاضى عن مبالغه الفائدة المقررة للودائع لاجل وتحتسب له حسب انظمة المصرف ويتم تقديم طلب الايـداع علـى نموذج خاص يعد من قبل المصرف ، وللمودع المدخر حق سحب وديعته او جزء منها وفق ما يلـي :

آ ــ اذا كان السحب قبل مرور ستة اشهر على تاريخ ايداع اول مبلغ مودع ، ففي هذه الحالة تنقلب الوديعة الادخارية الى وديعة تحت الطلب من تاريخ السحب الا ان المودع يحتفظ بحقه في الاستفادة مـن قرض يجري احتسابه بتاريخ السحب .

٣ ــ يقدم المودع الى المصرف خلال فترة الايداع طلـب قرض متوسط او طويل الاجل حسب الحال مرفقا بالتراخيص اللازمـة اضافة الى مجموعة بيانات يطلبها المصرف حسب الغرض من القرض .

٤ ــ يدرس المصرف الطلب في ضوء الوثائق المقدمـة ، والوديعة المدخرة وفي حال توفر كافة الشروط ، يمنح القرض المتوسط او الطويل الاجل حسب النسبة المحددة من الوديعة ، وفي حال عدم كفاية القرض يحق للمدخر طلب قرض متوسط الاجل آخر وفق نظام عمليات المصرف بنسبة لا تتجاوز (٦٠٪) كحد اقصى من المبالغ المصروفة فعلا مـن أمواله الخاصة (غير الوديعة) على انشاء المشروع الجديد في حـال

الانشاء ، او من امكانية المشروع القائم الصافية في حال التوسع او استبدال الآلات او شراء الات متممة .

٥ ـ لا يحق للمودع بقصد الادخار الصناعي استعمال وديعته التي منح القرض على اساسها ، الا لتحقيق الغاية التي منح القرض من اجلها ويشترط ان لا يزيد القرض الممنوح لقاء الادخار الصناعي ، عن الفرق بين تكاليف المشروع والمبالغ المصروفة من قبله سابقا والمبالغ المودعة ، بالاضافة الى ما يمكن الحصول عليه من قروض متوسطة الاجل لقاء امواله المستثمرة في المشروع قبل منح القرض .

٦ ـ يجري استجرار الوديعة الادخارية اولا . ثم استجرار مبلغ القرض الذي حصل عليه المدخر لقاء الادخار الصناعي ، وذلك بعد تحقق المصرف من استعماله مبلغ وديعته في المشروع ثم استجرار القرض الذي حصل عليه وفقا لنظام عمليات المصرف .

٧ ـ يكون الاستجرار لمبلغ الوديعة وللقرضين لقاء الوثائق التي تثبت استعمال المال في تنفيذ المشروع الصناعي المرخص له وتحفظ جميع الوثائق في اضبارة القرض .

٨ ـ يشترط ان تكون المبالغ المصروفة من قبل المودع على المشروع والمبلغ المدخر والقروض المتوسطة والطويلة الاجل الممنوحة له كافية لتنفيذ مشروعه الصناعي وامكانية بدئه بالاستثمار .

بعد ان استعرضنا اهم المواد الناظمة لعملية الادخار الصناعي والشروط المطلوبة لمنح القروض للمستثمرين الصناعيين ، لا بد لنا من التعرف على تطور حجم الودائع والقروض الممنوحة من قبل المصرف وتوظيفات المصرف حسب الصناعات المستفيدة للوقوف على مدى قيام المصرف بتنفيذ مهامه ، ودوره كمؤسسة عامة تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات في القطر العربي السوري .

الجدول رقم / ٣٥/
تطور أرصدة الودائع للفترة ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩
(بملايين الليرات السورية)

أنواع الودائع السنوات	الودائع حسب المصدر				الودائع حسب الاجل		مجموع الودائع
	القطاع العام	القطاع المشترك	القطاع التعاوني	القطاع الخاص والحرفي	تحت الطلب	ودائع لاجل ادخار وتوفير	
١٩٨٠	٢٨٣,٤	٢٨,٤	٠,٨	٦٨,٣	٣٨٠,١	٠,٨	٣٨٠,٩
١٩٨١	٣١٩,٣	٤٤,٠	١,٢	٦٢,٣	٤٢٤,٠	٢,٨	٤٢٦,٨
١٩٨٢	٣٦٧,٠	٩,٩	١٦,١	٦٢,٠	٤٥٣,٠	٢,٠	٤٥٥,٠
١٩٨٣	٥٣١,٠	١٤,٠	٢,٠	٨٣,٠	٦٢٨,٠	٢,٠	٦٣٠,٠
١٩٨٤	٦٨٣	٢٨,٠	٢,٠	١٠٦,٠	٨١٧,٠	٢,٠	٨١٩,٠
١٩٨٥	٩٥٥,٨	٨,٧	٢,٦	١١٢,٤	١٠٧٧,٢	٢,٣	١٠٧٩,٥
١٩٨٦	١٠٩٦,١	٤,١	٤,٨	١٤٠,٦	١٢٤٤,١	١,٥	١٢٤٥,٦
١٩٨٧	١١٧٩,٨	١٢,٣	٦,٣	١٧٠,٦	١٣٦٧,٦	١,٤	١٣٦٩,٠
١٩٨٨	٩٠٠,٥	١٦٨,٣	٧,٠	٢٣٦,٦	١٣٠٦,٩	٥,٥	١٣١٢,٤
١٩٨٩	١٢١٩,٧	٨٠,٧	٦,٢	٣٣٧,٧	١٥٩٥,٦	٤٨,٧	١٦٤٤,٣

– مديرية التخطيط والدراسات في المصرف الصناعي (الادارة العامة).

ونلاحظ من الجدول رقم / ٣٥ / ان الودائع قد ارتفعت من (٣٨٠,٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (١٦٤٤,٣) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي بنسبة زيادة قدرها (٣٣٢٪) . ومن الملاحظ تطور ارصدة الودائع في كافة القطاعات ، الا انه لو نسبنا نسبة رصيد

الودائع لدى كل قطاع بالنسبة الى مجمل الودائع نلاحظ ان القطاع العام بقي محافظا تقريبا على نسبة ودائعه بالنسبة لمجمل الودائع ، فبينما كانت نسبة ودئعه حوالي (٧٤٫٤٪) عام ١٩٨٠ انخفضت هذه النسبة الى (٧٤٫١٪) عام ١٩٨٩ . أما في القطاع المشترك فقد انخفضت نسبة ودائعه من مجمل الودائع بشكل ملحوظ حيث كانت عام ١٩٨٠ (٧٫٤ ٪) انخفضت الى (٤٫٩ ٪) عام ١٩٨٩ ، أما القطاع التعاوني فتسهد تطورا في نسبة ودائعه حيث كانت هذه النسبة شبه معدومة حوالي (٠٫٢١٪) عام ١٩٨٠ ارتفعت الى : ٣٫٧٪) عام ١٩٨٩ كما شهد القطاع الخاص تطورا حيث ارتفعت هذه النسبة من (١٨٪) الى (٢٠٫٥٪) خلال الفترة المذكورة .

الا ان ما يلفت الانتباه هنا هو طبيعة هده الودائع ، فنلاحظ تركز معظم هده الودائع في شكل ودائع تحت الطلب . وبالطبع فهذا يعني عدم تمكن المصارف من الاستفادة من هذه الودائع بشكل مركز على اعتبار ان المصرف لا يستطيع توطيف او اقراض الاموال من هذه الودائع خشية وقوعه في مازق يؤثر على سمعته وملاءته فيلاحظ ان نسبة ودائع لاجل وودائع الادخار والتوفير كانت عام ١٩٨٠ حوالي (٠٫٢١٪) ارتفعت هذه النسبة الى (٢٫٩٦٪) من مجمل الودائع عام ١٩٨٩ . ويرجع هبوط نسبة ودائع الادخار وودائع لاجل بالنسبة لمجمل الودائع الى عزوف الصناعيين عن الادخار من اجل منحهم قرضا يعادل ضعف الوديعة او ثلاثة اضعاف او اكثر ، على اعتبار ان الصناعيين لا يمكنهم التخلي عن مبلغ ضخم خارج نطاق نشاطهم لتوظيفه في المصرف من اجل الحصول على قرض بعد ستة او اكثر يعادل ضعف المبلغ او اكثر .

وباعتقادي أن المبالغ المودعة للادخار من قبل الصناعيين تكون في اغلبها لمشاريع صغيرة وهي قيد الانشاء ، اما بالنسبة للمشاريع القائمة فاجد أنه من الصعوبة بمكان نجاح وتنامي معدلات الادخار الصناعي في ظل نسبة الفوائد الحالية . والتي غالبا ما تكون ادنى من نسبة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد السوري .

ويساهم المصرف الصناعي في تمويل العديد من الصناعات ، وخاصة الصناعات التحويلية ، كالصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وصناعة البلاستيك وبعض الصناعات الاخرى،وذلك بسبب أن القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي تكون قصيرة الامد ، وهذه الصناعات قادرة على الوفاء باقساط خلال فترة قصيرة ، لذلك نجد أن صناعة الحديد وصناعة الاخشاب تكاد تخلو من توظيفات المصرف الصناعي اذ أن مثل هذه الصناعات تحتاج الى قروض طويلة الاجل او متوسطة .

الجدول رقم /٣٦/

توظيفات المصرف الصناعي حسب الأنواع من عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

(بملايين الليرات السورية)

أنواع القروض السنوات	سندات محسومة	حسابات جارية مدينة	ديون قيد التسوية	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل	المجموع
١٩٨٠	٤٤,٥	٣٥,٨	٣٥,١	١١٦,١	٢٥	-	٢٥٦,٥
١٩٨١	٣٨,٩	٣٨,٨	٣٥,٦	١١٠,٣	٢٧,٢	-	٢٥٠,٧
١٩٨٢	٩٢,٨	٣٣,٥	٥١,٣	١١٢	٢٦,٨	٤,٤	٢٨٠,٨
١٩٨٣	٢٧	٣٦	٥٣,٤	١٤٧	٣١,٧	٤,٦	٢٩٩,٧
١٩٨٤	٣٣	٥	٥٥	١٨٤,٤	٢٢	٤,٦	٣٠٤,٠
١٩٨٥	٢٨	١٣,٣	٥٥	١٨٠	٣٠	٤,٦	٣١٠,٩
١٩٨٦	٢١,٦	٥٥,٤	٥٤,٩	٢٣٧,٥	١٠١,٧	٤,٦	٤٧٥,٧
١٩٨٧	٢٤,٨	٢	٤٦,٨	٣٩٠,٥	٢٠٨,٥	٤,٨	٦٧٧,٤
١٩٨٨	٤٠,٥	٢٠,٣	٢٥,٢	٧٢١,٩	٣٢٠,٩	٨,١	١١٣٦,٩
١٩٨٩	٧١,٩	١,٤	١٤,٥	٨١٥,٧	٤٩٨,٢	١٠,٥	١٤١٢,٢

مديرية التخطيط والاحصاء في المصرف الصناعي.

الا أن معظم القروض التي يمنحها المصرف الصناعي هي قروض قصيرة الاجل وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي :

يلاحظ من الجدول رقم / ٣٦ / ان نسبة القروض القصير تشكل النسبة العظمى من القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي ، حيث نجد أن نسبة القروض قصيرة الاجل شكلت حوالي (٢ر٤٥٪) من جملة القروض لعام ١٩٨٠ . بينما نلاحظ أن القروض طويلة الاجل

الجدول رقم / ٣٧/

توظيفات المصرف الصناعي حسب القطاعات خلال الفترة

من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

(بملايين الليرات السورية)

القطاعات السنوات	القطاع العام	القطاع التعاوني	القطاع الخاص والحرفي	المجموع
١٩٨٠	١٧٠,١	٠,٢	٨٦,٢	٢٥٦,٥
١٩٨١	١٤١,٠	٠,١	١٠٩,٦	٢٥٠,٧
١٩٨٢	١٥٤,٠	٠,٤	١٢٦,٤	٢٨٠,٨
١٩٨٣	١٦٠,٠	١,٧	١٣٨,٠	٢٩٩,٧
١٩٨٤	١٨١,٠	٢	١٢١,٠	٣٠٤,٠
١٩٨٥	١٢١,٧	٠,٩	١٨٠,٣	٣١٠,٩
١٩٨٦	١٤١,٩	٠,٤	٣٣٣,٤	٤٧٥,٧
١٩٨٧	١٣٢,١	٠,٧	٥٤٤,٦	٦٧٧,٤
١٩٨٨	٢٠٦,٥	٠,٤	٩٣٠,٠	١١٣٧,٩
١٩٨٩	٢٩٥,٦	-	١١١٦,٦	١٤١٢,٢

- مديرية التخطيط والاحصاء، الادارة العامة للمصرف الصناعي.

معدومة نهائيا خلال هذا العام . وعلى الرغم من الاجراءات الاخيرة التي تمت في عام ١٩٨٨ نحو تشجيع الادخار الصناعي ، والتوجه نحو منح قروض طويلة الاجل ، نلاحظ أن نسبة القروض قصيرة الاجل ظلت تشكل النسبة الكبرى اذ بلغت حوالي (٥٧ر٧٪) عام ١٩٨٩ ، بينما لم تشكل نسبة القروض الطويلة سوى (٧٤ر٠) من جملة القروض ، أما القروض المتوسطة فبلغت نسبتها عام ١٩٨٠ حوالي (٩ر٧٪) ارتفعت هذه النسبة الى (٣٥ر٢٪) ١٩٨٩ .

من ناحية ثانية تتركز توظيفات المصرف الصناعي في القطاع العام نظرا لامكانية هذا القطاع من الاستفادة من القروض قصيرة الاجل ، بينما تنعدم توظيفات المصرف نهائيا في القطاع المشترك ، والجدول التالي يبين لنا توظيفات المصرف حسب القطاعات :

يلاحظ من الجدول رقم /٣٧/ ان معظم توظيفات المصرف الصناعي تتركز في القطاع العام وان حصة القطاع الخاص والحرفي في التوظيفات قليلة ، حيث نجد ان نسبة التوظيفات في القطاع العام تبلغ (٦٦ر٤ ٪) من مجمل التوظيفات في عام ١٩٨٠ بينما تبلغ نسبة التوظيفات في القطاع الخاص والحرفي (٣٣ر٦٪) لعام ١٩٨٠ . أما التوظيفات في القطاع التعاوني والمشترك تكاد تكون شبه معدومة .

ان تدني حصة القطاع الخاص والحرفي من توظيفات المصرف الصناعي تعود الى القيود والاجراءات المعقدة التي يفرضها المصرف الصناعي عند منحه القروض لأصحاب المهن والمنشآت الصناعية ، كما ان القروض الممنوحة محددة بمبالغ معينة لا تتناسب مع التطورات المستجدة من جراء ارتفاع الاسعار والتضخم السائد . ومن جهة ثانية فان معظم القروض التي يمنحها المصرف الصناعي هي قروض قصيرة الاجل كما لاحظنا سابقا ، وهذا ما يؤدي الى احجام الحرفيين والصناعيين عن مثل هذه القروض لأنها لا تتناسب مع متطلبات الصناعة وحاجاتها . وبالطبع فان تركز توظيفات المصرف الصناعي في القروض قصيرة الاجل

وانخفاض نسبة التوظيفات في القطاع الخاص والحرفي ستنعكس سلبا على حجم مدخرات هذا القطاع وهذا ما رأيناه سابقا ، حيث لاحظنا ان ودائع الادخار والتوفير شبه معدومة بالمصرف الصناعي .

ويوضح لنا الجدول رقم /٣٨/ تطور ارصدة الودائع وتطور ارصدة القروض الممنوحة خلال فترة الثمانينات .

الجدول رقم / ٣٨/

تطور أرصدة الودائع والقروض في المصرف الصناعي خلال فترة الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

البيان/ السنوات	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض إلى الودائع
١٩٨٠	٣٨٠,٠٩	٢٥٦,٥	٦٧٪
١٩٨١	٤٢٦,٨	٢٥٠,٧	٥٨٪
١٩٨٢	٤٥٥,٠	٢٨٠,٨	٦١٪
١٩٨٣	٦٣٠,٠	٢٩٩,٧	٤٧٪
١٩٨٤	٨١٩,٠	٣٠٤,٠	٣٧٪
١٩٨٥	١٠٧٩,٥	٣١٠,٩	٢٨٪
١٩٨٦	١٢٤٥,٦	٤٧٥,٧	٣٨٪
١٩٨٧	١٣٦٩,٠	٦٧٧,٤	٤٩٪
١٩٨٨	١٣١٢,٤	١١٣٦,٩	٨٦٪
١٩٨٩	١٦٤٤,٣	١٤١٢,٢	٨٥٪

المصدر: مديرية التخطيط والمراجع في الادارة العامة للمصرف الصناعي .

يلاحظ من خلال الجدول رقم /٣٨/ ضآلة حجم نشاط المصرف الصناعي بالنسبة للمصارف المتخصصة الاخرى ، سواء من حيث الودائع أو من حيث القروض التي يمنحها المصرف ، كما يلاحظ انخفاض نسبة القروض الى الودائع حيث بلغت متوسط نسبة القروض الى الودائع خلال فترة الثمانينات حوالي (٥٧٪) وهي نسبة متدنية اذا ما قورنت بمثيلاتها في المصارف المتخصصة الاخرى ويرجع ذلك الى القيود المشددة التي يضعها المصرف الصناعي امام مستثمري وأصحاب المهن الحرة في القطاع الخاص .

ويلاحظ تحسن نسبة القروض الى الودائع خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ حيث بلغت هذه النسبة (٨٦٪) ، (٨٥٪) . حيث لجأ المصرف في السنتين الاخيرتين من عقد الثمانينات الى وضع تسهيلات اكثر امام القروض الممنوحة للقطاع الخاص والحرفيين ، والى رفع سقف القروض الممنوحة بغية تشجيع الادخار الصناعي .

وبالفعل فان نسبة توظيفات القطاع الخاص قد ارتفعت في عام ١٩٨٩ الى (١ر٧٩٪) من جملة التوظيفات ، كما ان ودائع الادخار في عام ١٩٨٩ تطورت بشكل ملحوظ حيث بلغت عام ١٩٨٩ حوالي (٤٩) مليون ليرة سورية .

ومن اجل تشجيع الادخار الصناعي وزيادة حجم المدخرات في المصرف الصناعي أرى انه من المفيد للمصرف اتباع الاجراءات التالية :

١ ــ أن يتبع نظام إقراض أكثر مرونة ، وبشكل يتناسب مع المتغيرات والظروف الراهنة ، والعمل على رفع سقوف الاقراض ، اضافة الى اطالة فترة الاقراض لآجال طويلة تتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي .

٢ ــ بغية تشجيع الادخار الصناعي وخلق الحوافز أمام المدخرين أرى انه من الافضل للمصرف الصناعي أن يتعامل بالعملات الاجنبية

مثله مثل المصرف التجاري السوري ، وذلك لفتح الاعتمادات اللازمة لشراء الآلات والتجهيزات الصناعية دون اللجوء الى المصرف التجاري ، وهذا ما يجعل الصناعيين والحرفيين اكثر رتباطا بالمصرف الصناعي ، لا من أجل منحهم القروض اللازمة فقط . بل من أجل الحوافز والتسهيلات التي يمكنهم الحصول عليها في حال استيراد الآلات والمكائن اللازمة لعملية الصناعة .

٥ ـ المصرف الزراعي التعاوني :

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني مؤسسة عامة ذات استقلال مالي واداري تعمل بضمانة الدولة وتحت رقابتها ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير .

وقد حدد المرسوم التشريعي رقم /١٤١/ الصادر عام ١٩٧٠ أغراض ومهام المصرف الزراعي بما يلي :

١ ـ القيام بجميع عمليات الاقراض والتسليف للجمعيات التعاونية الزراعية واتحاداتها ومزارع الدولة والمنشآت والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ، التي تتعاطى الاعمال الزراعية ، ويحق للمصرف القيام بهذه العمليات مع الافراد والجماعات الاخرى في المناطق التي لم تؤسس فيها جمعيات تعاونية او في مناطق التعاون التي تغذو على بعض الافراد فيها ، لاسباب مقبولة ، الانتساب للجمعيات التعاونية .

٢ ـ تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وبصورة خاصة الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض . التي يكون التوفير والتسليف من أغراضها الرئيسية ، وذلك بالتعاون مع الادارات والمؤسسات المعنية .

٣ ـ تشجيع التوفير الزراعي وقبول جميع الودائع والقيام بالعمليات المصرفية التي تتطلبها الجمعيات التعاونية الزراعية .

٤ ـ تعزيز كافة المشاريع الزراعية التي تؤدي الى دعم التعاون الزراعي والاقتصاد الزراعي في البلاد ، ورفع مستوى الريف ، وذلك بتوجيه من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي وبالاشتراك مع الوزارات والادارات المعنية .

٥ ـ يعزز المصرف نمو التعاونيات الانتاجية وفعاليتها ، ويعنى بتنشيط الملكيات والاستثمارات الصغيرة ، ويمنح امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية الزراعية بمختلف أنواعها ، كما يخصها بالافضلية في عمليات الاقراض والتسليف .

وعلى الرغم بان من اهداف المصرف الزراعي التعاوني تشجيع التوفير الزراعي وقبول جميع الودائع ، وعلى الرغم من ان المرسوم التشريعي رقم /١٤١/ لعام ١٩٧٠ كلف مجلس الادارة في المصرف الزراعي بوضع نظام خاص تعين فيه الحدود الدنيا لآجال استحقاق الودائع ، وتحديد مبالغها ومعدلات فائدتها ، والجوائز التي قد تخصص لأصحابها وسائر شروطها . نلاحظ ان نشاط المصرف الزراعي في مجال تعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية ، يكاد لا يذكر .

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

نلاحظ من الجدول رقم /٣٩/ انه على الرغم من نمو أرصدة الودائع بشكل عام خلال فترة الثمانينات الا أن الودائع لأجل تكاد لا تذكر بالنسبة الى مجمل الودائع ، حيث يغلب على الودائع في المصرف الزراعي ، ان معظمها حسابات جارية . فقد بلغت نسبة ودائع الافراد لأجل سنة ١٩٨٠ حوالي (٤٨٪) فقط بالنسبة الى مجمل الودائع خلال هذا العام ، وعلى الرغم من ارتفاع حجم ودائع الافراد لأجل في عام ١٩٨٩ الى (٧٧ر٦) مليون ليرة سورية الا ان نسبة هذه الودائع الى مجمل الودائع ظلت متدنية وتكاد لا تذكر ، حيث بلغت هذه النسبة سنة ١٩٨٩ حوالي (٢ر٤٪) فقط .

الجدول رقم / ٣٩/

تطور أرصدة الودائع لدى المصرف الزراعي التعاوني للفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩

(بملايين الليرات السورية)

أنواع الودائع / السنوات	الحسابات الجارية			الحسابات لاجل		المجموع
	الافراد	التعاونيات	مؤسسات القطاع العام	الافراد	ص. تقاعد موظفين المصرف	
١٩٨٠	٤٤,٤	٨٩,٨	١٨٠,٨	١,٦	١٦,٦	٣٣٣,٢
١٩٨١	٤٣,٢	١١٥,٣	٢١٣,٨	٣,٠	١٩,٦	٣٩٤,٩
١٩٨٢	٤٧,٧	١٥٣,٧	٢٤٤,٢	٤,٥	٢٣,٣	٤٧٣,٤
١٩٨٣	٥٤,٠	٢٤٦,٣	٣١٢,٤	٢,١	٢٤,٥	٦٣٩,٣
١٩٨٤	٥٩,٢	٢١٠,١	٣١٣,٧	١,٦	٢٥,٤	٦١٠,٠
١٩٨٥	٦٩,٦	٢٦٩,٩	٤٣٨,١	٠,٤	٣٠,٧	٨٠٨,٧
١٩٨٦	٨٣,٤	٢٧٨,٦	٩٣٤,٨	٠,٣	٣٢,٧	١٣٢٩,٨
١٩٨٧	٨٤,٩	٣٦٩,٨	١٣٨٩,٩	١,١	٣٦,٣	١٨٨٢,٠
١٩٨٨	١٠٣,٦	٦١٦,٠	٢٠١٨,٢	٧١,٥	٠,٣	٢٨٠٩,٥
١٩٨٩	١٢٩,٣	٦٠٩,٧	٢٤١١,٢	٧٧,٦	٠,٦	٣٢٢٨,٤

المصدر : المجموعات الاحصائية للاعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ .

اذا فان نشاط المصرف الزراعي في مجال تجميع وتعبئة المدخرات الوطنية لم يأخذ دوره المطلوب ، ولا يتناسب مع الحاجة المتزايدة الى التمويل الزراعي .

اما في مجال القروض الممنوحة ، فان المصرف الزراعي التعاوني ينطلق في تمويل القطاع الزراعي في القطر من الاسس التالية :

- تحقيق التناسب بين الموارد والتوظيفات المصرفية .

- تغيير بنية التسليف المصرفي بما يحقق دعم الانتاج في المجالات المنتجة .

- توفير التسليف الزراعي بمختلف أشكاله وآجاله وفقا للخطط الانتاجية السنوية والخمسية ، وتسهيل منح القروض للمشاريع الزراعية بضمانة المشاريع نفسها .

- دعم المزارعين لتامين مستلزمات الانتاج ، ومساعدتهم في تكوين رؤوس الاموال الاستثمارية ، كخطوة نحو التمويل الذاتي للزراعة.

- تشجيع المنتجين على تطوير عمليات الاستثمار للموارد الطبيعية الزراعية بشكل افضل ، كاستخدام المكننة الزراعية بهدف زيادة مردود وحدة المساحة وزيادة انتاجية العمل .

- توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بالكميات والنوعيات والمواعيد المناسبة .

- تمويل الانتاج الزراعي بشكل قروض عينية كلما أمكن ذلك ، وزيادة الرقابة المصرفية السابقة واللاحقة ، لضمان استخدام القروض في الغايات الانتاجية التي منحت هذه القروض من أجلها، والتركيز على الرقابة المستمرة للقروض الانمائية .

- تقديم الدعم الكامل للقطاع التعاوني ، بهدف التغلب على مشكلة تفتت الملكية الزراعية . وبالتالي استخدام المكننة الزراعية

والاستفادة من مزايا الانتاج الكبيرة اضافة الى التوسع بالتعاونيات الانتاجية والتعاونيات المتخصصة بتربية الثروة الحيوانية .

ويبين الجدول رقم /٤٠/ القروض التي اسلفها المصرف الزراعي خلال فترة الثمانينات موزعة حسب القطاعات وحسب الآجال :

الجدول رقم /٤٠/
القروض التي أسلفها المصرف الزراعي التعاوني للفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩
(بملايين الليرات السورية)

البيان السنوات	حسب القطاعات			حسب الآجال			المجموع
	القطاع العام	التعاوني	الخاص	القصيرة	المتوسطة	الطويلة	
١٩٨٠	١٧	١٨٩	٢٤٤	٣١٢	١١٣	٢٥	٤٥٠
١٩٨١	٣١	٢٥٧	٢٩٧	٣٨٤	١٥٩	٤٢	٥٨٥
١٩٨٢	٣٨	٣٠٥	٣٦١	٥٠٣	١٦٤	٣٧	٧٠٤
١٩٨٣	٣١	٤٠٣	٤٤٢	٥٩٣	٢٢٤	٥٩	٨٧٦
١٩٨٤	١	٥٦٦	٥٦١	٦٨٤	٢٧٢	١٧٢	١١٢٨
١٩٨٥	٢	٦٤٧	٦٠٨	٧٩٩	٢٦٨	١٩٠	١٢٥٧
١٩٨٦	٣	٦٧٤	٦٩٥	٩٤٢	٢٧٨	١٥٢	١٣٧٢
١٩٨٧	٦٢	٩٨٣	٩٣٣	١٤٦٠	٣٦٤	١٥٤	١٩٧٨
١٩٨٨	٣٤	٢٠٩٠	٢٢٣٨	٣١٤٦	١٠٣١	١٨٥	٤٣٦٢
١٩٨٩	١٥٧	٣٢٢٢	٣٤٦١	٥٢٨٤	١٣٠٥	٢٥١	٦٨٤٠

– مديرية التخطيط والاحصاء – المصرف الزراعي التعاوني – الادارة العامة .

يلاحظ من الجدول رقم /٤٠/ ان هناك تطور ملحوظ في القروض التي اسلفها المصرف الزراعي التعاوني ، فبينما كان حجم هذه القروض في عام ١٩٨٠ يبلغ (٤٥٠) مليون ليرة سورية ارتفع الى (٦٨٤٠) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . كما يلاحظ من الجدول ان حصة القطاع الخاص من القروض الممنوحة من المصرف الزراعي تشكل النسبة الاعلى يليها القطاع التعاوني ، ثم القطاع العام . فقد بلغت هذه النسب عام ١٩٨٠ بالترتيب (٥٤٫٢٪ ، ٤٢٪ ، ٣٫٨٪ . اما في عام ١٩٨٩ فقد بقي القطاع الخاص يحتل المرتبة الاولى من حيث القروض المستفيد منها ، الا أن هذه النسبة انخفضت الى (٥٠٫٦٪) من مجمل القروض خلال عام ١٩٨٩ ، اما القطاع التعاوني فارتفعت نسبته الى (٤٧٫١٪) والقطاع العام انخفضت نسبة القروض الممنوحة له الى (٢٫٣٪) من مجمل القروض الممنوحة .

اما من حيث آجال القروض الممنوحة ، فان القروض القصيرة الاجل تحتل المرتبة الاولى يليها القروض المتوسطة الاجل ثم الطويلة الاجل ، حيث بلغت متوسط نسبة القروض قصيرة الاجل خلال فترة الدراسة حوالي (٧٢٫١٪) من جملة القروض الممنوحة بينما بلغت متوسط نسبة القروض المتوسطة (٢١٫٤٪) . والقروض الطويلة الاجل (٦٫٥٪)

ولابد من الاشارة الى أن القروض القصيرة الاجل ياخذ بعضها شكل قروض عينية مثل البذار المحسنة والاسمدة الزراعية ، ومواد مكافحة ، وبالطبع فان ارتفاع نسبة القروض قصيرة الاجل . هي بسبب أن هذه القروض موسمية وتستخدم عادة لاعادة الاستثمار السنوي وهي تقدم بشكل رئيسي لاعادة انتاج المحاصيل الرئيسية كالحبوب والقطن .

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه القروض ، الا ان الحاجة تقتضي رفع نسبة القروض الطويلة والمتوسطة الاجل بشكل افضل ، على اعتبار أن مثل هذه القروض توجه نحو المشاريع الانمائية . لتامين

وسائل الانتاج من جرارات ومحركات ومستلزمات تربية الابقار والاغنام والدواجن والتشجير ومستلزمات البيوت البلاستيكية وغير ذلك .

ولا بد من الاشارة ، الى ان توظيفات المصرف الزراعي التعاوني توزع على محافظات القطر حسب اهمية كل محافظة من الناحية الزراعية وهذا ما يظهره لنا الجدول التالي :

الجدول رقم / ٤١/
القروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمحافظات المختلفة
خلال عام ١٩٨٩ (بملايين الليرات السورية)

المحافظة	القروض الممنوحة لها	النسبة إلى مجمل القروض
الحسكة	٢١٤٧	٣١,٤
حلب	١١٥٦	١٦,٩
حماه	٦٧٨	١٠,٠
الرقة	٥٣٢	٧,٨
طرطوس	٤٩٣	٧,٢
إدلب	٤١١	٦,٠
حمص	٤٠٤	٥,٩
دمشق	٢٧٧	٤,٠
دير الزور	٢٦٨	٣,٩
اللاذقية	١٩٦	٢,٩
السويداء	١٥٤	٢,٢
درعا	١٠٣	١,٥
القنيطرة	٢١	٠,٣
المجموع	٦٨٤٠	٪١٠٠

- مديرية التخطيط والاحصاء - المصرف الزراعي التعاوني - الادارة العامة .

يلاحظ من الجدول رقم /٤١/ أن القروض الممنوحة الى محافظة الحسكة تحتل المرتبة الاولى ، تليها محافظة حلب ثم حماه . اما أقل محافظة استفادت من القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني فهي محافظة القنيطرة . علما أن هذه المحافظة تعتبر من المحافظات الزراعية المهمة .

وتقوم فروع المصرف الزراعي والتي بلغت حتى عام ١٩٨٨ حوالي (٦٤) فرعا والمنتشرة في كل محافظات ومناطق القطر بتلبية طلبات وحاجيات المحافظات من التمويل اللازم للانتاج الزراعي ، حسب الامكانيات المتاحة لهذه الفروع .

ومن المفيد الاشارة الى ان طلبات وحاجات محافظات القطر ، وخاصة المحافظات الشمالية الشرقية والمنطقة الوسطى والجنوبية . الى القروض بانواعها المختلفة هي اكثر من التي حصلت عليها بكثير . وذلك بسبب تزايد الحاجة الى مكننة الانتاج الزراعي وما يتطلبه من مستلزمات انتاج متنوعة ، اضافة الى حاجة هذه المحافظات الى البذار المحسنة والاعلاف والاسمدة . وغيرها .

ومع هذا فان نشاط المصرف الزراعي شهد تطورا ملحوظا في حجم القروض الممنوحة بانواعها المختلفة خلال فترة الثمانينات . وقد كان حجم القروض يفوق حجم ودائع المصرف الزراعي خلال سنوات الدراسة . وكان المصرف يمول هذا الفرق من موارده الخاصة والناتجة عن ارباحه السابقة ، وعن أرباح توظيفاته لدى مصرف التسليف الشعبي الناتجة عن فوائد شهادات الاستثمار التي يملكها . ومن موارد اخرى متنوعة .

ويظهر لنا الجدول رقم / ٤٢ / تطور حجم القروض والودائع لدى المصرف الزراعي خلال فترة الثمانينات .

الجدول رقم /٤٢/

تطور حجم القروض والودائع لدى المصرف الزراعي خلال فترة الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

البيان/ السنوات	رصيد الودائع	رصيد القروض	نسبة القروض إلى الودائع
١٩٨٠	٣٣٣,٢	٤٥٠	١٣٥٪
١٩٨١	٣٩٤,٩	٥٨٥	١٤٨٪
١٩٨٢	٤٧٣,٤	٧٠٤	١٤٩٪
١٩٨٣	٦٣٩,٣	٨٧٦	١٣٧٪
١٩٨٤	٦١٠,٠	١١٢٨	١٨٥٪
١٩٨٥	٨٠٨,٧	١٢٥٧	١٥٥٪
١٩٨٦	١٣٢٩,٨	١٣٧٢	١٠٣٪
١٩٨٧	١٨٨٢,٠	١٩٧٨	١٠٥٪
١٩٨٨	٢٨٠٩,٥	٤٣٦٢	١٥٥٪
١٩٨٩	٣٢٢٨,٤	٦٨٤٠	٢١٢٪

المصدر : مديرية التخطيط والاحصاء - المصرف الزراعي التعاوني - الإدارة العامة.

يبين لنا الجدول رقم /٤٣/ ارتفاع نسبة القروض الى الودائع خلال فترة الثمانينات ويلاحظ انخفاض هذه النسبة خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ رغم ان حجم القروض بأنواعها المختلفة الى الودائع خلال فترة الدراسة حوالي (١٥٦٪) .

وبالطبع فان ارتفاع هذه النسبة ، تعكس اهمية النشاط الزراعي في القطر ، وحاجته الى مزيد من الموارد لتمويل الاستثمارات اللازمة للانتاج الزراعي ، سواء عن طريق التوسع الافقي أو التوسع العمودي وسواء كان النشاط الزراعي نباتي أو حيواني .

بعد ان اسعرضنا نشاط عمل المصارف المتخصصة في القطر العربي السوري في مجال تجميع وتعبئة المدخرات الوطنية ، وفي مجال توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المختلفة التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لابد لنا من تجميع حصيلة الودائع والمدخرات لدى المصارف المتخصصة مجتمعة حسب طبيعتها والقطاع ؛ باعتبار ان طبيعة الودائع من حيث كونها (ودائع تحت الطلب او ودائع لاجل) اهمية في التاثير على المصارف المتخصصة عند تقديم القروض والتسليفات الى الراغبين في اقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة كذلك لابد من التعرف على حجم التسليفات المختلفة التي تمنحها هذه المصارف مجتمعة حسب القطاع (عام — خاص) وحسب طبيعة ونوع النشاط الاقتصادي وذلك لمعرفة النشاطات الاقتصادية التي تحوذ على اهمية كبرى في مجال القروض والتسليفات الممنوحة لها ، والنشاطات التي لا تستحوذ على قسم كبير من هذه التسليفات ، والاسباب التي تقف وراء ذلك . وهل ان القروض الممنوحة تتجه نحو الاستثمارات الاكثر ربحية وجدوى بالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام .

ويظهر لنا الجدول رقم /٤٣/ تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة حسب القطاع والنوع خلال فترة الثمانينات(١) .

يلاحظ من الجدول رقم /٤٣/ تطور الودائع بأنواعها المختلفة بشكل ملحوظ حيث ارتفع حجم الودائع من (١٠٨٥١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى (٥٤٧٨٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ ، اي بزيادة

الجدول رقم / ٤٣/

تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة حسب القطاع والنوع خلال فترة الثمانينات

أنواع الودائع	حسب النـــوع		حسب الـقطـاع		المجمـوع
السنوات	تحت الطلب	لاجال٢ *	القطاع الخاص	القطاع العام	
١٩٨٠	٨٣٢٥	٢٥٢٦	٥٤٨٠	٥٣٧١	١٠٨٥١
١٩٨١	١٠٩٥٥	٣٨٨٣	٦٩٧٢	٧٨٦٦	١٤٨٣٨
١٩٨٢	١٣٢٤٦	٥٢١٧	٨٨٢٠	٩٦٤٣	١٨٤٦٣
١٩٨٣	١٧٦٣٢	٧٠٥٢	١١٤٦٩	١٣٢١٥	٢٤٦٨٤
١٩٨٤	١٩٩٢٦	٩٥٩٤	١٤٧٩٤	١٤٧٢٦	٢٩٥٢٠
١٩٨٥	٢٤٦٠٣	١١٣٨٩	١٧٣١٦	١٨٦٧٦	٣٥٩٩٢
١٩٨٦	٢٥٢٨٨	١٢٦٦٢	١٩٩٢٤	١٨٠٢٦	٣٧٩٥٠
١٩٨٧	٢٦٥٤٧	١٤٥٣٥	٢٢٧٤١	١٨٣٤١	٤١٠٨٢
١٩٨٨	٢٨٠٢٥	١٨٢٤٩	٢٤٦٩٤	٢١٥٨٠	٤٦٢٧٤
١٩٨٩	٣١٩٤٢	٢٢٨٤٧	٢٩٧٤٢	٢٥٠٤٧	٥٤٧٨٩

قدرها (٤٠.٥ ٪) . ولابد من الاشارة هنا الى نوع الودائع حيث انه كلما زادت نسبة وحجم الودائع لاجل كلما زادت مقدرة المصارف المتخصصة على التسليف والعكس صحيح . فيلاحظ ان الودائع لاجل كانت تشكل حوالي (٢٣ ٪) من مجمل الودائع في عام ١٩٨٠ وقد ارتفعت لتصل الى حوالي (٤٢ ٪) عام ١٩٨٩ ، وهذا يعتبر تطور ايجابي في نوعية الودائع .

لأن هذا النوع من الودائع هو الذي يعنينا باعتباره ودائع ادخارية كما تحدثنا سابقا بينما الودائع تحت الطلب فهي واجبة الدفع في اية لحظة وبالتالي فان المصارف لا تملك حرية التصرف بها الا في حدود معقولة . لذلك فان هذا النوع من الودائع لا يعتبر ادخارا .

اما نشاط المصارف في مجال التسليف فيشهد تطورا ملحوظا ايضا خلال فترة الثمانينات وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم / ٤٤/

تسليف المصارف المتخصصة حسب الملكية (١٩٨٠ - ١٩٨٩)

(بملايين الليرات السورية)

القطاعات السنوات	العام	المشترك	التعاوني	الخاص	المجموع*
١٩٨٠	١٤١٧٦	٣٩	١٠٩٠	١٨١٤	١٧١١٩
١٩٨١	٢١٦٧٢	٣٩	١٢٣١	٢٢١٩	٢٥١٦١
١٩٨٢	٢٠٨٠٢	٣٩	١٦٣٤	٢٧٩٩	٢٥٢٧٤
١٩٨٣	٢٢٤٦٨	٣٩	١٩٧٧	٣٩٢٣	٢٨٤٠٧
١٩٨٤	١٩٥٥٥	٣٩	٢٥٠٢	٤٠٤٠	٢٦١٣٦
١٩٨٥	١٦٢٧٩	٣٩	٢٦٥٣	٤١٣٣	٢٣١٠٤
١٩٨٦	١٨٩١٨	١٩١	٢٩٦٤	٤٤٤٥	٢٦٥١٨
١٩٨٧	٢٢٠٣٥	٢٢٤	٣٣٣١	٥٤١٥	٣١٠٠٥
١٩٨٨	٤٧١٦٢	٣٤٩	٤١٥٤	٧٥٦٥	٥٩٢٣٠
١٩٨٩	٥٢٥٧٨	٣٣٥	٥٤٨٧	١٠٢٥١	٦٨٦٥١

- المجموعة الاحصائية لعام: ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

* يقترب هذا المجموع من مجموع القروض التي تمنحها المصارف المتخصصة والتي ذكرت سابقا من واقع التقارير السنوية الصادرة عن هذه المصارف .

يلاحظ من خلال الجدول رقم /٤٤/ تطور التسليف بأنواعه المختلفة غير أن القطاع العام يستحوذ على القسم الاكبر من هـذه التسليفات ، فقد استحوذ على نسبة (٨٣٪) من حجم التسليفات خلال عام ١٩٨٠ بينما كانت حصة القطاع الخاص من هذه التسليفات حوالي (٥ر١٠٪) فقط علما بان ودائع القطاع الخاص كانت تزيد عن (٥٠٪) من حجم الودائع لنفس العام .

الا أن نسبة تسليفات القطاع العام أخذت بالانخفاض حيث وصلت الى حوالي (٧٦٪) عام ١٩٨٩ ، وشهدت تسليفات القطـاع الخاص تحسن حيث وصلت نسبة تسليفات هذا القطاع الى حوالي (١٥٪) من حجم التسليفات الممنوحة خلال هذا العام كما شهد كل من القطاع التعاوني والمشترك تحسن في حجم التسليفات الممنوحة لهم وخاصـة في السنوات الثلاث الاخيرة حيث نشط القطاع المشترك وظهرت عدة مؤسسات وشركات مشتركة زراعية وخدمية .

اما تسليف المصارف المتخصصة حسب نوع النشاط الاقتصادي فيظهره الجدول التالي

يظهر من خلال الجدول رقم /٤٥/ أن قطاع التجارة يستحـوذ على النصيب الاكبر من تسليفات المصارف المتخصصة خـلال فتـرة الدراسة . حيث بلغت نسبة التسليفات المخصصة للتجارة خلال عـام ١٩٨٠ حوالي (٩٧ر٤٠٪) والصناعة (٧ر٣٨٪) ، الانشاءات العقارية (٥ر٩٪ ، الخدمات (٢٠ر٠٪) ، النشاطات المختلفة (٨٠ر١٪) . ويلاحظ أن نصيب التجارة قد ارتفع ليصل الى حوالي (٦ر٧٢٪) عام ١٩٨٩ والزراعة (١٠٪) بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة الـى (٥ر٧٪) والانشاءات الى (٢ر٧٪) .

تنبع اهمية هذا الجدول في انه يلقي الضوء على القنوات التسليفية التي تتجه اليها الموارد المصرفية المتوفرة ، فنلاحظ بان حصة الزراعة

الجدول رقم / ٤٥/

تسليف المصارف المتخصصة حسب نوع النشاط الاقتصادي (١٩٨٠ -١٩٨٩)

(بملايين الليرات السورية)

السنوات	الزراعة	التجارة	الصناعة	الانشاءات	الخدمات	مختلفة	المجموع
١٩٨٠	٨٥١,٧	٧٨٠٤,٤	٦٦٤٠,٠	١٦٣٣,٨	٤,٤	١٨٥,١	١١١١٩,٤
١٩٨١	١٠٢٦,٨	٠٩٠٣,١	١٠٨٧٤,٥	٢١٣٨,١	٢,٠	٢١٦,٦	٢٥١٦١,١
١٩٨٢	٩٠٨,٤	٩٩٦٥,٤	١١٢٩٦,٢	٢٨٦٥,٦	٤,٨	٢٣٣,٤	٢٥٢٧٣,٨
١٩٨٣	١٠١٤,٩	١٣٧٥٣,٠	٩٨٥٨,٤	٣٤٤١,٥	١٢,٩	٢٦٥,٦	٢٨٤٠٦,٣
١٩٨٤	١٣٢٣,٤	١٣٢٩٩,٠	٧٠٩٨,٧	٤٠٢٤,٠	٣,٤	٣٨٧,٩	٢٦١٣٥,٤
١٩٨٥	١٥٥٦,٩	١٣٢١٧,١	٣٦٤٤,٩	٤٢٠٠,٦	٩,٥	٤٧٤,٥	٢٣١٠٣,٥
١٩٨٦	١٦٩٨	١٦٩١٠,٨	٢٥٣٦,٦	٤٧٤٦,٧	١٢,٥	٦١٣,٧	٢٦٥١٨,٣
١٩٨٧	٢٤٣١,١	٢٠٢٤٠,٩	٢٣٨٧,٩	٤٨٧ ,٩	١٧,٤	١٠٥٧,٢	٣١٠٠٥,٤
١٩٨٨	٤٠٥٩,٨	٣٤٠٧٥,٥	٤٨٠٢,٢	٤٨٥٩,٩	٣٢,٤	١٤٠٠,٢	٥٩٢٣٠,٠
١٩٨٩	٦٩٠٤,٨	٤٩٨٩٠,٥	٥٢١٤,٨	٤٩٤٨,٦	٥٤,٧	١٦٣٨,٢	٦٨٦٥١,٦

المجموعة الاحصائية للأعوام: ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .

والصناعة منخفضة مع العلم بأن القطر العربي السوري هو من البلدان الزراعية وان الزراعة تؤمن أكثر من (٤٠٪) من الصادرات غير النفطية ويعمل بها حوالي (٢٥٪) من القوى العاملة ، وتعتبر منتجاتها من اهم مدخلات الصناعة كما تبلغ مساهمتها في اجمالي الناتج المحلي حوالي (٢٢٪) خلال فترة الثمانينات(٢٥) . ولذلك فان نسبة التسليفات المخصصة لهذا القطاع والى قطاع الصناعة لا تتناسب مع اهمية كل منهما ، وحجمه في الاقتصاد الوطني .

وارى في هذا المجال ان قصور الانتاج الزراعي عن تلبية الاحتياجات المحلية يعود بشكل كبير الى سيادة طرق الانتاج التقليدية ، وعدم تبني الأساليب الحديثة على نطاق واسع ، والتي ترجع بشكل اساسي الى اسباب مالية تتعلق بالقدرة على توفير مستلزمات الانتاج والاستثمار الزراعي المطلوب .

واعتقد أن انخفاض حصة كل من قطاعي الزراعة والصناعة من تسليفات المصارف المتخصصة تعود لسببين أساسيين -

١ ــ ان طبيعة نشاط واستثمارات هذين القطاعين تتطلب الحصول على قروض طويلة الأجل ، بينما السياسات التي تتبعها المصارف المتخصصة تحبذ منح قروض قصيرة الأجل او متوسطة ربما بسبب طبيعة الودائع المتوفرة لديها .

٢ ــ ان قانون التخصص المصرفي الذي حددت بموجبه كل نشاط اقتصادي بمصرف متخصص يتعامل معه له آثار سلبية على قطاعي الزراعة والصناعة ، لأنه كما لاحظنا عند استعراضنا للمصرف الصناعي والمصرف الزراعي التعاوني انهما أقل المصارف نشاطاً من حيث حجم الودائع والمدخرات المتوفرة لديهما ، علماً بأن قطاعي الزراعة والصناعة من أكثر النشاطات الاقتصادية حاجة الى القروض اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة . لذلك ومن أجل معالجة هذا الوضع ، وتوجيه الموارد المتوفرة نحو المشاريع الاقتصادية الأكثر أهمية لعملية التنمية ، أرى انه من الضروري استحداث بنك للتنمية تصب فيه جميع الموارد المتوفرة لدى المصارف المتخصصة ، ويقوم بدوره بتوجيه هذه الموارد نحو الاستثمارات المطلوبة بشكل مدروس ومخطط ووفق الأولويات التي تتطلبها عملية التنمية المنشودة .

ثالثاً ـ المؤسسات المالية الأخرى :

نقصد بالمؤسسات المالية الأخرى هنا (مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمين والمعاشات والمؤسسة العامة السورية للتأمين) حيث أن طبيعة المدخرات لدى هذه المؤسسات تختلف عن المدخرات لدى المصارف المتخصصة وصندوق توفير البريد . فالمدخرات التي تتجمع لدى هذه المؤسسات تعتبر مدخرات تعاقدية ، بمعنى ان لها طابع اختياري وطابع اجباري . فالطابع الاختياري يرجع الى أن المدخر يلجأ الى هذا النوع من العقود بمحض إرادته لقاء خدمة التأمين المنتظرة؛ أما الصفة الاجبارية فترجع إلا أنه بمجرد توقيع العقد يترتب على المدخر المؤمن دفع الاقساط المترتبة عليه بشكل دوري ، وبمجرد امتناعه عن دفع القسط يترتب عليه خسارة التأمين بينما المدخرات في المصارف المتخصصة لها طابع اختباري . حيث تتم بمحض إرادة المدخرين .

ونود الاشارة الى أن مدخرات مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التامين والمعاشات (المفترض دمجهما في مؤسسة واحدة بموجب قانون العمل الموحد) لها صفة الاجبار ، باعتبار أن أي عامل مثبت (ونقصد هنا جميع العمال باستثناء العاملين الموسميين) تقتطع من رواتبه التأمينات الاجتماعية ، مثلها مثل ضريبة الدخل .

كما تتميز مدخرات هذه المؤسسات بأن لها صفة الثبات ، مما يكسبها اهمية اكثر . وسوف نتطرق الى هذه المؤسسات العاملة في القطر .

١ ـ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية : هي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتعمل وفقاً للتوجهات العامة التي صدرها مجلس الوزراء بهذا الشأن .

احدثت المؤسسة عام ١٩٥٩ بموجب القانون رقم / ٩٢ / وغاية المؤسسة حماية العامل وأفراد أسرته عند تعرضه لأحد الأخطار الاجتماعية (عجز ـ إصابة ـ شيخوخة ـ وفاة) .

تعتبر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من اهم الأجهزة التى تقوم بتعبئة المدخرات الوطنية ، نظراً لأن طبيعة المدخرات لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية تعتبر مدخرات اجبارية تفرض نتيجة ترتيبات معينة يفرضها القانون على العامل وصاحب العمل ، دون ان يكون لدى العمال أى تأثير عليها بحيث لا يمكن سحبها واستردادها في أي وقت . بعكس المدخرات الاختيارية التي تتجمع لدى المصارف المتخصصة وصندوق توفير البريد وشهادات الاستثمار .

وتنبع أهمية هذه المؤسسة في تجميع وتعبئة المدخرات الوطنية . كون هذه المؤسسة تقوم بتادية خدمات اجتماعية وصحية للعمال واصحاب العمل فهي تقوم بتوفير سبل الطمأنينة للعمال وتؤمنهم على حياتهم ومستقبلهم كما توفر لهم الخدمات الاجتماعية والصحية . اضافة لذلك فإنه يمكن لمؤسسة التأمينات الاجتماعية أن توفر فرص عمل جديدة إذا قامت باستثمار أموالها في مشروعات تنموية مختلفة . اما بالنسبة لأصحاب الأعمال فإن التأمينات الاجتماعية يمكن أن تخفف من وطأة الالتزامات التي ترتبها التشريعات العمالية لصالح العمال الذين يعملون معهم (مثل مكافأة نهاية الخدمة) ؛ فبدلاً من أن يؤديها صاحب العمل دفعة واحدة فإن التأمينات الاجتماعية تنظم طريقة جمعها على اقساط دورية وحين الاستحقاق تدفعها مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدلاً من ان يدفعها صاحب العمل دفعة واحدة ، وبظروف قد لا تكون مواتية ، أضف الى ذلك فإن التأمينات الاجتماعية تخفف عن كاهل صاحب العمل جميع التعويضات التي يستحقها العمال نتيجة ما يلحقهم من ضرر اثناء العمل .

ونظراً الى هذه المزايا المتحققة لقاء هذه المدخرات ، وعلى اعتبار أن المدخرات المتجمعة لدى هذه المؤسسة تعتبر من اشكال المدخرات الاجبارية الجماعية . فإن هذه المدخرات تتسم بضخامة الحصيلة وبالاستقرار وهذا ما يدفع الدولة الى التوسع في تكوينها ، خصوصاً

عندما تكون المدخرات الاختيارية بأنواعها المختلفة غير كافية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ومن المفيـد الاشارة هنا الى أن نظـام التأمينات الاجتماعية في القطر العربي السوري يعتمد على قاعدة هامة وهي قاعدة (تكوين الأموال) اي ان الاشتراكات التي تجمع من العمال المؤمن عليهم ، يحتفظ بها لتعويض أفراد هذه المجموعة نفسها عندما يحال هؤلاء الى التقاعد ، وهذا النظام يسمح للمؤسسة بتكوين احتياطيات ضخمة في بداية عمل هـذه المؤسسة ، بحيث يكون معـدل زيادة الاحتياطيـات المتراكمة اكبر من معدل السحب منها ، بينما نجـد أن نظم التأمينات الاجتماعية في الدول الأخرى ، تعتمد على قاعدة التوزيع اي أن المبالغ المتجمعة لقاء اشتراكات التأمينات الاجتماعية توزع في نفس السنة على المستحقين . دون أن يحتفظ منها إلا بمبالغ ضئيلة جداً كاحتياطيات ولا شـك بان اسلوب (تكوين الأمـوال) يسـمح للمؤسسة بتكـوين احتياطيات ضخمة تعتبر بمثابة مدخرات هائلة تساهم بشكل فعال في تمويل مشروعات التنمية .

ويظهر لنا الجدول رقم / ٤٦ / الاحتياطيات المتجمعة لدى المؤسسة خلال فترة الثمانينات مع العلم بأن الاحتياطيات المتجمعة هي نتيجـة الفرق بين الاشتراكات وبين ما تدفعه المؤسسة للعمال خلال السنة .

يلاحظ من الجدول رقم / ٤٦ / ان هناك تطوراً ملحوظاً في حجم الاحتياطيات المتجمعة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، فبينما كان حجم الاحتياطيات يبلغ حوالي (٢٢٩٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ ، أصبح يبلغ (٨٦٦٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ . أي ان حجم هذه الاحتياطيات زاد بمعدل (٢٧٧ ٪) تقريبا . ويعود هـذا الى ارتفاع الأجور والذي ادى الى زيادة ملحوظة في الاقساط المترتبة على العمال وأصحاب العمل من جهة ، والى دخول عمال جـدد مجال التأمين من جهة ثانيـة .

الجدول رقم / ٤٦/
الاحتياطيات المتجمعة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
خلال الثمانينات
(بملايين الليرات السورية)

السنة	المبالغ	السنة	المبالغ
١٩٨٠	٢٢٩٩	١٩٨٥	٤٩٣٤
١٩٨١	٢٧٩٤	١٩٨٦	٥٥٩٦
١٩٨٢	٣٣١٤	١٩٨٧	٦٢٩٤
١٩٨٣	٣٨٠٧	١٩٨٨	٧١٣٤
١٩٨٤	١٣٦١	١٩٨٩	٨٦٦٦

المديرية المالية - دائرة الحسابات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر هنا انه بالنسبة للقطاع العام ، فليس هناك من مشكلة في خضوع عامليه لنظام التأمينات الاجتماعية ، إلا أن الامر يختلف بعض الشيء بالنسبة للقطاع الخاص ، حيث أن هناك كثيراً من اصحاب الأعمال يتهربون من تسجيل عمالهم بالتأمينات الاجتماعية . لكي يتخلصوا من الحصة التي تفرض عليهم عن العمال المؤمن عليهم . وهنا تكمن مهمة المؤسسة ، في العمل على الوصول الى هذه المنشآت بكافة الطرق المتاحة لها ؛ ولا شك في أن زيادة وعي العمال الثقافي والتاميني والادخاري ، يساعد عمل المؤسسة في تجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات الوطنية ويعود بالخير على العمال أنفسهم وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام .

ومن المفيد الاشارة الى أن الاحتياطات المتجمعة لدى المؤسسة يتم تحويلها الى صندوق الدين العام ليتم توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تتطلبها عملية التنمية .

٢ ـ المؤسسة العامة للتامين والمعاشات :

احدثت المؤسسة بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦٠ ، وباشرت أعمالها بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦١ وقد حدد المرسوم التشريعي رقم / ١٩ / تاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٦١ قانون التامين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين والمرسوم رقم / ١٢٠ / ٢٦ / ١١ / ١٩٦١ الذي حدد قانون التامين والمعاشات لمستخدمي الدولة الدائميين .

تعتبر مؤسسة التامين والمعاشات من المؤسسات العامة التي تقوم بتجميع المدخرات الاجبارية في القطر ، وذلك عبر نظام المعاشات الذي يكفل الموظفين والمستخدمين راتبا تقاعديا في حدود امكانيات الدولة ، وما يقتطع من رواتب الموظفين وتمثل (١٠ ٪) من رواتبهم .

ويتمثل الادخار في المؤسسة في الفرق بين الأرصدة التي تجمعها المؤسسة من الموظفين والمستخدمين ومقدار ما تدفعه شهرياً في صورة معاشات .

ويوضح لنا الجدول رقم / ٤٧ / مقدار الاحتياطيات السنوية المتجمعة لدى المؤسسة خلال فترة الثمانينات .

يلاحظ من خلال الجدول رقم / ٤٧ / ان هناك تذبذبا واضحا في الاحتياطيات المتجمعة لدى المؤسسة ، ويرجع ذلك الى ان هذه المؤسسة هي في طريقها الى التصفية بعد صدور قانون العاملين الموحد ، والذي تم بموجبه حصر كافة العاملين في الدولة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

الجدول رقم / ٤٧/

الاحتياطيات السنوية المتجمعة لدى مؤسسة التأمين والمعاشات

خلال فترة الثمانينات

(بملايين الليرات السورية)

السنـة	الاحتياطيات	السنـة	الاحتياطيات*
١٩٨١	٢٦٧	١٩٨٦	٢٥٠
١٩٨٢	٣٤٤	١٩٨٧	٣٥٢
١٩٨٣	١٩٥	١٩٨٨	٣٩٨
١٩٨٤	٢١٣	١٩٨٩	١٨٠
١٩٨٥	٢١٤ .		

- من واقع الميزانيات الختامية للمؤسسة: مديرية التخطيط والاحصاء في المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات.

* أخذت الاحتياطيات بشكل سنوي وليس بشكل تراكمي أي إنها تمثل الفرق بين المتحصلات وبين ما تدفعه المؤسسة في نهاية كل سنة.

ويجري حاليا نقل ما تبقى من عاملين تابعين لنظام التأمين والمعاشات بشكل منتظم ومدروس الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية . لان تصفية علاقات مؤسسة التأمين والمعاشات مع العاملين والموظفين المتعاملين معها ليس بهذه السهولة ويحتاج الى وقت كبير لأنها علاقة هؤلاء بالمؤسسة ونقلهم بشكل نهائي الى نظام التأمينات الاجتماعية .

ونود الاشارة الى ان مؤسسة التامين والمعاشات كانت تستثمر بعض الاحتياطات المتجمعة لديها في بعض المشاريع ، كبناء العمارات

السكنية مثلا بهدف بيعها أو تأجيرها وتحول القسم الآخر المخصص من هذه الاحتياطات الى صندوق الدين العام ليقوم بتوجيهها نحو المشاريع المختلفة ، اما الآن فان المؤسسة تقوم بتحويل كافة الاحتياطات الى صندوق الدين العام ، بعد ترك النسبة المخصصة لها ، لتسيير امورها .

٣ ـ المؤسسة العامة السورية للتامين :

تاسست عام ١٩٥٢ بموجب المرسوم التشريعي رقم / ٢٢٦ / . وقد بدات تمارس اعمال التامين منذ تأسيسها الى جانب الشركات والتوكيلات الاجنبية والعربية التي كانت تعمل في القطر آنذاك . والتي اسست عام ١٩٦١ بموجب القانون رقم / ١١٧ / . ومنذ ذلك التاريخ اخذت شركة الضمان تغطي بنشاطاتها التامينية المختلفة السوق السورية كشركة وحيدة في القطر تعمل في هذا القطاع الاقتصادي . كما دخلت شركة الضمان السوق البنانية والاردنية بصفتها شركة منافسة للتوكيلات والشركات الموجودة في هذين البلدين عن طريق وكالتين لها في بيروت وعمان .

تلعب المؤسسة العامة السورية للتامين دورا هاما في مجال تعبئة وتجميع المدخرات في القطر . فهي بالاضافة الى كونها جهاز تتدفق اليه المدخرات ، تقوم بتأدية رسالة اجتماعية هامة تتمثل في توفير سبل الطمأنينة للافراد والجماعات المؤمن عليهم ، وتهيء لهم الاسباب المادية الكفيلة بتمكينهم من الانصراف الى أعمالهم وزيادة انتاجيتهم بعيدا عن الخوف والقلق مما يمكن ان يحدث .

فالفرد المتيقظ المستقبل قد يدفعه تفكيره في السنين القادمة والاحتياط للطوارىء والاحداث المؤلمة الى أن يؤمن على حياته لصالح ابنائه أو لمن يهمه امرهم ، او ان يقوم بالتامين على معمله او بضائعه وممتلكاته ضد اخطار الحريق والسرقة وجميع الحوادث التي يمكن أن تحصل ، فيقوم بعمل بوليصة تأمين بقيمة معينة ، تلزمه بدفع قسط

معين في فترات معينة . أو بدفع مبلغ معين ، لمؤسسة التأمين المتعاقد معها .

وبالطبع فان هذا المبلغ الذي يدفعه المؤمن . يعتبر ادخارا ، طالما انه يقوم باقتطاعه من دخله الجاري بعيدا عن الاستهلاك .

تمارس المؤسسة عمليات التأمين من خلال الفروع التالية :

ــ النقل البحري ــ بضائع ــ هياكل السفن ــ السيارات ــ الحريق ــ الحوادث المختلفة ويشمل (المسؤولية المدنية . التأمين الشخصي ، السرقة) ــ التامين الهندسي ــ التأمين على الحياة ــ وتشمل تامينات الحياة (فردي ، جماعي ، تقاعدي) ــ الطيران .

وهناك فرعا جديدا هو فرع تأمين حماية الاسرة والذي يضمن حماية واسعة للاسرة ضد خطري الحريق والسرقة كما يشمل المنزل (بناء وموجودات والحوادث والاضرار التي تلحق بساكنيه أو جواره نتيجة الحريق أو السرقة) .

تسعى المؤسسة الى تطوير صناعة التأمين في القطر من خلال الفروع المذكورة لحماية الاقتصاد الوطني من خلال سياستها التامينية التي تتركز في :

١ ــ السعي الدائم لزيادة احتفاظ المؤسسة من كافة اعمالها التأمينية ، وخصوصا الاخطار الكبيرة واحتفاظها بكامل الخطر بالنسبة لبعض الفروع مثل (حماية الاسرة ــ السيارات ــ الحياة ــ التأمين الشخصي ــ المسؤولية المدنية ــ السرقة) وهذا ما استتبع زيادة في وارداتها ، والاقلال من كتلة القطع الاجنبي الواجب تحويله الى شركات اعادة التأمين في الخارج .

٢ ـ قامت المؤسسة بجهد كبير مع شركات اعادة التأمين في سبيل تخفيض سعر تأمين الطيران . مما يوفر على القطر مبالغ كبيرة لتأمين حماية الاسطول الجوي .

٣ ـ تطوير الحمايات التأمينية في كافة المجالات وتشجيعها ، وذلك عن طريق تحسين خدمة المؤمن لهم ، ورفع مستوى الاداء في المؤسسة ، وتطوير الخبرات التأمينية فيها .

٤ ـ زيادة نشر الوعي التاميني بين المواطنين ، وبين وكلاء المؤسسة الذين يقومون بتسويق أعمال التأمين الاختيارية ، وتشجيعهم على زيادة نشاطهم في هذا الميدان . وتحسين مستوى ادائهم للوصول الى افضل النتائج .

وبالطبع فان التأمين الذي تقوم به المؤسسة كافة اشكاله ، يعتبر شكلا من اشكال المدخرات التعاقدية ، لان الفرد يتعاقد على القيام بها ، اي ان هذا لنوع من الادخار يختلف عن الادخار الاجباري ، اذ ان الفرد في حالة الادخار التعاقدي ، يقوم به من تلقاء نفسه ، اي دون ان يجبر على ذلك جبرا كما أنه يستطيع انهائه في الوقت الذي يريده ، الا انه بالطبع سيتحمل بعض الخسائر ، بينما في الادخار الاجباري فان الفرد يقوم به قسرا ورغما عن ارادته . وأهم ما يميز الادخارات التعاقدية التي تقوم بها مؤسسة التأمين وبالاخص فرع التأمين على الحياة انها تتصف بالاستقرار ، وهذه الميزة تجعل من الممكن الاعتماد على هذه الأنواع من الادخارات ، نظرا لأنها تستمر وقتا طويلا ، في تمويل الكثير من الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل دون الخوف من فقدان عنصر السيولة ، الذي يدفع البنوك الى الابتعاد عن توجيه ودائعها الى مثل هذه الاستثمارات .

وتقوم المؤسسة العامة السورية للتامين في استثمار بعض اموالها في بناء العمارات السكنية وفي العقارات والأوراق المالية والاستثمارات المختلفة وفي شراء شهادات الاستثمار .

ونشير الاحصاءات التي نشرها المؤسسة العامة السورية للتأمين في تقاريرها السنوية ، ان المؤسسة أخذت تتبوأ مركزها الصحيح في سوق التأمين خلال فترة الثمانينات ، وأن هناك تطورا ملحوظا في بدلات التأمين المحصلة لجميع فروع التأمين .

الجدول رقم / ٤٨/

* الاحتياطيات السنوية المتجمعة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين

(بملايين الليرات السورية)

انواع التأمين السنوات	النقل/ بضائع هياكل	السيارات	الحريق	الحوادث	هندسي	حياة	طيران	المجموع
١٩٨٠	١٠٢,٣	٢٨,٤	٣٢,٩	١٠٢,٣	٢,٤	٤,٠	١١,٩	١٨٥,٨
١٩٨١	٩٣,٠	٤٥,٧	٤٠,٧	٩٣,٠	٩,٣	٥,٧	٤,٤	٢٠٥,٤
١٩٨٢	١١٥,٢	٤٥,٩	٥٤,٣	١١٥,٢	١٢,٦	٦,٤	٥,٨	٢٤٦,٥
١٩٨٣	٦٧,٨	٥٢,٤	٥٣,٩	٦٧,٨	١٥,٩	١١١,٧	١٧,٤	٢٢٩,٠
١٩٨٤	١٣٥,٨	٥٤,٠	٦٠,٣	١٣٥,٨	١٢,٦	١١,٦	٥,٧	٢٩١,٨
١٩٨٥	١٥٥,١	٧٢,٥	٦٤,٥	١٥٥,١	١٥,٨	١٣,٢	٢٩,٣	٣٦١,٧
١٩٨٦	١٣,١	٨٢,٨	٧٠,٤	١٣,١	١٠,٩	٢٤,٨	٤٠,٧	٢٥٦,٢
١٩٨٧	١٩٥,٥	٧٨,٥	٨٩,٨	١٩٥,٥	٢٢,٣	٩,١	١٠٠,٤	٥١١,١
١٩٨٨	١٤٨,٢	١١١,٧	١١٥,٤	١٤٨,٢	١١,٤	٧,٣	٤٥,٣	٤٥٧,٩
١٩٨٩	١٢٥,٠	٧٥,١	٩٧,٨	١٢٥,٠	١١,٣	١,٦	٥,٤-	٣٣١,٤

المصدر : التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة العامة السورية للتأمين .

* الاحتياطيات السنوية : تمثل الفرق بين بدلات التأمين المحصلة والحوادث المسددة في نهاية كل عام وتعتبر هذه الاحتياطيات باستثناء فرع التأمين على الحياة كارباح للمؤسسة

ويوضح لنا الجدول رقم /٤٨/ مقدار الاحتياطيات السنوية المتجمعة في المؤسسة السورية للتأمين لكل فرع من فروع التأمين على حده وذلك خلال فترة الثمانينات .

يلاحظ من خلال الجدول رقم /٤٨/ أن هناك تطورا ايجابيا في واردات المؤسسة الناتجة عن عمليات التأمين المختلفة ، الا أن هذا التطور لا يأخذ منحى ثابت ، مثلا ، طرا تخفيض جوهري في البدلات الخاصة بالنقل البحري التي كان قد سبق احتسابها ادت الى استرداد مبلغ يزيد عن / ٥٣ / مليون ليرة سورية وقد خفض من بدلات عام ١٩٨٦ . اضافة الى ذلك طرأ تخفيض على بدلات النقل البحري (بضائع) بسبب انخفاض الاستيراد وتناقص شحنات النفط ، التي تشكل الجزء الأكبر من بدلات هذا الفرع ، كذلك طرأ انخفاض على بدلات فرع الطيران بسبب قيام المؤسسة بتخفيض سعر التأمين مع شركات اعادة التأمين بهدف توفير مبالغ كبيرة من المفترض أن تدفع بالقطع الأجنبي ، وقد ساعد على ذلك رخاوة سوق اعادة تأمين الطيران في العالم خلال أعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ويلاحظ فعلا أن حصيلة فرع الطيران خلال عام ١٩٨٩ سلبية حيث بلغت (٥ر٤) مليون ليرة سورية .

ويلاحظ من الجدول أن أهم فروع التامين في المؤسسة هو فرع النقل بنوعيه (بضائع وهياكل) حيث بلغت نسبة احتياطياته خلال فترة الثمانينات حوالي (٥ر٣٧٪) من مجموع احتياطيات المؤسسة خلال هذه الفترة ، يليه بالاهمية فرع الحريق حيث بلغت النسبة (١ر٢٢٪) ، ثم فرع السيارات (٢١٪) ، الطيران (٣ر٨٪) ، الهندسة (٠ر٤٪) ، الحوادث (٧ر٣٪) ، الحياة (٤ر٣٪) .

واعتقد أن هذه النسب ، توضح أن هناك امكانيات اكبر من ذلك بكثير أمام المؤسسة للتوسع في عمليات التأمين وأن بعض فروع المؤسسة لم تستغل بعد ، كفرص انواع جديدة من التأمين الاجباري على السيارات السياحية مثلا ، أو حتى جميع أنواع السيارات بحيث يشمل هذا

التامين جميع الاضرار المحتملة . كما يمكن التوسع في عمليات التامين على فرع الحوادث لتشمل ; المسؤولية المدنية والتامين الشخصي وحوادث السرقة وغيرها) . وبالطبع فان هناك امكانيات امام المؤسسة للتوسع في فروع التامين القائمة ، بحيث تشمل اكبر عدد ممكن من العمليات التامينية المطلوبة، اضافة الى خلق قنوات وفروع جديدة تامينية تتناسب مع الظروف والمستجدات وما تتطلبهما من عمليات جديدة .

ومن المفيد الاشارة الى ان هناك ميزة فريدة وهامة لمؤسسة التامين ، باعتبارها اداة لتعبئة وتجميع المدخرات الوطنية ، وهي أن المبالغ المحصلة لقاء بدلات التامين في جميع فروع التامين ، باستثناء فرع التامين على الحياة ، تعتبر كارباح للمؤسسة بعد انقضاء الزمن المحدد لتامين ، فتقوم باستثمارها في مشاريع تنموية متوسط وطويلة الأجل .

وبالطبع فان هذه الميزة التي تتمتع بها مؤسسة التأمين ، تجعل منها اداة هامة لتعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية ، وبالتالي اداة تمويلية لمشاريع استثمارية هامة .

وتقوم مؤسسة التامين فعلا باستثمار جزء من اموالها المتجمعة في شراء العقارات والمباني بغية استثمارها ، اضافة الى شراء اسهم وسندات حكومية وشهادات استثمار وغيرها كما تحول الجزء الآخر من أموالها المتجمعة الى صندوق الدين العام ليقوم بدوره بتوجيهها نحو المشاريع الانتاجية التي تتطلبها عملية التنمية .

رابعا ـ صندوق الدين العام ودوره في تمويل واقراض المشاريع الاستثمارية :

احدث صندوق الدين العام بالقانون رقم / ٨٩ / لعام ١٩٥٥ . وقد اعتبر الصندوق من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بموجب المرسوم التشريعي رقم /١٧٥٨/ تاريخ ١٩٦٩/٨/٢١ ، الا انه من الناحية

الادارية يعتبر احد مديريات الادارة المركزية في وزارة المالية والتي تسمى مديرية الدين العام .

تمارس مديرية الدين العام مهام عديدة من اهمها :

١ ـ ادارة شؤون الدين العام الداخلي والخارجي .

٢ ـ تحصيل الفوائض الاقتصادية من فائض موازنة وفائض سيولة ومتابعة تحصيل ايرادات صندوق الدين العام .

٣ ـ اقراض مؤسسات وشركات القطاعين العام والمشترك والتي تنص القوانين على منحها قروضا من صندوق الدين العام .

٤ ـ تمويل الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وفقا للاعتمادات المرصدة لها في الموازنة العامة للدولة .

اي ان صندوق الدين العام يقوم بمعالجة كافة المواضيع المتعلقة بالدين العام الداخلي والخارجي وتمويل المشاريع الاستثمارية وتوريد الفوائض الاقتصاديـة .

وتجدر الاشارة هنا انه في العديد من البلدان المتقدمة والنامية ، توكل عمليات توريد الفوائض وتجميعها وتمويل المشاريع الاستثمارية الى مصرف متخصص في هذا المجال (مصرف الاستثمار ، مصرف التنمية) ويعتبر صندوق الدين العام في القطر العربي السوري هو البديل لمصرف من هـذا النوع .

آ ـ ايرادات الصندوق العادية وتتالف من :

١ ـ الاعتمادات والمخصصات المرصدة من الموازنة العامة للدولة .

٢ ـ الايرادات العائدة للدولة من فوائد وارباح وحصص الأرباح الناجمة عن الذمم الدائنة العائدة للدولة .

وتخصص الايرادات العادية لانفاقها على الاوجه التالية :

١ ـ لتسديد رأس مال الدين العام وفوائده وفقا لقوانين القروض وعقودهـا .

٢ ـ لتسديد التعهدات والضمانات ذات الصلة الماليـة التي التزمت بها الدولة لمصلحة غيرها وفقا لاحكام قانون احـداث صندوق الدين العام وتعديلاته .

ب ـ الايرادات الخاصة وتتألف من :

١ ـ الهبات والوصايا الممنوحة للدولة بدون تخصيص جهة استعمالها وما يعود للدولة من التركات التي لاوارث لها .

٢ ـ حصة وزارة الدفـاع من الاوقاف (نتيجـة تصفية الاوقـاف الذرية والمشتركة) .

٣ ـ الايرادات العائدة للدولة من أصل رأس مال الذمم الدائنة التي للدولة على الاشخاص العامين أو الخاصين سواء بصفة قروض او سلف أو بصفـة مساهمات القطـر في رأسـمال الشـركات والمؤسسـات والمصارف والصناديق العربية والدولية .

٤ ـ الضرائب والرسوم الاضافية المخصصة لصندوق الدين العام بموجب نصوص تشريعية خاصة .

٥ ـ سائر المبالغ الاخرى المخصصة في موازنة الدولة لصندوق الدين العام بصفة موارد خاصة .

٦ ـ ايرادات توظيف اموال صندوق الدين العام الجاهزة بصـورة خاصـة .

٧ ـ مازاد عن موارد الصندوق العادية عن الاعباء الملقاة على عاتقه من أصل تلك الموارد .

٨ ـ الودائع والتأمينات والامانات من نقود ومعادن ثمينة موجودةباسم اشخاص طبيعيين او معنويين خزينـة الدولـة . او الايرادات والمؤسسات العامة والمؤسسات المصرفية والتي سقطت بالتقادم : وفقا للمواد المتعلقة بذلك في القانون المدني وغيره من القوانين والانظمة وضمن الشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية .

وتستعمل الايرادات الخاصة في الاوجه التالية :

١ ـ التسديد بصفة سلفة المبالغ التي تقصـر ايـرادات الصندوق العادية عن تغطيتها من الالتزامات المالية التي التزمت بها الدولة تجـاه الغـير .

٢ ـ شراء قيم الدين العام التي تحوزها الخزينة العامة وذلك بمقدار المبالغ التي تقصر ايـرادات صنـدوق الدين العام عن ادائهـا لهذه الغاية

٣ ـ تسديد الخزينة للقروض والسلف الممنوحة من قبلها الى غيرها من اموالها الجاهزة او من الاموال الاحتياطية المدفوعة من صندوق الدين العـام .

٤ ـ لشراء اطفاء الدين العام المباشر بالاضافة الى الاموال المرصدة في الموازنة العامة لهذه الغـاية المنصـوص عنهـا في لقانـون وفي عقود القروض .

غير ان صندوق الدين العام ، وباعتباره (صندوق للاستثمار أو التنمية) في القطر العربي السوري ، أخذ يعتمد على مصادر اخرى لتأمين الاموال اللازمة له للقيام بتمويل الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية . وهذا ما يهمنا من دراستنا لصندوق الدين العام . وهذه المصادر هي :

ج ـ الفوائض الاقتصادية لدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولقد سبق التعرف على هذه الفوائض بنوعيها (فائض الموازنة وفائض السيولة) عند دراستنا لمدخرات القطاع العام .

د ـ القروض الداخلية والخارجية كمصدر من مصادر التمويل لصندوق الدين العام .

ان صندوق الدين العام الذي القى على عاتقه عبء تمويل اعتمادات المشاريع الاستثمارية ، وتسديد الالتزامات الخارجيةللقطر ، كان لابد له من تأمين مصادر تمويلية اخرى له ليتمكن من القيام بمهامه .

القروض الداخلية وتشمل :

١ ـ القروض من مصرف سورية المركزي (مؤسسة الاصدار) وتشمل هذه القروض مقدار الدين العام الداخلي الموضوع في التغطية النقدية لدى المصرف المركزي .

٢ ـ القروض الداخلية من المصارف المتخصصة ، لقاء اكتتابها باسناد الدين العام بنسبة (٥ر٧٪) من الوسطي الشهري لودائعها لقاء فائدة على اكتتابها هذا .

٣ ـ اكتتاب المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي باسناد الدين العام لقاء نسبة لاتتجاوز (٣٥٪) من اموالها الجاهزة لدى المصارف (بدون فائدة) .

٤ ــ حصيلة شــهادات الاستثمار التي تحول شــهرياً الى صندوق الدين العام من قبل مصرف التسليف الشعبي،ويتحمل الصندوق أعباء هذه الشهادات .

٥ ــ ان فوائض السيولة التي تحول سنويا من قبل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وتقيد لدى صنــدوق الــدين العــام كتسجيلات اســمية باسناد الدين العــام وتعتبر أيضــا مــن القروض الداخليــة .

ــ القروض الخارجية وتشمل :

١ ــ القروض الخارجية النقدية ، وهي المبالغ المحولة من الجهــات المقرضة الخارجية لصالح حساب صندوق الدين العام ، سواء تم التحويل لحساب الصندوق مباشرة ، أو لحساب الجهات المستفيدة من القروض ، على اعتبار ان صندوق الدين العام هو الوعاء الادخاري للقروض لخارجية ، وهو المسؤول تجــاه الجهات المقرضة عن تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة وفوائدها واعبائها .

٢ ــ القروض الخارجية العينية والتي تشمل القروض الممنوحة من الجهات المقرضة أو الجهات الموردة ، لقاء سلــع وبضائــع أو تجهيزات أو خدمات لصالح أي جهــة من جهات القطاع العام ، والتي تكون عادة مكفولة من قبل صندوق الدين العام يضاف الى ذلك التسهيلات الائتمانية التي تشمل تسهيلات الدفــع مــن الموردين الاجانب والمصارف الاجنبية لقاء شراء سلع أو تجهيزات أو خدمات لتنفيذ مشاريع لدى أية جهة من جهات القطاع السام بعقود مكفولة من قبل صندوق الدين العام .

وبالطبع فان صندوق الدين العام يقوم بتمويل الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية حسب ماتنص عليه سنويا الموازنة العامة الموحدة للدولة وهناك طرق ثلاث لتمويل المشاريع :

١ ـ **تمويل ذاتي** : وتقوم به الجهات المختصة من مواردها الذاتية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي ينص قانون الموازنة على تمويلها ذاتيا ، وهي المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي لديها موارد ذاتية كافية كالشركة السورية للنفط والمؤسسة العامة للتبغ وغيرها .

٢ ـ **تمويل من صندوق الدين العام** : ويقوم به صندوق الدين العام بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي لم ينص قانون الموزانة على تمويلها بقرض وهي المشاريع التي تقوم بتنفيذها وزارات الدولة وادارااتها وبعض المؤسسات التي لازالت قيد الانشاء والاستثمار.

٣ ـ **تمويل ذاتي وبقرض من صندوق الدين العام** : وذلك للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي مواردها الذاتية لاتكفي لتمويل المشاريع الاستثمارية المكلفة بتنفيذها كالمؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة العامة لاستصلاح الاراضي وسواهما . وعلى هذه المؤسسات قبل اللجوء الى صندوق الدين العام للحصول على قرض منه أن تستفيد أولا مواردها الذاتية .

وتقوم الجهات التي تمول من صندوق الدين العام بارسال خطة زمنية موزعة على اشهر السنة الى وزارة المالية خلال المدة التي تحدد بقانون الموازنة العامة ، وتتضمن هذه الخطة تقديرات الانفاق الاستثماري على اساس البند (المشروع) وفي حدود اعتمادات العمليات الاستثمارية (مشاريع ـ نفقات) وذلك بهدف تأمين تمويلها .

أما بالنسبة للجهات التي تمول ذاتيا ومن صندوق الدين العام وبعد استنفاذ مواردها الذاتية المخصصة لتمويل مشاريعها الاستثمارية ، تقوم بتقديم طلب تمويل الى مديرية الدين العام مرفق ببيان بوضعها المالي يوضح عناصر السيولة المالية لديها وذلك بعد أن يتم اصدار عقد قرض مع المؤسسة ذات العلاقة بما يعادل الاعتمادات الاستثمارية بعد تنزيل التمويل الذاتي المحدد لها سنويا والوفر الاجباري المقرر على ان يخضع القرض لفائدة معدلها (٩٪) سنويا .

* * *

خاتمة

نتائج ومقترحات

بعد ان استعرضنا في هذه الدراسة مسألة الادخار حيث تناولنا الادخار في البلدان النامية ودوره في التنمية من خلال التعرف على حجم وطبيعة المدخرات في البلدان ، والاسباب التي تقف وراء ضآلة حجم المدخرات المتحققة ، ثم تعرفنا على أهم الوسائل والطرق المتاحة والتي يمكن اتاحتها لنقوم بتعبئة وتشجيع المدخرات الوطنية . كما تناولنا الادخار في القطر العربي السوري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار ان القطر العربي السوري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار ان القطر العربي السوري ، هو أحد البلدان النامية ، وان المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها ، تمثل نموذجا عاما لاقتصاديات معظم البلدان النامية .

تبين لنا أن معظم البلدان النامية ، ومنها القطر العربي السوري ، تعاني من ضآلة حجم المدخرات الوطنية المتحققة ، وعدم كفايتها لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، في الوقت الذي تعاني فيه معظم هذه البلدان من انخفاض المستوى المعاشي لغالبية السكان ، وتشهد ارتفاعا في معدل النمو السكاني .

لذلك يبقى امامنا السؤال الاساسي والهام والذي يعتبر جوهر دراستنا هـذه :

وهو كيف يمكن رفع حجم المدخرات الوطنية بشكل يتناسب مع الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المنشودة مع المحافظة ، بل العمل على تحسين المستوى المعاشي للجماهير الشعبية الفقيرة ؟ ...

وللاجابة على هذا السؤال ، سنستعرض أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا اليها من دراستنا للادخار ودوره في التنمية مع اشارة خاصة الى القطر العربي السوري .

* * *

النتائــج

١ ـ تعاني معظم البلدان النامية ، ومنها القطر العربي السوري ، من انخفاض مستوى الدخل القومي بالنسبة للفرد في الوقت الــذي تشهد فيه هذه البلدان معدلا عاليا من النمو السكاني .

ولدى دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ، مقارنة بمعدل النمو السكاني في القطر لوحظ أن هناك تباطؤ كبيرا في معدلات نمو الناتج خلال عقد الثمانينات ، مما انعكس سلبيا على دخل الافراد ، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج مما أدى الى انخفاض مستوى معيشة معظم السكان أصحاب الدخول المحدودة ، واضعف من قدرتهم على الادخار .

٢ ـ تشهد معظم البلدان النامية ، ومنها القطر ، تفاوتا حادا في توزيع الدخول ، يزيد عنه في الدول الرأسمالية المتقدمة ، في الوقت الذي تتصف فيه فئة اصحاب الامتيازات بهذه البلدان ، بانفاق معظم دخولها على اغراض الاستهلاك ، وفي مجالات غير منتجة من وجهة نظر الاقتصاد الوطني .

٣ ـ تعاني معظم البلدان النامية ، من ارتفاع نسبة الاستهلاك بنوعيه (الخاص والعام) الى الناتج ، وخاصة النفقات الحكومية الجارية الناتجة عن اعمال الاحتفالات والمهرجانات ، وتضخم الجهــاز الاداري الحكومي والتي تتصف بمعظمها بالبذخ كما ترتفع نسبة النفقات المخصصة لاغراض الدفاع والامن .

ولدى دراسة تطور الناتج المحلي حسب الانفاق في القطر ، خلال فترة الثمانينات وبالاسعار الثابتة تبين أن نسبة الاستهلاك بنوعيه (الخاص والعام) الى الناتج بلغت حوالي (٨٧٪) . كما لوحظ أن الميزانية الحكومية تعاني من عجز مستمر منذ مطلع الثمانينات بسبب عدم كفاية الايرادات الجارية عن تغطية النفقات العامة . اضافة الى ارتفاع نسبة النفقات المخصصة لاغراض الامن والدفاع ، حيث بلغت عام ١٩٨٨ حوالي (٥٥٪) من الانفاق الجاري .

٤ ـ لجأت معظم البلدان النامية ، ومنها القطر ، الى التمويل الخارجي ، بسبب عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل عمليات التنمية ، ورغم مرور اكثر من ثلاثة عقود على تجارب التنمية ، فان هذه البلدان لم تستطع الوصول الى مرحلة الانطلاق ، وتحقيق التنمية المنشودة ، بل على العكس ، زادت الصعوبات والمشاكل التي تعترض مسيرة التنمية في هذه الدول ، واصبحت أزمة المديونية من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وكيان اقتصاديات هذه الدول ، حتى أن بعض البلدان النامية المثقلة بالديون ، بدأت تعاني من اتجاه التحويلات السالبة للموارد منذ منتصف الثمانينات .

٥ ـ تعاني معظم البلدان النامية ، من قلة وضعف أداء المؤسسات الادخارية ، مما يؤدي الى انخفاض حجم المدخرات المتحققة ، وزيادة حجم المكتنزات من جهة ، ومن جهة اخرى الى سوء توجيه المدخرات المتاحة ، نحو الاستثمارات المنتجة . ومن خلال دراستنا الى اجهزة تجميع وتعبئة المدخرات في القطر العربي السوري لاحظنا :

آ ـ ضعف وعدم انتشار المؤسسات الادخارية المختلفة ، وعدم توجيه المدخرات المتاحة نحو مجالات الاستثمار الانتاجية .

ب ـ عدم وجود جهة متخصصة بالسياسة الادخارية ، تقوم بالاشراف والتوجيه والتنسيق ، بين المؤسسات الادخارية المختلفة ، مما يسبب سوء توجيه المدخرات المتاحة ، وعدم توجهها نحو الاولويات اللازمة لعملية التنمية .

جـ ـ لدى دراسة تطور حجم الودائع لدى المصارف المتخصصة خلال فترة الثمانينات تبين أن اكثر من ثلثي حجم هذه الودائع تمثل ودائع تحت الطلب ، ومن المعلوم أن هذه الودائع ، واجبة الدفع في اية لحظة ، وبالتالي فان المصارف لا تملك حرية التصرف بها ، الا في حدود معقولة ولا يمكن الاعتماد عليها لاجال طويلة في تمويل عمليات التنمية .

د ـ لدى دراسة تطور تسليف المصارف المتخصصة حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال عقد الثمانينات لوحظ ، ان قطاع التجارة يستحوذ على النصيب الاكبر من هذه التسليفات ، بينما تنخفض حصة كل من قطاعي الزراعة والصناعة من هذه التسليفات رغم اهمية هذين القطاعين في عملية التنمية . ويعود السبب في ذلك الى :

١ ـ طبيعة نشاط واستثمارات قطاعي الزراعة والصناعة التي تتطلب الحصول على قروض طويلة الاجل بينما السياسات التي تتبعها المصارف ، تحبذ منح قروض قصيرة ومتوسطة الاجل ، بسبب طبيعة الودائع المتوفرة لديها .

٢ ـ ان قانون التخصص المصرفي الذي حددت بموجبه ، طبيعة في كل نشاط اقتصادي ، بمصرف متخصص يتعامل معه ، له آثار سلبية على قطاعي الزراعة والصناعة ، فقد لوحظ ان المصرف الصناعي والمصرف الزراعي هما اقل المصارف نشاطا من حيث حجم الودائع المتوفرة لديهما ، في الوقت

الذي تحتاج فيه انشطتهما الى اكبر نسبة من القروض اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة .

هـ ـ لدى دراسة المؤسسات المالية الاخرى العاملة في القطر (والمتمثلة بالتأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات والتأمين) لوحظ ان حصيلة هذه المؤسسات ليس بالمستوى المطلوب ، بسبب ضعف اداء هذه المؤسسات من جهة ، وتدني مستوى الوعي لتأميني لدى معظم افراد الشعب من جهة ثانية،علما بان هناك امكانيات كبيرة لتجميع المدخرات عن طريق نشر خدمة التأمين لم تستغل بعد .

و ـ لدى دراسة صندوق الدين العام ودوره في تمويل واقراض المشاريع الاستثمارية تبين لنا ، محدودية الموارد المتاحة لدى الصندوق ، لتمويل المشاريع الاستثمارية مما دفع بالمؤسسات العامة الانتاجية ، بطلب القروض من المصارف المتخصصة ، لتتمكن من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية ، فضلا عن ان الفوائد التي يفرضها الصندوق على القروض الممنوحة الى هذه المؤسسات مرتفعة (٩٪) ، مما تشكل عبئا على المشاريع الاستثمارية التي تنفذها هذه المؤسسات .

اضف الى ذلك أن صندوق الدين العام المكلف بادارة شؤون الدين العام الخارجي ، لم تتمكن من توجيه القروض الخارجية المقدمة الى القطر ، نحو المشاريع الاكثر نتاجية اللازمة لعملية التنمية ، بسبب تعدد الجهات الرسمية التي تشرف على هذه القروض .

٦ ـ لدى دراسة الضرائب ودورها في تمويل التنمية ، لوحظ أن معظم البلدان النامية ، تتصف بانخفاض نسبة الضرائب الى الدخل

القومي ، وبالتالي انخفاض حصيلة الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة ومن دراستنا الى تطور تطور حصيلة الضرائب خلال فترة الثمانينات في القطر ، لوحظ أن نسبة الضرائب الى الدخل القومي ، متدنية جدا ، مقارنة بمثيلاتها في الدول الاخرى ، حتى الدول النامية منها علما بان حصيلة الضرائب شهدت تطورا ايجابيا خلال هذه الفترة ، مقارنة بالزيادة السنوية في الدخل القومي ، متدنية جدا ، مقارنة بمثيلاتها في الدول الاخرى ، حتى حقيقية لزيادة حصيلة الضرائب على كثير من مطارح الضريبة بنوعيها المباشرة وغير المباشرة .

٧ـ من خلال دراستنا الى التضخم كوسيلة من وسائل الادخـار الاجباري ، لاحظنا الاعتماد على التضخم في تمويل التنمية في البلدان النامية ، حيث أن سمات وخصائص اقتصاديات هذه الدول لا تسمح باستخدام هذا الاسلوب .

ومن خلال دراسة التضخم في القطر العربي السوري ، تبين لنا أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة لم تستطع ان تدرأ تحول الضغوط التضخمية الى تضخم فعلي بسبب الافراط الكبير في تدفقات الطلب في الوقت الذي لم يتمكن الجهاز الانتاجي من تلبية هذا الطلب، اضافة الى ارتفاع النزعة نحو الاستهلاك والى التوسع النقدي الناجم عن تزايد مديونية الدولة ومؤسساتها . فالتضخم في القطر اصبح حقيقة واقعة ، ويشكل خطرا حقيقيا يهدد الاستقرار النقدي والاقتصادي ، ويتجلى ذلك من خلال :

آ ـ العجز المستمر في الموازنة العامة والذي ساهم في تدهور القـدرة الشرائية للنقد الوطني ، وفي تدهور سعر صرف الليرة .

ب ـ العجز المستمر في الميزان التجاري ، الذي ادى الى ازدياد الفجوة على القطع الاجنبي ، نتيجـة تفاقم تدفقات الطلب على القطـع بالنسبة لامكانات العرض .

جـ ـ النمـو التضخمي في القاعدة النقدية وفي السيولة المحلية مقابل عجـز المؤسسـات الانتاجية المختلفـة عن تلبيـة الطلب المحلي المتزايد .

د ـ تزايد الديون الممنوحة الى الدولة من المصرف المركزي .

هـ ـ الارتفاع المفرط في المستوى العام للاسعار .

ونتيجة لكل ذلك تعـرض القطر الى اختناقات وصعوبات في تدارك الموارد اللازمة لتسديد المدفوعات الخارجية وفتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الضرورية وخاصة المواد الاولية ومستلزمات الانتـاج مما اثر تأثيرا سلبيا على الانتاج ، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام .



المقترحــات

بعد أن استعرضنا اهم النتائج التي توصلنا اليها حول موضوع البحث ، يبقى السؤال المطروح امامنا وهو كيف يمكن حل مشكلة ضآلة معدلات الادخار في البلدان النامية ومنها القطر العربي السوري ؟

أي ما هي الطرق والسبل الممكنة لرفع حجم المدخرات الوطنية في هذه الدول ، بشكل يتناسب مع الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية المنشودة ، ودون المساس بالمستوى المعاشي المتدني للجماهير الشعبية الفقــيرة .

لابد من القول ان أي حل لهذه المشكلة ، يجب ان يبدأ من الاسباب التي تقف وراء هذه المشكلة ، للعمل على تجاوزها أو القضاء عليهــا . وانطلاقا من ذلك سنبني مقترحاتنا على :

١ ـ تركيز الجهد نحو زيادة الانتــاج ، وتحقيق معدلات مرتفعــة في وتائر نموه ، اذ أنه من خلال زيادة الانتاج يمكن زيادة دخــول الافراد ، وتحسين مستواهم المعاشي ورفع معدلات الادخار .

ويمكن زيادة الانتاج عن طريق التوسع الافقي والعمودي ، وعن طريق زيادة الانتاجية وهذا يتطلب تشغيل الطاقات المتوفرة بكامل طاقتها الانتاجية ، وتقليص الهدر الى حدوده المعيارية ، وتحســين التركيب الهيكلي لقــوة العمــل ورفع كفــاءة ادائها الانتاجية . كما يجعل العمل على وضع جميع الامكانيات المتاحة في الانشطة الاقتصادية المنتجة ، وذلك لزيادة مساهمة القطاعات

السلعية في الناتج ، وهـذا يتطلب توجيه الاستثمارات في هـذه المرحلة نحو المشاريع الانتاجية وخاصة ذات المردود المادي السريع والمباشر ، وتأجيل أو ترشيد الاستثمارات في مشاريع الخدمات وذلك لزيادة الانتاج من ناحية ، وتخفيض معامل رأس المـال من ناحية ثانيـة .

٢ ـ اعادة توزيع الدخل بشكل يجعل القسم الاكبر من الافراد قادين عـلى تحقيق الادخـار ويمكن أن يتـم ذلك باسـتخدام أدوات السياستين المالية والنقدية بهدف الحد من الطلب الترفي المفرط لدى الشرائح العليا ذات الدخل المرتفع ، كالعمل مثلا على وضع سياسة أسعار السلع الكمالية تهدف الى امتصاص الطلب المفرط لدى أصحاب الدخل المرتفع ويمكن الاشارة هنا الى ضريبة الانفاق الكمالي التي طبقت أخيرا في القطر العربي السوي كاحدى الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف .

٣ ـ العمل على ضبط وتنظيم النسل في معظم البلدان النامية ، بمـا فيها القطـر ، من خـلال حملات توعيـة مدروسة ومخططة ، تستخدم فيها كافة الوسائل الممكنة والمتاحة . علما بأن معالجـة التزايد السكاني المفرط في هذه البلدان ، يحتاج الى وقت طويل ويتطلب المزيد من الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي والسياسي لدى السكان ، اضافة الى تحسين مستواهم المعاشي .

٤ ـ العمل على تحقيق تناسب أفضل بين الانتاج والاستهلاك بصورة عامة ، وتوجيه أنماط الاستهلاك لمطابقة أنواع المنتجات المحلية، وترشيد جميع أنواع الاستهلاك من خلال :

آ ـ ترشيد الانفاق العـام الجاري والاستثماري ، ومن خـلال ضغط الانفاق الاداري الاستهلاكي والتركيز في الانفـاق

الأستثماري على المشاريع في قطاعات الانتاج المادي السلعي، وبخاصة المشروعات ذات المردود السريع منها .

ب ـ الحد من الاستهلاك البذخي وغير الضروري ، والسعي لتحويل انماط الاستهلاك نحو المنتجات المحلية ، وذلك باستخدام معدلات ضريبية تمايزية .

جـ ـ ضرورة خفض وترشيد النفقات العسكرية والامنية في البلدان النامية ، ومنها القطر ، الى أدنى حد ممكن ليتم تحرير جزء من الموارد المخصصة لهذه النفقات وتوجيها نحو المجالات الاستثمارية التي تخدم عملية التنمية الرشيدة، وان كان هذا ليس بالامر اليسير وخاصة بالنسبة للقطر العربي السوري الذي يقف أمام أطماع اسرائيل التوسعية .

٥ ـ الحد ما امكن من الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل عملية التنمية ، وتوجيه الاهتمام بشكل أساسي الى الادخارات المحلية، وذلك برفع معدل الادخار الى أقصى حد ممكن . وفي حال الضرورة ، توجيه الموارد الخارجية المتاحة نحو المشاريع الانتاجية ، وخاصة ذات المردود السريع والمباشر لتتمكن هذه الدول من خدمة ديونها الخارجية ، دون أن تقع في مأزق المديونية.

٦ ـ الوعي الادخاري بين مختلف أفراد الشعب كافة الوسائل المتاحة عن طريق تقديم خدمات معينة والتعرف بفوائد الادخار كالعمل على تقديم خدمة دفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف .... الخ . والتوسع في تقديم الخدمات التعاونية وتأمين المساكن وأود أن أشير هنا الى ضرورة العمل على ازالة الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالسكن التعاوني في القطر العربي السوري ، والعمل على مد آجال

القروض الممنوحة لاصحاب الدخل المحدود الى اطول فترة ممكنة نظرا لارتباط الادخار السكني بتقديم المساكن لاصحاب الدخل المحدود .

كما يجب العمل على نشر خدمة التأمين على أكبر عدد ممكن من المواطنين ، والتوسع في صور التأمين لتشمل كافة المجالات .

٧ ـ تكييف معدلات الفائدة بما يتلاءم مع معطيات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية ، ولابد من ضمان أشعار للفائدة تكون ايجابية حقا ضمن سياسة تشجيع الادخار ، أي أن معدلات الفائدة المعتمدة يجب أن تكون أعلى من معدل التضخم حتى يستطيع المدخر الاستفادة من عملية الادخار .

٨ ـ خلق قنوات ادخارية جديدة ، وتحسين وتطوير الموجود منها ، بحيث تشمل كافة المناطق الحضرية والريفية واشير في هذا المجال الى :

آ ـ ضرورة انشاء بنوك ادخار محلية تعمل في المناطق الريفية ، لتقوم بتعبئة وتجميع المدخرات الريفية ووضعها في خدمة التنمية ، على أن يتم استثمار المدخرات المتحققة داخل البيئة ذاتها (القرية أو المنطقة) .

ب ـ ضرورة انشاء بنوك اسلامية في مختلف البلدان التي تدين غالبية سكانها بالاسلام ، نظرا لامتناع قسم كبير من الافراد من التعامل مع المصارف لتحريمهم الربا .

جـ ـ التوسع في انشاء الشركات المساهمة وطرح أسهم بقيم مختلفة ليستطيع معظم أفراد الشعب من اقتنائها .

د ـ وعلى مستوى القطر العربي السوري اضافة الى القنوات السابقة يجب العمل على احداث جهة متخصصة تعمل وفق

طبيعة العمل المصرفي تسمى (بنك التنمية أو الاستثمار) وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وتتولى :

- الاشراف والتوجيه والتنسيق بين الاجهزة المختلفة التي تقوم بتعبئة المدخرات ، املا بتحقيق التكامل بين هذه الاجهزة ،ليتم توجيه المدخرات نحو الاولويات اللازمة لعملية التنميــة .

- أن يقوم بتحويل المشاريع الاستثمارية المدرجة في خطط التنمية بقروض متوسطة وطويلة الاجل وبعد التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتوفر امكانات التسديد لديه وضمن خطة التسليف المعتمدة لديه سنويا .

- المساهمة في المؤسسات والشركات الانتاجية للقطاعـين العام والمشترك .

- المشاركة في اعـداد الدراسـات الاقتصادية والماليـة والفنيـة للمشاريـع الاسـتثمارية المعتمدة وخاصـة المشاريع التي يمولها أو يشارك في تمويلها .

- أن يمـارس حق مراقبـة استعمال القروض الممنوحـة للمشاريع الانمائية وفق الغايات الممنوحة من اجلها .

- أن يكون الجهة الوحيدة التي تقـوم بعملية الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع الاستثمارية حصرا واعتقـد أن الحاجة الى احداث مثل هذا المصرف في القطرالعربي السوري ، اصبحت عملية ضرورية خاصة بعد اصـدار قانون الاستثمار رقم /١٠/ تاريخ ١٩٩١/٤/٢٥ وذلك ليقـوم بتسهيل وتشـجيع مختلف الاستثمارات التـي تتطلبها عملية التنمية . وان كنا نرى في هذا المجال ان

عملية تشجيع الاستثمار تحتاج الى مزيد من الثقة والامان للمستثمر المحلي والاجنبي ، وهذا يقتضي بالضرورة اعادة النظربقانون منع العامل بالقطع الاجنبي، على أن تتولى الجهات المختصة دراسة البدائل الممكنة في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها القطر ، ليتم ايجاد البديل المتناسب مع قانون الاستثمار الجديد ، بحيث يسهل ويشجع مختلف الاستثمارات الانتاجية التي تتطلبها عملية التنمية .

٩ ـ اعادة النظر في الهياكل الضريبية واجراءاتها ، بحيث تكون من المرونة ، وتستجيب لحاجات التغير الاقتصادي وما تتطلبه عملية التنمية من موارد كبيرة ، وهنا يتطلب وجود جهاز ضريبي على مستوى عالي من الكفاءة ويتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتلاءم مع التغيرات المستمرة في النظام الضريبي .

فهناك امكانيات حقيقية لزيادة حصيلة الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للقطر :

آ ـ يجب التركيز على ضرائب الثروة بأشكالها الاربعة الثروة ذاتها ، والدخل المتأتي عنها ، وفائض قيمها ، وانتقال ملكيتها .

ب ـ يجب أن تكون الاعفاءات الضريبية على المشاريع الاستثمارية مشروطة باعادة استثمار الارباح في النشاطات الزراعية والصناعية .

جـ ـ اعادة النظر بالاعفاءات الضريبية وبشرائح الضريبة على الدخل ، بحيث يتم تقليص الاعفاءات الضريبية في أضيق نطاق ممكن ، لأن الاعفاءات المنصوص عنها في التشريع

الضريبي السوري يساء استعمالها ، مثال ذلك اعفاءالمشافي الخاصة من ضريبة الدخل ورسوم البلديات وضريبة ريع العقارات والعرصات ، اعفاء دائم ، في الوقت الذي تحقق فيه هذه المشافي أرباحا خيالية ، وكذلك الاعفاء الذي يتمتع به المنتجين الزراعيين بغية تشجيع الانتاج الزراعي والذي أدى الى تحول المستثمرين الزراعية من أعمال الانتاج الزراعي الى أعمال التجارة الزراعية .

وبالنسبة لشرائح الضريبة على الدخل يجب العمل على زيادة اعفاء الشرائح الاولى منها وعدم الافراط في رفع معدلات الضريبة على الشرائح العليا ، حتى لا يزداد التهرب الضريبي .

د ـ تطبيق معدلات ضريبة تمايزية : بحيث تهدف الى تشجيع ودفع النشاط الاقتصادي الانتاجي الذي تحتاجه عملية التنمية ، وتحد من النشاطات الاقتصادية غير الانتاجية التي تحقق أرباح خيالية في البلدان النامية كأعمال المضاربة بالعقارات والمباني .

١٠ ـ يجب العمل على وقف الاعتماد على التمويل التضخمي، ومحاربة كافة مظاهر وأسباب التضخم . وباعتبار أننا تناولنا التضخم وأسبابه وآثاره في القطر العربي السوري بشيء من التفصيل يمكن اعتباره نموذجا لاقتصاديات معظم البلدان النامية والعمل على معالجته من خلال :

آ ـ القضاء على العجز في الموازنة بزيادة حصيلة الضرائب والرسوم وتخفيض الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري .

ب ـ القضاء على العجز في الميزان التجاري ، بالعمل على ترشيد الاستيراد وتشجيع الصادرات وتنوعها من خلال :

ـ تخفيض تكاليف انتاج السلع والخدمات وتحسين مواصفاتها لكي تحقق قدرة تنافسية في عملية التصدير .
ـ الحد من استيراد السلع غير الضرورية والكمالية واتباع سياسة استيرادية انتقائية شاملة .

ـ التقليل ما أمكن من الاعتماد على اتفاقيات المدفوعات ، لأن السلع التي يتم تبادلها عن طريق هذه الاتفاقيات غالبا ما تقترن بمواصفات رديئة وبأسعار غير تنافسية، فضلا عما تسببه هذه الاتفاقيات من زيادة مديونية الدولة بسبب حاجتها الى السيولة المحلية لتسديدها الى مصدري لقطاع الخاص .

ـ اتخاذ الاجراءات الفعالة للقضاء نهائيا على التهريب وفق خطة شاملة لتحقيق هذا الهدف .

ج ـ العمل على امتصاص السيولة الداخلية الزائدة عن طريق قنوات ادخارية واستثمارية .

د ـ تخفيض بل العمل على الحد من المديونية الداخلية للدولة والعمل على الربط بين الموازنة العامة للدولة وخطط التسليف والقطع الاجنبي واصدار النقد .

هـ ـ ترشيد ودعم اسعار السلع التموينية المعمول بها في القطر ، وحصرها بفئات الدخل المحدود ، بل العمل على رفع الدعم نهائيا عن هذه السلع مع اعطاء أصحاب الدخل المحدود (علاوة غلاء معيشة بقيمة هذا الدعم ، وهذا ما يؤمن تخفيض العجز التمويلي للميزانية ، اضافة الى تحقيق تناسب أفضل بين الاسعار والاجور) .

واخيرا نود القول بانه لا يمكن النظر الى مسالة الادخار بمعزل عن باقي مشاكل وقضايا التنمية في البلدان النامية ، بل يجب اعتبارها جزءا من عملية التنمية الشاملة ، الا اننا نركز هنا على اهمية زيادة الانتاج ، باعتبار أن اي عملية انطلاق لهذه البلدان لابد ان تبدأ من زيادة الانتاج ، والذي بدوره يمكننا من تحقيق زيادة في الدخول وبالتالي زيادة في حجم المدخرات ، وفي تحسين المستوى المعاشي للجماهير الشعبية معا

وزيادة الانتاج ليست عملية مستحيلة في البلدان النامية ، فالامكانيات متوفرة ، والمطلوب المزيد من العمل والجهد لرفع وتيرة الانتاج ، وهذا ما يحتاج الى ادارة تنمية واعية لتحقيق سياسة اقتصادية سليمة تأخذ بعين الاعتبار واقع البلد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وامكانياته ، وتعمل على تأمين الاستقرار النقدي والاقتصادي ، وتوحي بالثقة باستمراريته ، فتفتح بذلك المجال واسعا امام الافراد لممارسة نشاطهم في شتى ميادين الانتاج القومي ، فتسير البلاد مندفعة في طريق التنمية المنشودة .



الهوامش

هوامش الفصل الاول :

١ ـ انظر : ن.ب . شميليوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة (د. مطانيوس حبيب وشوكت يوسف) ، دار التقدم العربي ، دمشق ، ١٩٧٤ ص (٥٨ ـ ٥٩) .

٢ ـ د. امين عبد الفتاح سلام ، السياسات الضريبية للدول المتخلفة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٩٦ .

٤ ـ الامم المتحدة ، الادخارات من اجل التنمية ، تقرير الندوة الدولية حول تعبئة الادخارات الشخصية في البلدان النامية ، نيويورك ، ١٩٨١ ، ص ٢٩ (باللغة الانكليزية) .

٥ ـ الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٨ ، نيويورك ، ١٩٨٩ ، ص ١٨ .

٦ ـ الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، المرجع ذاته ، ص ٢٤ .

٧ ـ راجع : د. عبد الرحيم بوادقجي ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢ ، ص (٢٧٧ ـ ٢٧٨) .

٨ ـ راجع : د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ـ دمشق ـ ١٩٨٢ ص (٢٧٧ ـ ٢٧٨) .

٩ ـ راجع : د. ابراهيم عفانة ، أزمة المديونية الدولية ، مجلة الاقتصاد ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، عدد ٢٦٥ ، شباط ، ١٩٨٦ ص (٣٦ ـ ٤٩) .

١٠ ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ (مؤشرات التنمية الدولية) .

١١ ـ مصدر الاحصاءات ، دراسة غير منشورة اعدت من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في القطر العربي السوري عام ١٩٩١ .

١٢ ـ د. رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، الاسباب والحلول المطروحة مشـروع صياغة لرؤية عربية ، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية ، جامعـة الـدول العربية ، دار الشباب للنشر ، قبرص ، ١٩٨٦ ، ص (١١٩ ـ ١٢١) .

١٣ ـ انظر : ادوارد وبورنشتاين ، اثر الدين الخارجي على الاستثمار ، مجلةالتمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ايلول ١٩٨٩ ، ص (١٧ ـ ١٩) .

١٤ ـ انظر : ادوارد وبونشتاين ، هل يؤدي خفض الديون الى زيادة الاستثمار ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، اذار ١٩٩١ ، ص (٢٥ ـ ٢٧) .

١٥ ـ انظر : ن.ف . سوكولينسكي ، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسيالبرجوازي ترجمة د. عارف دليلة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص (١٠٣ ـ ١٠٤) .

١٦ ـ د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٨٢ ص ٥٨ .

١٧ ـ ن. ب. شميليوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة : د. مطانيوس حبيب وشوكت يوسف ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٠ .

١٨ ـ د. رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المتخلفة، مكتبة ودار توزيع ميسلون ، دمشق ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٧ .

١٩ ـ ن.ب. شميليوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، مرجـع سابق ذكره ص ٦١ .

٢٠ ـ ن.ب. شميليوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، مرجع سابق ذكره ص ٦٠ .

٢١ ـ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩ ، ص (١١٨ ـ ١١٩) .

٢٢ ـ د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص (٢٦٣ـ٢٦٦

٢٣ ـ انظر : د. رمزي زكي ، مشكلة الادخارات دراسة خاصة عن البلاد النامية ،الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص (١٢١ ـ ١٢٢) .

٢٤ ـ لمزيد من التفاصيل راجع :

اسماعيل رياض ، الادخار في المجتمع الاشتراكي ، مرجع سابق ذكره ، ص(١١٨ ـ ٢٤٩) .

٢٥ ـ الادخار والتنمية ، مجلة فصلية ، العدد الاول ، فينا فريقا ، هيئة كاريبلو ، ميلانو ايطاليا ، ١٩٨٢ ، ص ٧ .

٢٦ ـ راجع : د. رمزي زكي ، الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية ، الحلقة النقاشية السنوية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط في الكويت ، دار الشباب للنشر والترجمة ، قبرص ، ١٩٨٧ ، ص (١١٩ ـ ١٢٧).

٢٧ ـ د. رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، مرجع سابق ذكره ، ص (١٢٩ ـ ١٣٠) .

٢٨ ـ د. محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية والعالمية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٣٣ .

٢٩ ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ، ص (١٨٦ ـ ١٨٧) . (باللغة الانكليزية) .

٣٠ ـ د. محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص١١٩

٣١ ـ د. رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٤٩ .

٣٢ ـ د. أمين عبد الفتاح سلام ، السياسة الضريبية للبلدان المتخلفة ، مرجع سابق ذكره ، ص ٨٠ .

٣٣ ـ الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اقل البلدان نموا تقرير ١٩٨٨ نيويورك ، ص (٧ ـ ١٠) .

٣٤ ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٩ ، ص (١٨٤ ـ ١٨٥). (باللغة الانكليزية) .

٣٦ ـ راجع : مايو ، بليجر ، اديان شيستي ، مجلة التمويل والتنمية ، حزيران ١٩٨٦ ص (١٦ ـ ١٩) .

٣٧ ـ راجع : د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ،بيروت ١٩٧٠ ، ص ٤٥٠ .

٣٨ ـ راجع : د محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص (٩٦ ـ ٩٧) .

٣٩ ـ د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٤٥٣ .

٤٠ ــ د. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ٢٥٩ .

٤١ ــ د. رمزي زكي ، التضخم المستورد ، دراسة في اثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية ، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩

٤٢ ــ د. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ذكره ص ٢٦٢

٤٣ ــ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

د. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ذكره ، ص: (٢٨٨ ــ ٣١٢) .

٤٤ ــ د. عادل عبد المهدي ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، طبعة اولى مراجعة عبد العزيز هيكل ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٣٢ .

٤٥ ــ د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٦١ .

٤٦ ــ د. محمود محي الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٤٥٣ .

٤٧ ــ راجع : د. رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية مرجع سابق ذكره ، ص (٢٢٥ ــ ٢٤٤) .

هوامش الفصل الثاني :

١ ــ منير الحمش ، تطور الاقتصاد السوري الحديث ، الطبعة الأولى ، دار الجليل ، دمشق ، ١٩٨٣ ، ص ٤٧٨ .

٢ ــ نعوم ابراهيم عبود ، ادارة المديونية في الجمهورية العربية السورية ، حلقة دراسية حول ادارة المديونية الخارجية ، الكويت (٥ ــ ٩) أيار ، ١٩٩٠ ، ص ١١ .

٣ ــ نعوم ابراهيم عبود ، نفس المرجع ، ص (١٣ ــ ١٤) .

٤ ــ هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١ ــ ١٩٨٥) ، ص ٥ .

٥ ــ راجع : د. رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد الناميه ، مرجع سابق ذكره ، ص (٢٥٤ ــ ٢٦٣) .

٦ ـ د. مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٩٢ .

٧ ـ المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٧ ، ص (٥٣٠ ـ ٥٣١) .

٨ ـ هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية الخامسة ، ص ٥ .

٩ ـ انظر : د. أمين عبد الفتاح سلام ، السياسة الضريبية للدول المتخلفة ، مرجع سابق ذكره ، ص (٥٥ ـ ٥٦) .

١٠ ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩ ، (ملحق المؤشرات الدولية) ص (١٦٤ ـ ١٨٦) . (باللغة الانكليزية) .

١١ ـ راجع : د. خالد الخطيب الحبشي ، الاصلاح الضريبي ضرورة ملحة ، مجلة الاقتصاد ، العدد (٣١٤) ، آذار ١٩٩٠ ، ص (٣٧ ـ ٤٣) .

١٢ ـ الادارة السياسية ، مجموعة خطب الرئيس حافظ الاسد ، الكتاب السادس عشر ١٩٨٦ من خطاب السيد الرئيس في مجلس الشعب السوري بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧ ، ص ٤٦ .

١٣ ـ المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ .

١٤ ـ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، تقرير ١٩٨٦ ، ص (٣٥٦ ـ ٣٦٠) ، تقرير ١٩٨٩ ، ص (٣٦٠ ـ ٣٦٩) .

١٥ ـ نعوم ابراهيم عبود ، حلقة دراسية حول ادارة المديونية الخارجية بالكويت ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥ .

١٦ ـ د. محمد العمادي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، الطبعة الثالثة ، جامعة دمشق ، دمشق ، (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) ص ٢١٦ .

١٧ ـ د. موفق السيد حسن ، مشكلات اقتصادية معاصرة ، جامعة دمشق ، دمشق ، (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧) ، ص (١٧٧ ـ ١٧٨) .

١٨ ـ مصرف سورية المركزي ـ دائرة الدراسات والمراجع .

١٩ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩ ، ص (١١١ ـ ١١٢) .

٢٠ ـ راجع : د. موفق السيد حسن ، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ذكره ، ص (١٨٥ ـ ١٨٧) .

٢١ ـ انظر : د. رمزي زكي ، مشكلة الادخار ، مرجع سابق ذكره ، ص (٢٩١ ـ ٢٩٢) .

٢٢ ـ المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد في القطر العربي السوري ، المديرية التقنية .

٢٣ ـ المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد في القطر العربي السوري ، المديرية التقنية .

٢٤ ـ المصرف العقاري في القطر العربي السوري ، التقارير السنوية الصادره عن المصرف (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) .

٢٥ ـ المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٠ ، ص ٤٧٨ .

* * *

المـراجـع

المراجـع العربيـة

آ ـ الكتـب :

١ ـ ابو ليل فهمي (دكتور) ، التصنيع والتعاون الاقتصادي ومهماتهما في تطوير البلدان النامية ، دار وهران ، قبرص ، ١٩٨٥ .

٢ ـ البيضاوي خيرت ، التضخم وآثاره في العالم الثالث ، الطبعة الاولى ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٧٦ .

٣ ـ البرتيني ، ج. م. ما هو التضخم ، ترجمة د. صافي فلوح ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٠ .

٤ ـ الحبيب فايز البراهيم (دكتور) ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٥ .

٥ ـ الحق محبوب (دكتور) ، ستار الفقر ، خيارات امام العالم الثالث ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٦ ـ الروبي نبيل (دكتور) ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

٧ ـ السيد حسن موفق (دكتور) ، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، جامعه دمشق دمشق ، (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) .

٨ ـ السيوفي قحطان (دكتور) ، اقتصاديات المالية العامة ، طبعة أولى ، دار طلاس دمشـق ١٩٨٩ .

٩ ـ العمادي محمد (دكتور) ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، الطبعة الثالثة ، جامعة دمشق ـ مطبعة دار الحياة ، دمشق ، (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) .

١٠ ـ القاضي عبد الحميد (دكتور) ، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة الطبعة الاولى ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٩ .

١١ ـ أمين سمير (دكتور) التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف ، طبعة ثالثة ، ترجمة حسن قبيسي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٢ ـ بدران حمد محمد ، نظم التمويل المحلي في النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٣ ـ بركات عبد الله حسين (دكتور) ، مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعيه والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية ، مطبعة الكتاب العربي ، دمشق ، ١٩٨٥ .

١٤ ـ بشور عصام (دكتور) :

ـ المالية العامة والتشريع المالي ، جامعة دمشق ، دمشق ، (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥) .

ـ المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة دمشق ـ دمشق ، (١٩٨٢ ـ ١٩٨٢).

١٥ ـ بوادقجي عبد الرحيم (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، المطبعة الجديدة ، دمشق (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧) .

١٦ ـ بيروك بول ، هل العالم الثالث في طريق مسدودة ، ترجمة موريس جلال ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٧ .

١٧ ـ حبيب كاظم (دكتور) ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٠ دمشق .

١٨ ـ حبيب كاظم (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، مطابع مؤسسة الوحدة ، دمشق ، (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) .

١٩ ـ حجير محمد مبارك (دكتور) :

ـ تمويل التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية والعالمية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

ـ السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٠ ـ خليل سامي (دكتور) ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة ، والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢ .

٢١ ـ روكار ميشيل ، التضخم في الصميم ، ترجمة انطون حمصي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٠ .

٢٢ ـ رياض اسماعيل ، الادخار في المجتمع الاشتراكي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٣ ـ زكي رمزي (دكتور) :

ـ مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

ـ الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، دار الشباب للنشر والترجمة ، قبرص ، ١٩٨٧ .

ـ أزمة القروض الدولية ، الاسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

ـ التضخم المستورد ـ دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد النامية ، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٧ .

٢٤ ـ زهران حمدية ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢٥ ـ سلام أمين عبد الفتاح ، السياسة الضريبية للدول المتخلفة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

٢٦ ـ سوكوليتسكي . ز. ف. ، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البورجوازي ، ترجمة د. عارف دليله ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٢٧ ـ شافعي محمد زكي (دكتور) :

ـ مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٩ .

ـ التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢٨ ـ شميليوف ن. ب. ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة د. مطانيوس حبيب وشوكت يوسف ، دار التقدم العربي ، دمشق ، ١٩٧٤ .

٢٩ ـ شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد المالي ، الدار الجامعية ، منشورات المكتبة الاقتصادية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٣٠ ـ عارف محمد ، السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لاربوي ، ترجمة نبيل الرومي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جده ، ١٩٨٢ .

٣١ ـ عباد علي عباد ، الضريبة والادخار الشخصي في الدول النامية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

٣٢ ـ عبد الفضيل محمود (دكتور) ، التضخم في الوطن العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٣٣ ـ عبد المهدي عادل ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، مراجعة د. عبد العزيز هيكل ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٣٤ ـ فالكولسكي. م. ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، الطبعة الثانية ، ترجمة د. كمال غالي ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٣٥ ـ فيكتوروف. ف. ن. ، اقتصاد سورية الحديثة ، مشكلاته وآفاته ، ترجمة هشام الدجاني ، دار البعث ، دمشق ، ١٩٧٠ .

٣٦ ـ قرم جورج (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، طبعة أولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٣٧ ـ قريصة صحي تادرس (دكتور) والعقاد مدحت (دكتور) النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣٨ ـ لوجاك ، العالم الثالث هل يستطيع البقاء ، ترجمة عيسى عصفور ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٥ .

٣٩ ـ ليفنسون شارلس ، التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمه د. سهام الشريف ومراجعة سهيل شباط ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٦ .

٤٠ ـ متولي هشام (دكتور) ، أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٤ .

٤١ ـ محي الدين عمرو (دكتور) :

- التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .

- التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

٤٢ - مرسي فؤاد (دكتور) :

- التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣.
- التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في مصر (١٩٦٠ - ١٩٧٥) ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٧٨ .

٤٣ - منيت . هـ . ، اقتصاديات الأقطار النامية ، طبعة أولى ، ترجمة ميشيل علوني ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٧ .

٤٤ - هاجن ألبريت (دكتور) ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، تحرير وتدقيق عزمي طبه ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٨٨ .

٤٥ - هيلان رزق الله (دكتور) ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة ، مكتبة ودار توزيع ميسلون ، دمشق ، ١٩٨٠ .

ب - التقارير والدراسات والاحصاءات :

١ - الأمم المتحدة :

- تقرير عن أقل البلدان نمواً ١٩٨٨ ، امانة الأونكتاد ، نيويورك ، ١٩٨٩ .

- تقرير عن أقل البلدان نمواً ١٩٨٩ ، امانة الاونكتاد ، نيويورك ، ١٩٩٠ .

٢ - البنك الدولي :

- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ .

- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ .

- التقرير السنوي ١٩٨٧ .

- التقرير السنوي ١٩٨٩ .

٣ - صندوق النقد العربي :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية (١٩٧٩ - ١٩٨٨) .

٤ ـ حزب العربي الاشتراكي :

ـ التقرير الاقتصادي الذي أقره المؤتمر القطري الثامن العادي ، ١٩٨٥ .

ـ منهاج التثقيف الحزبي ، الجزء الثالث ، دراسات اقتصادية .

ـ دراسات اقتصادية، الخطة الخمسية الخامسة، دار البعث، دمشق، ١٩٨٠ .

٥ ـ رئاسة مجلس الوزراء :

ـ التقرير الاجمالي عن تطور الاقتصاد الوطني ومشكلاته الأساسية واجراءات الحكومة المتخذة خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) ، دمشق ، ١٩٨٦ .

٦ ـ هيئة تخطيط الدولة :

ـ الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة .

ـ تحليل الوضع الراهن خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣) .

ـ تقوم الخطة الخمسية الخامسة ، دمشق ، ١٩٨٤ .

٧ ـ وزارة المالية :

ـ الموازنة العامة لعام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

ـ أنظمة صندوق الدين العام ، وعملياته ، ودوره في تمويل واقراض المشاريع الاستثمارية .

٨ ـ المكتب المركزي للاحصاء :

ـ المجموعة الاحصائية السنوية خلال فترة الثمانينات .

٩ ـ مصرف سورية المركزي :

ـ النشرات الربعية الصادرة عن المصرف ، دائرة المراجع والدراسات ، خلال فترة الثمانينات .

١٠ ـ صندوق توفير البريد :

ـ التقارير الربعية والسنوية الصادرة عن المديرية التقنية .

٢ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي :

١١ ـ التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في مصرف التسليف الشعبي خلال فترة الثمانينات .

١٢ ـ التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف التجاري السوري خلال فترة الثمانينات .

١٣ ـ التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف الزراعي التعاوني خلال فترة الثمانينات .

١٤ ـ التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف الصناعي خلال فترة الثمانينات

١٥ ـ التقارير السنوية الصادرة عن مديرية التخطيط في المصرف العقاري خلال فترة الثمانينات .

١٦ ـ قوانين احداث المصارف المتخصصة ، ونظامها الداخلي ، ونظام عملياتها .

١٧ ـ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية :

ـ قانون احداثها ـ نظامها الداخلي ـ الميزانيات السنوية الصادرة عن المؤسسة خلال فترة الثمانينات .

١٨ ـ المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات :

ـ قانون احداثها ـ نظامها الداخلي ـ الميزانيات السنوية الصادرة عن المؤسسة خلال فترة الثمانينات .

١٩ ـ المؤسسة العامة السورية للتأمين :

ـ قانون احداثها ـ نظامها الداخلي .

ـ دليل العمل في شركة الضمان السورية ، ١٩٧٤ .

ـ التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة خلال فترة الثمانينات .

ج ـ المؤتمرات والندوات :

١ ـ الأمم المتحـدة :

ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعـة ، جنيف (٩ ـ ٢١ تموز ، ١٩٨٧ ، نيويورك ، ١٩٨٩) .

ـ ندوة « سياسات الاستثمار في البلاد العربية » ، (١١ ـ ١٢) كانون الاول ، ١٩٨٦ ، الكويت ، تحرير د. سعيد النجار .

٣ ـ صندوق النقد العربي :

ـ ندوة « التصحيح والتنمية في البلدان العربية » أبو ظبي (١٦ ـ ١٨) شباط ١٩٨٧ ، تحرير د. سعيد النجار .

ـ ندوة « آفاق التطورات النقدية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات ، (١٤ ـ ١٦) كانون الثاني ١٩٨٤، عمان، البنك المركزي الاردني، عمان، ١٩٨٤ .

ـ ندوة « التخصصية » والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية « أبو ظبي » (٥ ـ ٧) كانون الأول ، ١٩٨٨ ، تحرير د. سعيد النجار .

٤ ـ المعهد العربي للتخطيط في الكويت :

ـ ندوة « السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي » الكويت ، ١٩٨٧ .

ـ ندوة « ادارة المديونية الخارجية » الكويت (٥ ـ ٩) أيار ١٩٩٠ ، ادارة المديونية في الجمهورية العربية السورية ، اعداد نعوم ابراهيم عبود .

٥ ـ جمعية العلوم الاقتصادية في القطر العربي السوري :

ـ ندوة « الثلاثاء الاقتصادية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر » دمشق ، ١٩٨٦ .

ـ ندوة « الثلاثاء الاقتصادية السادسة حول التنمية والتجارة الخارجية » دمشق ١٩٩٠ .

٦ ـ الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العربي السوري :

ـ مؤتمر « الابداع الوطني والاعتماد على الذات » ، ١٩٨٧ .

د ـ المجـلات :

١ ـ مجلة التمويل والتنمية ، فصلية ، تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، واشنطن .

٢ ـ مجلة الادخار والتنمية ، فصلية ، تصدر عن هيئة كاريبلو ، ميلانو ايطاليا ، العدد الأول ، ١٩٨٢ .

٣ ـ مجلة الاقتصاد ، شهرية ، تصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في القطر العربي السوري ، دمشق .

REFERENCE :

1 — Morley. J, Project Evaluation, Aunified Approach for the Analysis of capital Investments, Macmillan publishing company adivision of Macmillan, Inc. NEW PORK, 1984.

2 — **United Nationos :**

— Savings for development, report of the International Symposium on the Mobilization of personal savings in development cuntries, ST/ESA/110, New York, 1981.

— Economic commissiin for Europe, ECE, ENGINE/18, Measures for saving materialism Engineering Industries, New Hork. 1980,

— The least developed countries 1986, Report prepared by the UNCTAD Secretariat, New York, 1987.

— CEPAL REVIEW, (38) December 1989.

3 — The World Bank :

— World Development Report, 1989.

— World Development Report, 1988.

— World Development Report, 1989.

— International Investment, Financial Integration. and the Balanc of Payments, 1989.

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضـــوع	الصفحة
٢٣	تطور الودائع الصافية بالصندوق وعدد المودعين ونسبتهم في كل محافظة لغاية ١٩٩٠/٦/٣٠ .	١٥٥
٢٤	تطور أرصدة الودائع في مصرف التسليف الشعبي خلال الثمانينات .	١٦١
٢٥	تطـور حصيلـة شـهادات الاسـتثمار حسب المجموعات وعدد المالكين خلال الثمانينات .	١٦٣
٢٦	تطـور القروض التي أسـلفها مصرف التسليف الشعبي حسب نوع النشاط خلال الثمانينات .	١٦٤
٢٧	تطـور أرصدة الودائـع والقـروض في مصرف التسليف الشعبي خلال الثمانينات .	١٦٥
٢٨	تطـور أرصدة الودائع وعـدد الزبائن في المصرف العقاري خلال الثمانينات .	١٦٨
٢٩	القروض التي أسـلفها المصرف العقاري حسب القطاعات المختلفة خلال الثمانينات .	١٧٠
٣٠	توظيفات المصرف العقاري للقطاع السياحي خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧) .	١٧٢
٣١	تطـور أرصدة الودائـع والقـروض في المصرف العقاري خلال الثمانينات .	١٧٣
٣٢	تطور أرصدة الودائع بأنواعها المختلفة في المصرف التجاري السوري خلال الثمانينات .	١٧٩

رقم الجدول	الموضـــوع	الصفحة
٣٣	القروض التي أسلفها المصرف التجاري السوري خلال الثمانينات .	١٨١
٣٤	تطـور ارصدة الودائع والقـــروض في المصرف التجاري السوري خلال الثمانينات .	١٨٢
٣٥	تطور أرصدة الودائع في المصرف الصناعي خلال الثمانينـــات .	١٨٦
٢٦	توظيفات المصرف الصناعي حسب الأنواع خلال الثمانينـــات .	١٨٨
٣٧	توظيفات المصرف الصناعي حسب القطاعـــات خلال الثمانينات .	١٨٩
٣٨	تطـور ارصدة الودائع والقـــروض في المصرف الصناعي خلال الثمانينات .	١٩١
٣٩	تطـور ارصدة الودائـــع لدى المصرف الزراعي التعاوني خلال الثمانينات .	١٩٥
٤٠	القروض التي أسلفها المصرف الزراعي التعاوني خلال الثمانينات .	١٩٧
٤١	القـــروض الممنوحـــة من المصـــرف الزراعـــي للمحافظات المختلفة خلال عام ١٩٨٩ .	١٩٩
٤٢	تطـور حجم القروض والودائـــع لدى المصرف الزراعي التعاوني خلال الثمانينات .	٢٠١

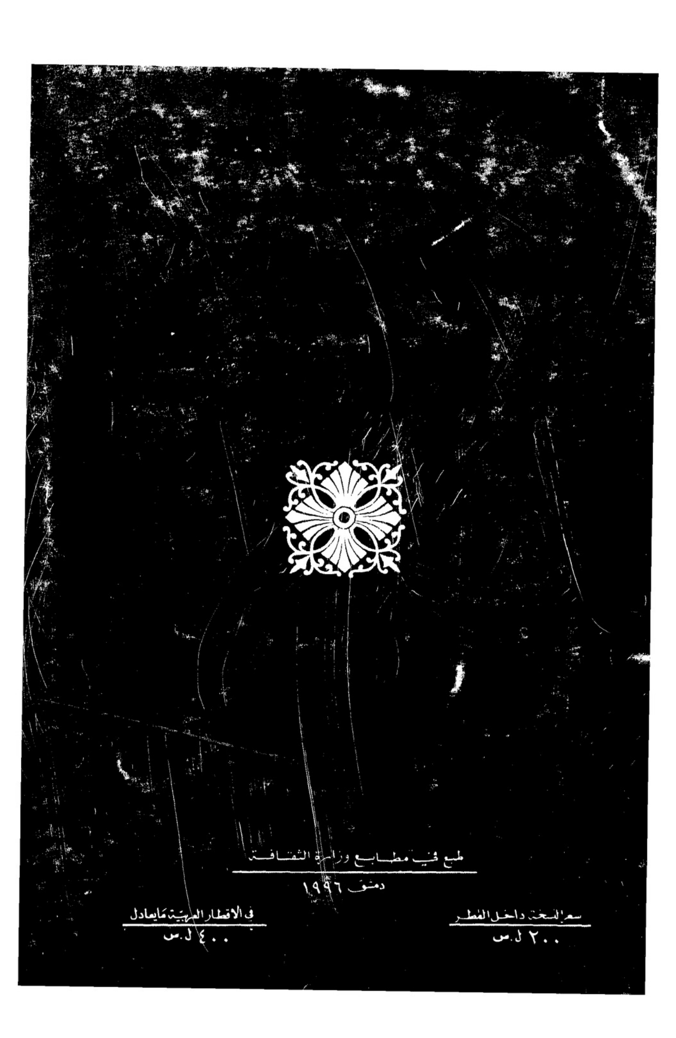
الفهرس

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

١٥٠٠ ط ١ / ٧ / ١٩٩٦



طبع في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٦

سعر النسخة داخل القطر

٢٠٠ ل.س

في الأقطار العربية ما يعادل

٤٠٠ ل.س